



کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

۱۵

۱۲۹۷۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

کتاب جمل النصار در شرح منقوی ترجم

مؤلف

شماره ثبت کتاب

مترجم

۹۱۲۹۳

شماره قفسه ۱۵۲۴۷

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: جواهر النضر شرح منطق تجرید

مؤلف: _____

مترجم: _____

شماره قفسه: ۱۵۷۴۷

شماره ثبت کتاب: ۹۱۲۹۳

۱۳۹۷



الجواب الاول اعني كمال المشترك مع انضمام ما يختص هذا من
 الفصول كالناطق ويكون الجواب في الحالين مختلفا اعني الجواب
 عن الانسان حالة انفرادة بالسؤال بخلافه للجواب عنه حالة
 اشتراكه مع غيره في السؤال كما بيناه واعلمها اعني
 ما يقال على مختلفات الحقائق في جواب ما هو الشركة هو الجنس
 لكل واحد منها وهي انواعه المقولات في جواب ما هو
 هو المتقد ما اعني المقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة
 والمقول ما جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة اعني
 هو الاول وهو المقول على مختلفات بالحقيقة الحقائق كالحيوان
 ويقال له الجنس لكل واحد من المختلفات بالحقيقة وهي انواعه
 كالانسان والفرس وغيرها وحده انما الكلي المقول على
 كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو وقد
 يتصاعد الاجناس الى الاجنس فوقه وهو جنس الاجناس
 قد يترتب الاجناس في التصاعد اذا كان لهية
 حدة اجناس كثيرة بعضها فوق بعض ولا يجب ترتيبها الجوان
 ان يكون لماهية جنس واحد اجنس فوقه لكن ينبغي
 في التصاعد الى جنس ليس فوقه جنس ويسمى جنس الاجناس
 كالجوهر وانما وجب انما ما في التصاعد لانه لو اذ لك
 لم تركب لماهية من اجزاء غير متناهية ويلزم وجود



١٥٧٤٧
٩١٢٩٣

ما هو على ما يتكرر بالعدد فقط نوع لتلك المتكررة ولكن بمعنى آخر
لفظ النوع مشترك بين معينين احدهما الاضافي وقد

نقدم والثاني الحقيقي الذي هو احد الكبار الجنس وهو المقول على

كثيرين مختلفين بالعدد فقط في جواب ما هو مفيد الاختلاف بالعدد

يخرج الجنس والعرض العام ويقيد المقول في جواب ما هو يخرج

الفصل والخاصة وهذا المعنى غير المعنى الاول لا تترافعا في الحد

والحقيقة وتباينهما بالاعتبار والوجود اذ الحقيقي معتبر بالقياس

الى ما تحته ولاضافي معتبر بالقياس الى ما فوقه وجواز تركب الحقيقة

وبساطته وجوب تركب الاضافي من الجنس والفصل وجوب

الحقيقي بدون الاضافي كما في البسيط والاضافي بدونه كما في

الاجناس المتوسطة وقد يتفقان في التوافق على حقيقة واحدة

كالنوع الشافلي فيهما عموم من وجه والذي يقال في

اي ما هو في جوهره اعني خصوصية كل نوع هو فصل مقوم لذلك

النوع ولما تحته مقسم للجنس ولما فوقه كل واحد من الاشياء

المتدرجة تحت جنس يخص بشئ مبرز عن الاخر مغاير لما به لا

شترك وهو خصوصية كل نوع من تلك الانواع وتلك الحقيقة

لما كانت مبرزة كانت صالحة للجواب عن السؤال عما هو فان

اي غيا يطلب التميز ولا يصلح لجواب ما هو لانه يدل على الماهية

بالاقتزام وهو محقق عنه في جواب ما هو وذلك كالناطق فانه

ما هو على ما يتكرر بالعدد فقط نوع لتلك المتكررة ولكن بمعنى آخر

لفظ النوع مشترك بين معينين احدهما الاضافي وقد

نقدم والثاني الحقيقي الذي هو احد الكبار الجنس وهو المقول على

كثيرين مختلفين بالعدد فقط في جواب ما هو مفيد الاختلاف بالعدد

على ومعلولات لا يتناهي وهو محج ويتنازل الانواع الى ما

نوع تحته بل يلبس الاشخاص وهو نوع الانواع كما وجب انها

الاجناس في التصاعد وجب انتهاء الانواع في التنازل الى ما

لا نوع تحته ويسمى نوع الانواع كالانسان فانه لا نوع تحته بل

الاشخاص المختلفة بالعدد لا غير لانه لو لا انتهاء الانواع في التنازل

لما حصلت الاشخاص فلم يكن النوع نوعا مفيدا ولما كان النوع هو

كان نوع لا نوع المتدرج تحته جميع الانواع التي هي فوقه وكان نوع الانواع

هو المتدرج تحته اسم للنوع الاخير ولما كان الجنس هو الذي يتدرج تحته

كان جنس الاجناس اسم لما فوق الاجناس كلها وكل من المتوسط

جنس لما تحته نوع لما فوقه المتوسطات من الاجناس

والانواع يقال لكل واحد منها انه جنس باعتبار صدقه على كثير

مختلفين بالمعاقب وان نوع باعتبار اندراج تحته غير وهذا

النوع هو النوع الاضافي وحده انه الذي يقع عليه وعلى غيره

الجنس في الجواب ما هو نقول اوليا في اقسام الجنس اربعة العامة

والخاصة والمتوسطة والمفرد ولم يذكر المص لعدم مثاله

في الخارج واقسام النوع اربعة العالي والشافلي والمتوسط

والمفرد ولم يذكر المص لعدم مثاله وقد ذكرنا في كتابنا

الاسرار نسبة كل واحد من مراتب الجنس الى كل واحد من

مراتب النوع بالعموم والخصوص والمباشرة وبما بين

ما هو على ما يتكرر بالعدد فقط نوع لتلك المتكررة ولكن بمعنى آخر

لفظ النوع مشترك بين معينين احدهما الاضافي وقد

نقدم والثاني الحقيقي الذي هو احد الكبار الجنس وهو المقول على

كثيرين مختلفين بالعدد فقط في جواب ما هو مفيد الاختلاف بالعدد

ما
اول

ما
اول

ما

ما هو

والاشياء المتفرقة بالعدد فقط في جواب ما هو مفيد الاختلاف بالعدد
يخرج الجنس والعرض العام ويقيد المقول في جواب ما هو يخرج
الفصل والخاصة وهذا المعنى غير المعنى الاول لا تترافعا في الحد
والحقيقة وتباينهما بالاعتبار والوجود اذ الحقيقي معتبر بالقياس
الى ما تحته ولاضافي معتبر بالقياس الى ما فوقه وجواز تركب الحقيقة
وبساطته وجوب تركب الاضافي من الجنس والفصل وجوب
الحقيقي بدون الاضافي كما في البسيط والاضافي بدونه كما في
الاجناس المتوسطة وقد يتفقان في التوافق على حقيقة واحدة
كالنوع الشافلي فيهما عموم من وجه والذي يقال في
اي ما هو في جوهره اعني خصوصية كل نوع هو فصل مقوم لذلك
النوع ولما تحته مقسم للجنس ولما فوقه كل واحد من الاشياء
المتدرجة تحت جنس يخص بشئ مبرز عن الاخر مغاير لما به لا
شترك وهو خصوصية كل نوع من تلك الانواع وتلك الحقيقة
لما كانت مبرزة كانت صالحة للجواب عن السؤال عما هو فان
اي غيا يطلب التميز ولا يصلح لجواب ما هو لانه يدل على الماهية
بالاقتزام وهو محقق عنه في جواب ما هو وذلك كالناطق فانه

ما هو على ما يتكرر بالعدد فقط نوع لتلك المتكررة ولكن بمعنى آخر
لفظ النوع مشترك بين معينين احدهما الاضافي وقد
نقدم والثاني الحقيقي الذي هو احد الكبار الجنس وهو المقول على
كثيرين مختلفين بالعدد فقط في جواب ما هو مفيد الاختلاف بالعدد

اذا استلغ عن الانسان فبقول اي حيوان هو كان الجواب هو التلق
 فهو يقيد التميز واعلم ان التميز قد يكون ذاتيا وجوهريا وقد
 يكون عرضيا فالذي يقيد التميز الذاتي هو الفصل والذي يقيد
 التميز العرضي هو الخاصية فانها يقيد التميز الكلي العرضي لاجزائه
 فبقول الفصل بقوله في جهره فربما كان الفصل اذ هو كلي مقول على
 شئ في جواب اي ماهو في جهره ولما كان الفصل مقوما للنوع
 مقوما لما تحت لان النوع يحوي جزءا لما تحت وجزءا للجزء
 ولما كان الفصل يميز البعض افراد الجنس عن بعض كان مقسما
 له بمعنى انه يقتضي تقسام الجنس الى طبيعتين احدهما نوع ذلك
 الفصل واخرى غيره وحيث يكون مقسما لما فوقه لان وجود السائر
 في الطبيعتين يقتضي وجود العالي بينهما فالكليات التي
 جنس او فصل او نوع وحده الحصر ان الكلي ما ان يكون
 او عرضيا لانه اما مقوم او لا والاو الذي والثاني العرضي
 بيان اقسامه والذي اما ان يكون نفس ماهية ما تحته
 وهو النوع او جزء منها وهو اما ان يكون تمام المشترك بينهما
 وبين نوع ما من الانواع او لا يكون والاو هو الجنس والثاني
 اما ان يكون مختصا بتلك الماهية وهو الفصل او يكون مشتركا
 ويكون مساويا لتمام المشترك والا لكان اعم منه فان كان
 تمام المشترك كان جنسا والمقدر خلافة والاعاد البحث فاذا

قد
 شئ

قال
 اعرب

قد
 كمال

مساويا

مساويا لتمام المشترك كان فصل جنس كان فضلا والعلة
 ان عرضت نوعا واحدا فقط سواء ساوته او اختلفت بعضه
 فهي خاصة وان شملته وغيره في عرض عام وهذه هي الخمسة
 هذان تسمان العرضي وهو اما ان يختص بحقيقة
 واحدة سواء شملها او اختلفت ببعض افرادها وبشيء لثاني
 وهو كلي مقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط فكل عرضيا
 واما ان يختص بحقيقة واحدة بل يوجد فيها وفي غيرها
 وهو العرض العام فانقسمت الكليات الى هذه الخمسة اعني
 الجنس والفصل والنوع والخاصة والعرض العام وهذه هي
 الخمسة المفردة التي تتركب منها الحدود والرسوم
 الفصل الثاني في المقولات من الاجناس العالية الجوهر
 لما فرغ من البحث عن المقولات الخمس العارضة هذه
 المقولات العشرة شرع في البحث عنها وان لم يكن من علم المنطق
 لان موضوع المنطق هو المعقولات الثانية العارضة للمعقولات
 الاولى فكيف يبحث عن المعقولات الاولى على انه جزء من علم
 فانه يكون دورا بل قد يبحث عنها فيه للاستعانة به على
 تحصيل الاجناس والفصول فيكون معينا على استنباط المحدد
 والمستثنى وان لم يكن من هذا العلم اذ عرفت هذا نقول
 الاجناس العالية التي تندرج تحتها جميع الاجناس عشرة وهي المعقولات

قال

اعرب

قال

اعرب

المذكورة في هذا الفصل لحدوها الجوهر وقد اختلف في ان جنس
 ام لا فالكثير لا واما على ان الجوهر جنس عال لا يتراكم افراده فيه
 وامتناع تحققه اذ لا يتساوى فيها فيه وهذه خواص الجنس
 واما المتأخرون فانهم منعوا من جنسيتها بوجوه احدها ان
 قد تعقل كثير من الماهيات ونشك في جوهريتها والجنس
 لا يشك في ثبوته للماهية وثانيها ان افراده متفاوتة فيه فان
 المجردات اولى للجوهرية من المقارنات والشخصيات اولى
 من الكلمات المتفاوتة فيه على حسب مراتب القرب من الشخصيات
 والبعد عنها ولا شيء من اجزاء الماهيات بمنفاوت فيه
 ان فصولها ان كانت جواهر داخل الجنس في طبيعة الفصل
 والا تقوم بالعرض وغير ذلك من الوجوه التي ذكرناها وذكرنا
 الاعتراض على كثيرها في كتاب الاسرار وهو موجود
 لا في الموضوع والموضوع محل يوجد متقوما دون ما يحل فيه
 الحال والحال لا يلائم ان يكون لاحدها حاجة الى الاخر فان كان المحل مستقنيا
 عن الحال والحال يحتاج اليه سمي المحل موضوعا والحال عرضا وان كان
 بالعكس سمي المحل مادة والحال صورة فالموضوع والمادة قد اشترك
 في المحلية الا ان الموضوع محل يستغن والمادة محل يحتاج كما اشترك
 العرض والصورة في المحلية الا ان العرض حال يحتاج والصورة
 حال يستغن فالموضوع اخص من مطلق المحل لعدم اعم من علم

سواء

الحال

الحال اذ عرفت هذا فنقول رسم الاول الجوهر بانه موجود لا في
 اى نه ماهية وحقيقة اذ وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع الا
 في محل يتقوم به ولا يشك في ان يكون موجودا بالفعل لا في موضوع
 والا لكان الشك في وجوده يقتضي الشك في جوهرية وكانت
 جوهرية بالفعل كما ان وجوده به وهو محل وهذا الرسم يشمل
 الجواهر المجردة والمقارنة اما المجردة فقط واما المقارنة فلا
 وان كانت في محل الا انها ليست في موضوع والحال فيه
 العرض كما ان المادة محل يتقوم بمحل فيه والحال فيها الصورة
 العرض هو الحال في الموضوع على ما بيناه والصورة محل للصورة
 متقومة بالحال على ما بيناه فالصورة والمادة والجسم المركب
 منها جواهر وكذلك المقارنات اعني العقل والنفس
 هذه اقسام الجواهر لان الجوهر ما ان يكون محلا او لا فالاول
 المادة والثاني اما ان يكون حالا او لا فالاول الصورة والثاني
 اما ان يكون مركبا من الحال والحل او لا فالاول الجسم والثاني
 اما ان يكون متعلقا بالبدن بالتدبير او لا فالاول النفس
 والثاني العقل وكلها جواهر لا شراكها في كونها موجودة لا
 موضوع وان كان بعضها موجودا في محل لا يلزم من نفي
 وجودها في الموضوع نفي وجودها في المحل مطلقا
 ومنها الكم وهو ما لا تدبر المساوات واللامساوات بالتطبيق

ل
 ل
 يعبر

لكم احدا الاجناس العوالي وله خواص منها ان الذي
 لذاته يقبل المساوات واللامساوات بالتطبيق وهو الذي
 جعله المصور معرفة وذلك لان المساوات وعدمها قد
 يلحقان الاشياء باعتبار المقادير الحادثة فيها والاعداد باعتبار
 حلولها فيها وقد يلحقان الاشياء لذواتها والذى يلحقه المساواة
 واللامساوات لذاته هو الكبر فان العددين لذاتهما يقال
 عليهما التساوي والتفاوت وكذلك على الخطين والسطحين
 والجسمين اما الجسم الطبيعي فانه اغني عن ان يسمو بالجسم
 طبيعي او متفاوت له باعتبار حلول المقدار فيه فبعد القبول
 بالذات يخرج ما يقبل لذاته وانما قال بالتطبيق لان التساوي
 وعدمه بين الشيئين قد يكون باعتبار التطبيق بان يطبق احد
 المقدارين على الاخر بان يجعل المبدأ في احدهما مقابلا للبيان في
 والثاني للثاني وهكذا قد يكون لا باعتبار التطبيق كالنساوي
 في الثقل مثلا وفي العموم والخصوص وغير ذلك مما يقابل عليه التماثل
 وعدمه وانما يكون المساوات وعدمها من خواص الكم اذا
 التساوي بالتطبيق وتنقسم الى متصل قار وهو الخط
 والسطح والجسم او غير قار وهو الزمان والى منفصل وهو العدد
 والثلاثة الاول يختص بالوضع دون الاجزئين لا بد في الكم
 من جزء عاد اما بالفعل كما في العدد او بالقوة كما في المقدار اذا

حاصل

ان الكم العوالي
 والكم المنفصل

هذا

هذا فنقول لكم اذا انقسم فاما ان يكون بين اجزائه حد مشترك
 يكون بداية لاحد القسمين ونهاية للآخر وهو المتصل واما
 ان لا يكون وهو المنفصل والاول اما ان يكون قارا يوجد
 اجزاء دغفة واحدة او غير قار والقار اما ان ينقسم في جهة
 واحدة وهو الخط او في جهتين وهو السطح او في جهات ثلث
 وهو الجسم التعليميون وغير قار وهو الزمان والثاني وهو المنفصل
 هو العدد لا غير والثالث الاول اغني الخط والسطح والجسم يختص
 بالوضع اعني قبول الاشارة الحسية بانه هيئتنا وهناك دون
 الاخرين لان الزمان والعدد ليسا في جهة حتى يقبل الاشياء
 الحسية ومنها الكيف وهيئة قارة لا يقتضي تسمية
 نسبة الكيف احدا الاجناس العوالي ورسمه بانه هيئة
 قارة لا يوجب تصورها تصور شئ خارج عن حاملها ولا يقتضي
 التسمية واللاسمية في محلها انتفاء او ليا فقولنا هيئة يشتمل
 جميع الاعراض ويخرج به الجوهر وقولنا قارة يخرج عنه الزمان
 ومقولنا ان يفعل وان يفعل وقولنا لا يوجب تصورهما
 تصور شئ خارج عنهما يخرج عنه المقولات النسبية وقولنا ه
 ولا يقتضي التسمية واللاسمية يخرج عنه المقدار والنقطة
 والوحدة وقولنا انتفاء او ليا يدخل في الكيف العلم بالاشياء
 الغير المنقسمة فانه يقتضي لللاسمية لا انتفاء او ليا بل باعتبار

ان الكم العوالي
 والكم المنفصل

المعلوم وهذا الحد الى من حد المصروف لانه يدخل فيه النقطة
والوحدة والآن مع انها ليست من الكيف وقد تضاد
ويشدد ويضعف من الكيف ما تضاد في افراده كالشيء
والبياض بخلاف الجوهر والكم فان التضاد منتف عنهما وايضا من
ما تقبل الشدة والضعف كالسواد والبياض بخلاف الجوهر فان
يشدد في سواده الى ان يبلغ الغايه ذلك باخذ في الضعفاء الى
يبلغ غاية البياض وهذه الخاصية وهي قول الاشتداد والضعف
لا يوجد في الكم فانه لا يعقل ثلثة اشد من ثلثة اخرى ولا خطا اشد
في خطيته من خط اخر وان كان ازيد فان الزيادة غير للثلاثة
في الجوهر لان معنى الاشتداد هو اعتبار المحل الواحد الثابت الى
فيه غير ما يتبدل نوعيته ويوجد في كل ان فرع من تلك الانواع من
أربعين آئين بحيث يكون في كل آن متوسطا بين ما يوجد في ذلك
الآن وما يكون قبله وبعده وهذا لا يعقل الا في العرض وفي هذا
الموضع اجاب دقيقة ذكرناها في كتبنا العقلية
فنه ما يختص بالكميات كالاستقامة والشكل والزوجة ومنه
الانفعاليات والانفعالات وهي المحسوسات كحرارة الدم والحل
ومنه الملكة والحال ويختص بذوات الانفس كصفة المصحح
وعضو الحليم ومنه القوة والافق كالصحاحية والصلابة وما
يقابلها اقسام الكيف اربعة احدها الكيفيات المختلفة

المختصة

المختصة بالكميات ما المتصلة كالاستقامة والاختفاء والشكل
او المتفصلة كالزوجة والفردية وثانيها الكيفيات المحسوسة فان
كانت راسخة سميت انفعاليات كحرارة الدم وان كانت غير راسخة
سميت انفعالات كحرارة الدم وان كانت غير راسخة سميت انفعالات
كحرارة الخ وثالثها الكيفيات النفاية فان كانت راسخة فهي
الملكات كالعلوم وصفة المصحح وان كانت غير راسخة فهي
كالظنون وعضو الحليم ورابعها الكيفيات الاستعدادية فان
كان الاستعداد خوالق فهو القوة كالصلابة والمصحاحية وان
كان خوالق لافعال فهو القوة كعدم الصلابة وعدم المصحاحية
ومنهما المضاف وهو ما يعقل بالقياس الى غيره ولا وجود له
سوى ذلك كالبوة والنسوة وقد يعرض للقولات جميعا
المضاف من الاجناس العالية وفيه مباحث احدها في رسمه وهو
الذي يعقل بالقياس الى غيره ولا وجود له سوى ذلك وتحتوي هذا
الرسم ان من الماهيات ما يتقبل بالمعقولة من غير حاجة الى غير
يفاس اليه ومنه لا يعقل الا بالقياس الى غيره والثاني هو المضاف
وهو شمان حقيقي ومشهور في وذلك لانه اذا عطل بالقياس
الى غيره فاما ان يكون له وجود خاص سوى ذلك وهو المضاف
المشهور في كالب والابن فان للابن وجودا مغايرا للمعقولة
بالقياس الى غيره واما ان لا يكون له وجود سوى معقولة بالقياس

المختصة بالكميات ما المتصلة كالاستقامة والاختفاء والشكل
او المتفصلة كالزوجة والفردية وثانيها الكيفيات المحسوسة فان
كانت راسخة سميت انفعاليات كحرارة الدم وان كانت غير راسخة
سميت انفعالات كحرارة الدم وان كانت غير راسخة سميت انفعالات
كحرارة الخ وثالثها الكيفيات النفاية فان كانت راسخة فهي
الملكات كالعلوم وصفة المصحح وان كانت غير راسخة فهي
كالظنون وعضو الحليم ورابعها الكيفيات الاستعدادية فان
كان الاستعداد خوالق فهو القوة كالصلابة والمصحاحية وان
كان خوالق لافعال فهو القوة كعدم الصلابة وعدم المصحاحية
ومنهما المضاف وهو ما يعقل بالقياس الى غيره ولا وجود له
سوى ذلك كالبوة والنسوة وقد يعرض للقولات جميعا
المضاف من الاجناس العالية وفيه مباحث احدها في رسمه وهو
الذي يعقل بالقياس الى غيره ولا وجود له سوى ذلك وتحتوي هذا
الرسم ان من الماهيات ما يتقبل بالمعقولة من غير حاجة الى غير
يفاس اليه ومنه لا يعقل الا بالقياس الى غيره والثاني هو المضاف
وهو شمان حقيقي ومشهور في وذلك لانه اذا عطل بالقياس
الى غيره فاما ان يكون له وجود خاص سوى ذلك وهو المضاف
المشهور في كالب والابن فان للابن وجودا مغايرا للمعقولة
بالقياس الى غيره واما ان لا يكون له وجود سوى معقولة بالقياس

القوق ومنها من هو كون الشيء في زمانه كقيام زيد
 متى احد الجناس العاليية وهو عبارة عن كون الشيء
 في زمانه او في ظرفه وهو معيار للشيء والزمان على ما سلف
 في الاين كقيام زيد الساعة ومنها الملك والجدل وهو
 التملك للشيء وقيل كون الشيء مشمولاً بما ينتقل بانتقاله كما
 والحقم الملك احد الجناس العاليية قال الشيخ ابو علي
 في الشفاء مقوله الملك لا احققها ويشبان يكون عبارة
 عن كون الشيء مشمولاً لغيره ينتقل بانتقاله كالنفس والحقم
 اما المصدر فانه جعلها عبارة عن نسبة التملك للشيء
 به واعتبار وقوع الاشتباه فيها وضع الاو ايل لها الملك
 والجدل وله ليوقف على معانيها واشكل عليه التملك من باب
 المضاف والمضاف ان يمنع من ذلك وان كانت الاضافه
 له ومنها ان يفعل ان يفعل وهما هيتان غير فارتين
 يعرضان للمؤثر والمتاثر حال التاثر والتاثر كالاحراق
 والاحتراق في النار والخطب مقوله ان يفعل احد
 الجناس العاليية وكذا مقولة ان يفعل فان يفعل هيئة
 غير فارة تعرض للمؤثر حال تاثيره كالاحراق في النار وان يفعل
 هيئة غير فارة تعرض للمتاثر حال التاثير كالاحتراق في الخطب
 ولا يقال ان على الفعل والانفعال بعد استقراءه ويعاد الفعل

في حاله

في حاله الفعل والانفعال وهذه هي المقولات العشر
 التسعة عرضها لها هذه المقولات العشر هي
 العاليية ولا جنس سواها والوقوف على ذلك من غير الاستدلال
 واحد من هذه العشرة جوهر والتسعة الباقية اعراض
 وصدق العرض عليها صدق العارض على معروضه لا صدق
 لا صدق الجنس على انواعه لان معنى العرض هو تعرض للشيء هو
 نسبة العارض الى المعروض فهو متاخر والجزء متقدم وكان
 كثير من المقولات يعلم حقايقها ويشك في عرضتها فلا يكون
 العرض جنسا والمتقابلان شيان يمنع تعقلهما معا موضوع
 واحد يشبان اليه من جهة واحدة ويعقل او يوجد احدهما باثر
 الآخر وفي غاية البعد من الآخر هذا رسم المتقابلين
 منه معنى التقابل فيقولنا شيان شامل المتقابلين وغيرهما
 يمنع تعقلهما معا بموضوع واحد احترزنا به غير المتقابلين مما لا
 يمنع تعقلهما معا بموضوع واحد كالسواد والحركة وقولنا يشبان
 اليه احترزنا به عن موضوع لا يصح نسبة الشئيين اليه كالسواد
 والحركة اذا نسبنا الى الحركات فانهما شيان يمنع تعقلهما بالحدس وليس
 متقابلين لما لم يصح نسبتها اليه وقولنا من جهة واحدة احترزنا
 به عن الاضافتين اذا تعقلنا بموضوع واحد لانه من جهة واحدة
 فانهما لا يتقابلان كالبوة زيد لم يربو له لانه اذا عرفت هذا

تعلمها

تعلمها

تعلمها

تعلمها



فالتقابلان ان عطف احدهما بآراء الآخر فيها المتضاهان وان
 وجد احدهما بآراء الآخر فيها العدم والملكية ان اختصاصا
 واحد والآخر فيها السلب واليجاب وان وجد احدهما في غاية البعد
 من الآخر فيها الضدان وانقسام التقابل اربعة اولها
 اليجاب والسلب كقولنا فرس لا فرس او زيد كاتب زيد
 ليس بكاتب وهو محسب القول وثانيها التضاد كقولنا
 وقالها التضاد ورابعها الملكية والعدم المتقابلان اما
 ان يكونا وجوديين او يكون احدهما وجوديا والآخر عدما
 والثاني اما ان ينظر الى الوجود والعدم في اللفظ والقول
 او بالنسبة الى الوجود الخارجي والاول هو تقابل السلب واليجاب
 سولو اخذ بالنسبة الى المفردات كقولنا فرس لا فرس او الى
 المركبات كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب هذا التقابل محسب
 اللفظ والقول والثاني هو تقابل العدم والملكية كتقابل البصر
 والعجم اما اذا كانا وجوديين فاما ان يكون بينهما غاية البعد
 او يكون احدهما مقولا بالقياس الى الآخر والاول التضاد كقوله
 السواد والياض والثاني التضاد كقولنا زيد في المقولات
 والمشهور ان الضدين امران يفسان الى موضوع ولا يمكن
 ان يجمعاهما كالدورة والانوثة والتحقيق يقتضي كونهما متضادين
 وبين في غاية الخالف تحت جنس قريب يصح منهما ان يتعاقبا

موضوع

موضوع او يرتفع عنه كالسواد والياض تقابل الضدين
 يطلق في المشهور على معنى وفي التحقيق على معنى اخر اما في المشهور
 فيطلق الضدان على كل امرين يفسان الى موضوع واحد لا يمكن
 ان يجمعاهما سواء كانا وجوديين او احدهما وجوديا والآخر عدما
 جنس قريب ولا كما يجعلون الذكورة ضد الانوثة واما محسب التحقيق
 وهو مصطلح الحكماء فيطلق الضدان على كل وجوديين بينهما غاية
 التباعد بشرط اندراجهما تحت جنس قريب يصح منهما ان يتعاقبا
 على موضوع واحد وارتفاعهما معا عنه فقولنا وجوديتي يخرج منه
 العدم والملكية كالذكورة والانوثة وقولنا بينهما غاية البعد يخرج
 منه الحركة والخفة مثلا وقولنا تحت جنس قريب يخرج منه مثل
 العنق الذي هو مستفاس ان اطلق قوة الجدب الانقياد الذي
 هو من ان اطلق قوة الدفع واما الملكية فالمشهور انها ما لا
 في موضوع وقتا ما ويمكن ان يعدم عنه ولا يوجد بعده كالابصار
 والعدم انعدامها عنه في وقتا مكانها كالعجم والتحقيق يقتضي
 ما ينسب الى موضوع يكون طبيعته ذلك الموضوع الشخصية او النوعية
 او الجنسية فابلية له كانه زوجية والعدم عدمها بالنسبة الى اقالها
 كالفرديتها كما اختلف تفسير الضدين بحسب الشهرة والتحقيق
 لك اختلف تفسير الملكية بحسب الشهرة فانها عبارة عما يوجد
 في موضوع وقتا ما ويمكن ان يعدم ولا يوجد بعده كالابصار الا

والتحقيق انما يجب الشهرة

انفعلي بل القوة على الابصار ولا القوة مطلقا كما الجين بل القدر
 على الابصار ويمكن ان يعدم عن الموضوع اي يستحيل الى عدم
 من غير عكس والعدم انعدام تلك الملكة وارتفاع ذلك التمييز
 كما هي فانه ليس عدم البصر مطلقا بل عدمه في وقت مكانه ونشوء
 الموضوع له واما بحسب التحقيق فان الملكة ما ينسب الى موضوع
 قابل لا بحسب طبيعة شخصية لا غير بل بحسب طبيعة من نوعية
 اوجدية وذلك كالابصار النسبة الى الالوهة فان طبيعة شخصية ان
 لم يكن قابلة له الا ان طبيعة نوعه وهي الانسانية قابلة له وبالنسبة
 الى العقرب فان الابصار غير ممكن لشخص العقرب ولا النوع بل
 لجنسها وهو كونها حيوانا وظاهرا حكم هذين القسمين
 في العموم بحسب الاعتبارين متعاكسين فظهر من تفسير
 التضاد والملكة بحسب الشهرة والتحقيق تعاكسهما في العموم ^{الخصوس}
 وذلك لان التضاد بحسب الشهرة قد بدنا انه لا يشترط فيه
 كونهما وجوديين ولا غاية التباعد بحسب التحقيق يشترط فيه
 ذلك في التضاد بحسب الشهرة اعم من بحسب التحقيق واما الملكة
 فانه بحسب الشهرة عبارة عن نشوء الموضوع الشخصي للشيء
 والعدم ارتفاع التمييز عن ذلك الموضوع وبحسب التحقيق عبارة
 عن تهيؤ الموضوع الشخصي والنوعي والجنسي للشيء والعدم
 ارتفاع ذلك التهيؤ عن ذلك الموضوع الشامل للثلاثة والملكة

او جنسية

هذا هو المقصود
 من قوله تعالى
 وما كان
 الله ليعجز
 عن اية
 شئ

لأنه لا يشترط فيه

بحسب

بحسب الشهرة اخص من بحسب التحقيق وقد كان التضاد بحسب
 اعم من بحسب التحقيق فتعاكس حكمهما في العموم بحسب الشهرة ^{ما كان}
 والمتقدم والمتأخر قد يكونان بالزمان كالاب والابن او بالمكان
 كالعلو والسفل او بالطبع كالواحد والاثنين او بالوضع كال
 الاول والثاني او بالشرف كالعلم ومتعلبه ولكن المعية وما
 في هذا الفصل لا يتعلق بهذا العلم ولكنه يفيد فيه
 الحكماء اخصر بالانواع التقدم في هذه الخمسة ولم يبق لهم ^{هنا}
 يدلل على المحرر اكثر من الاستقراء ونقصه المتكلمون بتقديم بعض
 اجزاء الزمان على بعض واعتدلات الفلاسفة فيه ضعيفة ذكر
 ناهوا وبما ضعفت في كتابي الاسرار والناهي اذا عرفت هذا فنقول
 التقدم يقال عند الاول او بالخمسة معان احدها التقدم بالزمان ^{هو}
 ظاهر لكل احد كتقدم الاب على الابن بمعنى ان الاب وجود في
 وللابن وجود في زمان آخر وبيان الاب متقدم على ابنه ان الابن
 يقال للاب انه متقدم على الابن بالزمان وثانيها التقدم بالذات
 وهو التقدم بالعلوية كتقدم الشمس على الضوء وحركة الاصبع على
 حركة الخاتم فانه تعلم انه لا حركة الاصبع لما يترك الخاتم فهذا
 الترتيب العقلي هو المعنى بالتقدم بالعلوية وهو خفي عند جماعة من
 الناس وثالثها التقدم بالطبع وهو كتقدم الواحد على الاثنين
 فانه لو الواحد لا يتحقق للاثنين وجود وقد يتحقق الواحد والـ

ولم يبق لهم
 يدلل على

هنا

يكن الاثنان موجودا فهذا الترتيب المعلوم هو المراد بالتقدم ^{الطبع}
والفرق بين هذا النوع من التقدم وبين الاول ان المتقدم هناك
كافيا في وجود المتأخر بحيث يستحيل انفكاكهما عنه والمتقدم هنا
ليسوعلة قائمة في المتأخر اذ قد يمكن وجود المتقدم وان لم يكن ^{الشيء}
ثابتا ورابعا بالتقدم بالرتبة اما الرتبة الحسية كتقدم الصف
الاول على الصف الثاني بالنظر الى الامام والرتبة العقلية كتقدم
الجنس على النوع ان اعتبرنا ترتيبا بالنسبة الى العموم وضامها التقدم
بالشرف والفضيلة كتقدم العالم على معلمه واذا عرفت اضافة المتقدم
فاعرف منها اضافة المتأخر وهو ظاهر وكذا اضافة المعية الا في
المعية بالعالية لا سخالة اجتماع العلين على معلولى واحد المص
اطلق ذلك وليس بجديد هذا الفصل خارج عن هذا الفن لما بينا
لكنه مفيد لاجتاج المنطقي في اكتساب الحدود والمقدمات ^{التي}
لا نمتنى ليعرف ان محله وكل واحد من حدي مطلق يستحق
اي جنس من الاجناس العالية يقع لم يتقدم على تحصيل الفصول
والحدود الوسطى الفصل الثالث في القضايا واحوالها
وجود الشيء في الكتاب بحسب الاغلب يدل على وجوده في العيا
وهو ايمان يدل على وجوده في الازهان وهما بالوضع وهو على الله
في الاعيان وهو بالطبع والاطراف بنوسط الاوساط
لما فرغ من البحث عن المفردات المفيدة لاكتساب التصورات

شرح في المركبات اعني القضايا واحكامها المفيدة لاكتساب ^{التوقف}
وتقبل ان يشرح في المقصود مهيد فاعده الذ على العلامة الراضية
بين اللفظ والمعنى بحيث يؤثر احوال اللفظ في احوال المعنى اذ
عرفت هذا فنقول للشيء وجود في الاعيان ذاتي له بالنظر اذهان
المتصورين ووجود في الازهان اذ تصور وحصلت صورة
في ذهن المتصور له ووجود في العبارة اذ تلفظ باسمه الدال
عليه ووجود في الكتابة اذ ارم صورة يدل على اللفظ الدال
عليه فالوجود في الكتابة يدل على الوجود في العبارة
لا دائما اذ قد يوجد كتابة من غير تلفظ العبارة بل قد يتفكر
الذهن منها الى المعنى من غير ذكر المكتوب ما الوجود في ^{العلم}
فانه دائما يدل على وجوده في الذهن اذ المتلفظ بالاسم
افا يتلفظ به اذ تصور معناه اما اجمالا او تفصيلا وفيما
اللاثان وضعيتان يختلف باختلاف الاوضاع واما دلالة
الذهن على ما في الخارج فهي طبعية لا تختلف باختلاف الناس اعلم
ان قولنا الوجود على الخارج بحسب الحقيقة وعلى الباطنة بحسب ^{الحال}
واعلم ان الاطراف يدل بعضها على بعض بحسب ترسوط ^{الاطراف}
كدلالة الوجود في الكتابة على الوجود الخارجي فانها افان ^{سطح}
كدلالة الكتابة على العبارة ودلالة العبارة على الوجود الذهني
ودلالة الذهني على الخارجي الا فاول انواع منها التيقن

لا بد منها وفي لفظه استبلغتهم التأليف فنان اول
 وثان فانك ايضا الاول هو المؤلف من المفردات لانه اولها
 يقع في القضايا والثاني هو المؤلف من قضايا مولفة من
 او غير ما لا اول وهو المؤلف من المفردات التامة وهو ما
 اسمان او اسم يحكم عليه ونقول يحكم به كقولنا الانسان حيوان
 والانسان بكثرة الانسان وهو لا يجرى في هذا التأليف وهو
 الحكم عليه يسمى موضوعا ويحتمل ان يكون اسما لاستحالة
 الاخبار عن معنى الافعال والحروف مجرد ذكرها والحيوان هو
 جزء ثان يسمى المحول وهو قد يكون اسما وتكون فعلا لجهة
 الاخبار بالقسمين ورابطة يربط المحول بالموضوع وهو
 الثالث للقضية وهو الحيز الصوري وهو معنى الرابطة تليق
 مذكورة في اللفظ يسمى القضية ثلاثية لاشتمالها على اجزاء الثلاثة
 كقولنا الانسان هو كائن فان لفظة هو رابطة بين الموضوع
 والمحول وتبين العلم بها كقولنا الانسان كاتب ويسمى القضية
 ثنائية وهذا في لغة العرب وتوجب ذكر الرابطة في بعض اللغات
 كالفارسية مع عدم العطف والمؤلفة هذا التأليف حلية
 اما موجبة يحكم فيها يكون المحول مقولا على ما يقال عليه كقولنا
 سواء وضع ذات وحدها او مع صفة كقولنا الانسان واللفظ
 كاتب وسالبة كقولنا ليس الانسان والاضاحك بكاتب

القضية للمؤلفة هذا التأليف على الثاني الاول يسمى حلية وهي
 اما موجبة او سالبة فالموجبة هي التي يحكم فيها يكون المحول
 مقولا على ما يقال عليه الموضوع سواء كان الموضوع هو الذات
 او الذات مع الصفة مثال الاول قولنا الانسان كائن فان
 معناه ان ما يقال عليه الانسان يقال عليه الكاتب لكن لا
 يقال على نفسه لانه نفس الذات لصفة حار جارية عنها مثال
 الثاني قولنا الضاحك كائن فان معناه ان ما يقال عليه الضاحك
 يقال عليه الكاتب لكن الضاحك صفة مقولة على الانسان فتسمى
 الانسان وسالبة هي التي يحكم فيها بسلب المحول عما يوقع عليه
 للموضوع سواء كان الموضوع نفس الذات كقولنا الانسان
 ليس بكاتب او صفة حار جارية عنه كقولنا الضاحك ليس بكاتب
 والتأليف الثاني يكون من القضايا والمؤلفات منها
 شرطية يسمى جزاها مقدماتا والبار هو اما المصاحبة ويسمى
 متصلة كقولنا في الاجاب ان كانت الشمس طالعة فالنهار يخرج
 وفي السلب ليس ان طلعت الشمس فالحق ان يصر او يغاب ان يسمى
 منفصلة كقولنا في الاجاب ان اجاب العدد اما زوج واما
 فرد وفي السلب ليس العدد اما زوج او منفصلا عما بين
 ورابطتهما ادوات الشرط والحجز والاعذار التأليف
 الثاني هو الذي يقع بين القضايا ولما كان الحكم بين القضيتين

ليس بان يكون احداً القضية هو الآخر لان بعض الاقوال الجارية
لا يكون هو البعض الآخر كما كان في المحليات فوجب ان يكون
بعضها البعض وبسبب بعضها عن بعض الحكم فيها انما هو
بعض القضايا البعض او بسبب الملازمة لبعضها وبسبب
المعاندات والانتفي التركيب بينهما اذا عرفت هذا فنقول هذا
النوع من التركيب يسمى شرطياً اما في المتصلة فالحقيقة لا
حرف شرط فيها واما في المنفصلة فالمشابهة بينهما من حيث
وقوع التركيب بين القضايا فيهما ويسمى الجزآن في التركيب
مقدماً وتالياً فالمقدم في المتصلة هو الذي يقرن بحرف
الشرط وهو قولنا ان كانت الشمس طالعة مثلاً والتالي هو
الذي يقرن بحرف الجزاء وهو قولنا فانها لم توجد ولقد
في المنفصلة غير مما عرفت انما في الكلام الطبع لان معاندة
احد الشيئين للآخر يستلزم معاندة الآخر لغيره فانهما جعل
المقدم صح و كانت القضية واحدة بخلاف المتصلة التي في طبيعة
الحدجزءية ان يكون ملزوماً والآخر لازماً اذا عرفت هذا فنقول
الشرطية اما متصلة ان حكم فيها بالمصاحبة بين الشيئين وبسبب
المصاحبة كقولنا في الاجابة ان كانت الشمس طالعة فانها لم
توجد وفي السلب ليس ان كانت الشمس طالعة فلها شمس
واما منفصلة ان حكم بالمعاندات بين الجزئين وبسببها كقولنا

او معاندة بعضها
عن بعض

فهم

العدد اما زوج او فرد وليس العدد اما زوجا او منفصلاً
ورابطة المتصلة هي ادوات الشرط كان الشرطية وفاء الجواب
ورابطة المنفصلة هي ادوات العناد كما واما او
وقد يتألف الشرطية من المحليات والشرطيات مرة بعد اخرى
لما كانت الشرطيات مولفة من قضيتين وكانت القضية
منقسمة الى المحللة والشرطية انقسم تركيب الشرطية الى ثلاثة
اقسام احدها ما يركب من المحللتين وهي الشرطية البسيطة
وثانيها ما يركب من الشرطيتين وثالثها ما يركب من المحللة و
الشرطية ثمران الشرطية قد يكون متصلة ومنفصلة فالقسم
ما يركب من الشرطيتين او من الشرطية والمحللة المحللة ما يركب
من متصلتين او منفصلتين او متصلة ومنفصلة او متصلة
ومحللة او منفصلة ومحللة ثم ان مقدم المتصلة لما عرفت ان
بالطبع بخلاف المنفصلة لكانت اقسام المتصلة تسعة امثلة
واقسام المنفصلة ستة واما المتصلة اولها ما يركب من
المحللتين قولنا كقولنا ان كانت الشمس طالعة فانها لم توجد
وثانيها ما يركب من متصلتين كقولنا كلما كان كذا كانت الشمس
طالعة فانها لم توجد فكما كانت انهما بعدد وما كانت الشمس
غاربة وثالثها ما يركب من منفصلتين كقولنا كلما كان كذا لم
اما زوجا او فردا فالكوأب اما زوج او فرد وراعيها ما يركب

كها

من جملة متصل والجملة مقدم قولنا كلما كان طلوع الشمس على ثلثي النهار فكلما كانت الشمس طالعها لم يوجد وطلب ما يتركب من جملة
ومتصل والمتصل مقدم كعكس المثال وسادسها ما يتركب من جملة
ومتصل والجملة مقدم قولنا كلما كان هذا العدد انهما ما زوج او
فرد وسابعها ما يتركب منها والمتصلة هي المقدم كعكس هذا المثال
وثامنها ما يتركب من متصلة هي المقدم ومتصلة كقولنا كلما كان كل
الشمس طالعها فالنهار موجود فاما ان يكون الشمس طالعها واما ان لا يكون
النهار موجود او ناسعها ما يتركب من متصلة هي المقدم ومتصلة كعكس
هذا المثال وامثلة المتصلة لها ما يتركب من جملتين كقولنا العدد
اما زوج واما فرد وثانها ما يتركب من متصلتين كقولنا اما ان يكون
ان كانت الشمس طالعها لم يوجد واما ان لا يكون ان كانت الشمس
طالعها فالنهار موجود وثالثها ما يتركب من متصلةتين كقولنا اما ان يكون
العدد اما زوج واما فرد واما ان يكون اما زوج واما متصفا منسا
وبين ورابعها ما يتركب من جملة ومتصلة كقولنا اما ان لا يكون طلوع
الشمس على ثلثي النهار واما ان يكون كلما كانت الشمس طالعها فالنهار
موجود وخامسها ما يتركب من جملة ومتصلة كقولنا اما ان لا يكون
هذا العدد او اما ان يكون اما زوج او فرد او سادسها ما يتركب من
متصلة ومتصلة كقولنا اما ان يكون ان كانت الشمس طالعها فالنهار
موجود وسامنها ان يكون اما ان يكون الشمس طالعها واما ان يكون النهار

لوجود

موجودا
وتدعى صاعف التركيب من الشرطيان المتصلة والمتصلة من بعد
وهذا التاليف يخرج اجزاءها عن ان يكون قضايا بنسب الاحباب
والصدق ومقابلها متعلقة بالربط ولا يفتقر فيها الى احوال اجزاءها
هذا التاليف الشرطي يخرج اجزاء القضية عن ان يكون قضايا
محتملة للصدق والكذب لا اذا قلنا ان الشمس طالعها احتمل الصدق
والكذب فاذا قلنا ان كانت الشمس طالعها فالنهار موجود خرج قولنا
الشمس طالعها فالنهار موجود عن ان يكون قضيتين ولم يبق الصدق
والكذب متوجها الا الى الاتصال فانه يمكن تركيب المتصلة الصادقة
من كاذبتين كقولنا ان كان الانسان حمارا فهو كاذب فكذلك تدوير
المتصلة الكاذبة من صادقتين كقولنا ان كان الانسان حيوانا فهو
ناطق فقد ظهر ان الصدق ومقابلها اعني الكذب توجه الى الاتصال
لا الى اجزاء القضية وذلك الاحباب ومقابلها اعني السلب يتوجه ايضا
الى الاتصال لا الى اجزاء القضية فقد يتركب الموجهة من سالتين
كقولنا كلما لم يكن العدد زوجا لم يكن منقسما بمساويين وقد
يتركب السالبة من موجبتين كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعها
فالليل موجود وذلك الحكم في المتصلة ومن المتصلة لزومية
كقولنا ان كان زيد يكتف فقد يخرج يدك ومنها اتفاقية كقولنا
ان كان الانسان ناطقا فالخمار ناهق المتصلة قد يكون
لزمية وقد يكون اتفاقية لان الاتصال بين المقدم والتالي

لوجود

ان كان لعلاقة بينهما كالعلية والمضاهية كانت لزومية كقولنا
كلما كان زيد يكتب فهو مجنون يد فان الكتابة يستلزم مجنوناً
ويستلزم ان يكتبها وان كان الاتصال لا يستلزم المجنون
والمضاهية سميت تفاقية كقولنا ان كان الانسان نافعاً فالجوارح
نافعة فليس بين كون الانسان نافعاً وكون الجوارح نافعاً
لزومية بل مجرد الاتفاق والكاذب يستلزم الكاذب
او الصادق والصادق لا يستلزم الكاذب وقس المحل والمحال
عليهما تدبيران الصدق ومقابلته اغما يتعلق بالاتصال
والانفصال لا بالجزء والقبضة اذ اثبت هذا المتصلة للزومية
يصدق عن صادق كقولنا كلما كان الانسان حيواناً كان حياً
وعكازاً كقولنا كلما كان الانسان حياً كان نافعاً ومنه
كاذب وثالث صادق كقولنا كلما كان الانسان حياً كان حياً
لان اللازم جاز ان يكون اعم من الملزوم ولا يمكن ان يتركب
من مقدم صادق وثالث كاذب ولا يلزم صدق كاذب وكذب
الصادق لان قبضة الملزوم اذا اصدق الملزوم صدق اللازم
واذا كذب اللازم كذب الملزوم وقس المحل والمحال على الثاني
والكاذب وذلك لان المحل المجزأ ان يستلزم المحل ولا يمكن
استلزام المحل للمحال ولا اتفاقية الا عن صادقين
الاتفاقية يعتبرها من احدهما الذي يحكم فيها اجتماع

يفترده

المقدم

المقدم والثالث على الصدق من غير لازمة بينهما كقولنا كلما كان
الانسان نافعاً كان الجوارح نافعاً والثاني الذي يحكم فيها بصدق المحل
مطلقاً سواء كان المقدم صادقاً كقولنا كلما كان الانسان
نافعاً فالجوارح نافعاً او كاذباً كقولنا كلما كان الانسان
في هذا الكتاب لا يمكن ان يصدق الا عن صادقين واذا عرفت
ما تركت منه الصادقة والكاذبة ما تركت من مقابلاته
ومن المنفصلة حقيقة يمنع الجمع والخلو كما مر وما لزم في قوة
طريق القيقض تدبيران الانفصال في الذي يحكم فيها
بالمعاند بين القيقضين ولما كانت اقسام المعاند ثلثة لان المعاند
اما في طرف الوجود خاصة او العدم خاصة او فيهما معا كانت
اقسام المنفصلة ثلثة احدها التي يحكم فيها بالمعاند بين طرفيها
في الصدق والكذب معا على معنى انه لا يمكن اجتماع طرفيها على
الصدق ولا على الكذب كقولنا العبد اما زوج ولا زوج وبسبب
الحقيقة وهي مانعة للجمع والخلو وتركيباً اذا يكون من القبضة
ونقيضها او من القبضة وسواي نقيضها لان الشيء ونقيضه
لا يمكن اجتماعهما في الوجود والعدم وكذا الشيء وسواي نقيضه
لاستلزام مجرد احد المتساويين وجود المساوي الاخر واستلزام
عدمه علمه اما الاعم من النقيض لانه لا يمنع الجمع بين الشيء وبينه
والاخص لا يمنع من الخلو عن الشيء وعنه فتعين تركبها مما قلناه

ومنها ما يمنع الجمع فقط كقولنا هذا الشخص اما جرحا او بغيره
 من تقضي من احد الطرفين هذا هو القسم الثاني من اقسام
 المنفصلة وهي التي يحكم فيها باستناع اجتماع جزئيهما على الصدق
 ويسمي مانعة الجمع كقولنا هذا الشيء اما جرحا او بغيره فانه يستحيل اجتماعهما
 على الصدق ويمكن كذبهما معا فالتعاين بين جزئيهما اما هو في الصدق
 خاصة وهي بالفتن من الشيء لاخص من نقيضه لان نقيض المحرم هو
 اللاجرح والشجر اخص منه فاذا حذف اللاجرح واورد بدله الشجر كانت
 مانعة الجمع وكذا نقيض الشجر هو اللاشجر والمحرم اخص منه فاذا حذف
 واورد الجرح بدله حدثت المنفصلة المذكورة وانما منع الجمع
 خاصة لاستحالة اجتماع الشيء مع ما هو اخص من نقيضه لان
 وجود الخاص يستلزم وجود العام والمجاز ارتقاء الشيء مع
 اخص من نقيضه ولا يلزم من رفع النقيضين لم يمنع الخلو
 او يمنع الخلو فقط كقولنا زيد اما في الماء واما غير
 ويحدث من تعينه هذا هو القسم الثالث من اقسام
 المنفصلة وهو المسمى بمانعة الخلو كقولنا زيد اما ان يكون
 في الماء واما ان لا يفرق فانه يستحيل ارتفاعها اذ يمكن اجتماع
 هما بان يكون في الماء ولا يفرق فالتعاين بين جزئيهما اما هو
 في الكذب لا غير وهي مؤلفتين الشيء وما هو اعم من نقيضه
 لان نقيض الكون في الماء وهو عدم الكون في الماء وعدم

هذا هو القسم الثالث من اقسام المنفصلة وهو المسمى بمانعة الخلو كقولنا زيد اما ان يكون في الماء واما ان لا يفرق فانه يستحيل ارتفاعها اذ يمكن اجتماعهما بان يكون في الماء ولا يفرق فالتعاين بين جزئيهما اما هو في الكذب لا غير وهي مؤلفتين الشيء وما هو اعم من نقيضه لان نقيض الكون في الماء وهو عدم الكون في الماء وعدم

الفرق اعم من عدم الكون في الماء لصدقه معه وبدونه فاذا حذف
 اللاكون في الماء واورد بدله عدم العرق حدثت مانعة الخلو
 وكذا لا يفرق بين العرق هو الفرق والكون في الماء اعم من الفرق
 فاذا حذف الخاص واورد بدله العام حدثت المنفصلة المذكورة
 وانما منع الخلو خاصة لاستحالة الخلو عن الشيء وما هو اعم من
 نقيضه لاستلزام رفع العام رفع الخاص والمجاز وجود العام
 بدون وجود الخاص جاز وجود الطرفين وصدقه معا ولم
 يلزم منه اجتماع النقيضين وكل واحد من الاخرين
 ان اخذ شاملا لتحقيقه كان بسيطا ولا يترك مانعة
 الجمع ومانعة الخلو قد يفسران بما ذكره فيكونان مركبين وقد
 يفسران بما هو اعم من ذلك فيكونان بسيطين بيان ذلك ان
 مانعة الجمع قد يفسر بحكم فيها باستناع اجتماع جزئيهما على الصدق
 مطلقا من غير التعرض بقيد الخروج يكون اعم من الحقيقة
 يحكم فيها باستناع اجتماع جزئيهما على الصدق والكذب ومن
 مانعة الجمع التي فترناها به وقد يفسر بحكم فيها باستناع جزئيهما
 على الصدق وجواز اجتماعهما على الكذب وهذا قد لا يدل على
 ما فترت به الا لخصصهما وخروج الحقيقة عنها وتركيب
 وكانت التفسير الاول بسيطا عامة للحقيقة ولها بالتفسير الثاني
 ومانعة الخلو يفسر بامر من احدهما التي يحكم فيها باستناع اجتماع

هذا هو القسم الثالث من اقسام المنفصلة وهو المسمى بمانعة الخلو كقولنا زيد اما ان يكون في الماء واما ان لا يفرق فانه يستحيل ارتفاعها اذ يمكن اجتماعهما بان يكون في الماء ولا يفرق فالتعاين بين جزئيهما اما هو في الكذب لا غير وهي مؤلفتين الشيء وما هو اعم من نقيضه لان نقيض الكون في الماء وهو عدم الكون في الماء وعدم



طريقها على الكذب وجواز اجتماعهما على الصدق وهي التي فترعا
 نحن به ولا مدخل على الحقيقة تحتها لان الحقيقة وان وافقتها
 في الجزء الاول منها الى انها محكوم فيها باشتغال اجتماع طريقها
 على الصدق فعاندها تحتها والثاني التي يحكم فيها باشتغال اجتماع طريقها
 على الكذب مطلقا من غير التعريض بقيد آخر فيكون حرا من
 الاولى ومن الحقيقة ويكون بسيطة والا لم تكن
 وينتازم كل متصلتين مقدمها واحدها لهما طرفاء النقيضين
 وهما مختلفان بالاجاب والسلب ذهبت ماء المنطقيين
 الى ان كل متصلتين توافقا في المقدم والكم توافقا في الكيف
 وتوافقا في التالي فلازمتا وتعاكستا اذا صدقت كل كان
 أبجج صدق ليس لمتنا اذا كان أبجج ليس جج وبالعكس فيها
 فان متصلتان مقدمها واحد هو أبجج وبالعكس طرفاء النقيض
 لان التالي الموجب جج وبالعكس التالي ليس جج وهما طرفاء النقيض
 وهما اعني المتصلتين مختلفتين بالاجاب والسلب لولا ان لا
 صدق السالبة على تقدير صدق الموجبة لصدق نقيضها واستلزام
 استلزام أبجج للنقيضين وهو محال ولو لصدق الموجبة على تقدير
 صدق السالبة لصدق نقيضها فيكون أبجج غير مستلزم للشي
 من النقيضين وهو محال والناشرون منعوا من الاستلزامين
 ودليل الاول اضعف لجواز استلزام المقدم الواحد للنقيضين

النقيض

وجواز عدم استلزام الشيء الواحد لكل واحد من النقيضين
 وهو الحق ويشترط في اللزومية تعلق لاجاب السلب اللزومي
 وفي السالبة الاتفاقية صدق المقدم يشترط في التلازم
 المذكور من الطرفين في اللزومية تعلق لاجاب السلب اللزومي
 بمعنى ان المتصلة الموجبة يستلزم سالبة اللزومي لا لزم السالبة
 اذا اتفقتا في المقدم والكم واختلقتا في الكيف توافقا في التالي
 ويشترط في السالبة الاتفاقية صدق المقدم لان السالبة الاتفاقية
 قد يصدق عن مقدم كاذب في صادقا وكاذب والموجبة الاتفاقية
 انما يصدق عن صادقين واذا صدقت السالبة عن مقدم كاذب
 لم يمكن صدق الموجبة المناقضة لها في التالي مخالفتا في الكيف
 فلا بد من اشتراط صدق المقدم في السالبة لزم اللزومي ومن
 هذا الشرط لاجابة اليه ان التقدير ان التالي هو طرفاء النقيض
 في السلب توجهها الى سلب اللزومي واما مقدم السالبة الاتفاقية
 فانه بعينه مقدم موجبتها لان التقدير لاجابها فيكون صادقا
 قطعاً ويلزم المتصلة اللزومية متصلة من نقيضها
 ومقدمها المتصلة اللزومية الكلية يستلزم متصلة
 من نقيضها لهما ومقدمها كقولنا كلما كان أبجج جج فانه يستلزم
 كلما لم يكن جج ولم يكن أبجج والصدق فلا يكون اذا لم
 يكن جج ولم يكن أبجج ويلزمه فلا يكون اذا لم يكن جج وقاب

وتعكس الى قولنا قد يكون اذا كان آ ب لم يكن ج د هـ وهذا
 يطبق على النقيض وسبق ما يدعى قيدا بالكلية لان الجزئية
 لا يستلزم ما ذكره لانه بصدق قد يكون اذا كان هذا الحيوان
 ليس انسان ولا يلزمه قد يكون اذا كان انسانا فليس مجموع
 والمصوغة لم تعرض لهذا القيد ولا بد منه ومنفصلتا
 مانعة الجمع من عين المقدم ونقيض التالي ومانعة الخلوة
 منها المتصلة اللزمية يستلزم منفصلتين احدهما
 مانعة الجمع من عين المقدم ونقيض التالي كقولنا كلما كان آ ب
 ج د يستلزم اما ان يكون آ ب او لا يكون ج د دائما مانعة الجمع
 لانه لو جاز الجمع بين آ ب وعدم ج د كذبت المتصلة اللزمية
 لاستلزام وجود المقدم وجود التالي وعدم التالي عدم المقدم
 الثانية مانعة الخلوة بالقدمتها بمعنى من نقيض المقدم عين
 التالي فانه يلزم من صدق المتصلة المذكورة صدق قولنا اما
 ان يكون آ ب او ج د مانعة الخلوة لانه لو جاز للجزء الظاهر
 آ ب وثبوت ج د فليزم جواز ثبوت آ ب وعدم ج د فيصدق
 للزوم بل قد لازم وهو محال والمنفصلة متصلة
 يتألف من عين احد الجزئين ونقيض الآخر قد بينا
 ان اقسام المنفصلة ثلثة احدها الحقيقة وهي يستلزم متصلتين
 مقدم كل واحدة منهما عين احد الجزئين وتاليها نقيض الآخر

ومفصلة

ومتصلتين اخرين مقدم كل واحدة منهما نقيض احد الجزئين وتاليها
 عين الآخر فانا اذا قلنا العدد اما زوج او فرد صدق كلما كان العدد
 زوجا وليس يفرد وكلما كان فردا فليس زوج وكلما لم يكن العدد
 زوجا فهو فرد وكلما لم يكن فردا فهو زوج فانا لا نسخا لانه الجمع بين
 الجزئين يقتضي صدق المتصلتين الاولتين واستحالة الخلوة بينهما
 يستلزم صدق الاخرتين وثانيهما مانعة الجمع وهي يستلزم صدق
 المتصلتين الاولتين كقولنا الشيء اما حجر او شجر فانه يستلزم
 قولنا كلما كان الشيء حجرا لا نسخا لانه الجمع بين الجزئين والمجاز
 الخلوة بينهما وعدمه لم يستلزم عدم احد الجزئين ثبوت الآخر ولا
 عدمه وثالثها مانعة الخلوة وهي يستلزم صدق المتصلتين الاخرتين
 كقولنا زيد اما في الماء او اما ان لا يعرف فانه يستلزم قولنا كلما
 لم يكن في الماء فهو لا يعرف وكلما عرف فهو في الماء لا نسخا لانه الخلوة
 عن الجزئين والمجاز الجمع بينهما وعدمه لم يستلزم ثبوت
 الجزئين ثبوت الآخر ولا عدمه فقد ظهر ان كل واحدة من هذه
 المنفصلات يستلزم متصلة مؤلفة من عين احد الجزئين
 ونقيض الآخر لكن في الحقيقة جاز ان يكون العين مقدما
 وراز ان يكون تاليا لكل واحد من الجزئين فلزمها اربع متصلات
 وفي مانعة الجمع العين لكل واحد من الجزئين مقدم لا غير تاليها
 متصلتان وفي مانعة الخلوة النقيض لكل واحد منهما مقدم لا غير

لم يكن شجر او كلما كان شجرا
 لم يكن حجرا

المتفصلة
ل
م
ن
أخذ

فلزمها متصلا وفي مانعة الخلق النقيض لكل واحد منهما مقدا
لا غير فلزمها متصلا ايضا وما ذكره المصنف شامل لهذه المتصلة
اجمع واجزاء المتصلة قد يرد على اثنين هذا ظاهر
فيما يقع الجمع كما يقول الشيء ما حجر او شجر او جبان لا لاخذ
منها النقيض ونذكر كما هو اخص منه وفي مانعة الخلق كما
يقول الشيء ما ان لا يكون حجر او لا يكون شجر او لا يكون جبان
واما الحقيقة فان نفي بها ما منع الجمع بين كل واحد من اجزاء
ومن الآخر ما منع الخلق عن كل واحد من اجزائها والجزء الآخر
امتنع تركيبها من اكثر من جزئين لان جزء الثالث صنف
معد احد الجزئين ليطل منع الجمع والابطال منع الخلق وان
عني بها ما امتنع الجمع فيها بين اى جزء كان منها وبين الآخر
ومنع الخلق عن جميعها امكن تركيبها من اكثر من جزئين وفي ثلثة
الامالات كما يقولنا العلة اما زايده او ناقصه او مساويه والاشكال
اما مثلث او مربع او مخمس الى ما لا يتناهي وهذا التكرار مما يحدث
من انقسام احد جزئي الحقيقة الى قسمين وانقسام احدهما الى
اخرين الى اخر الاقسام واذا تركت اداة السلب مع لفظ
محدود صيرته معدولا كقولنا الانسان فاذا جعل جزء قضية وهو
محمولها صارت معدولة بفاربع السالبة الى ان السلب في
احدهما ادخل على الرابطة رافع للايجاب وفي الاخرى محذوف

انواع

لما كانت اللزامة انما تقع على الامور الثبوتية وبواسطتها
على الامور العدمية كان من الواجب ان قصدنا اللزامة على
مورد العدمية ان نورد الالفاظ الثبوتية ويعد لها ادوات
السلب في تلك الامور الغير الثبوتية فان كانت تلك الامور اما
تدل عليها بالفاظ مؤلفة كالقضايا فليضاف اداة السلب اليها
كالقضايا السالبة وان كانت اما تدل عليها بالفاظ مفردة
فليس كاداة السلب مع تلك المفردة الثبوتية كقولنا الانسان
وحكم هذا التركيب حكم المفرد لانا قد جعلنا حرف السلب جزءا
من المفرد وبني معدولا والقضية التي تشمل على مثل هذا هي
معدولة منسوبة الى العدول والخالية عنه محصلة فاذا جعل
هذا التركيب من حرف السلب اللفظ المحصل جزءا من القضية صح
ان يكون موضوعا وبني معدولة الموضوع كقولنا الانسان
جماد وان يكون محمولا وبني معدولة المحمول كقولنا الانسان
لا جماد وان يكون جزءا منها وبني معدولة الطرفين كقولنا
الانسان لا ناظر واذا اطلقت المعدولة سبق الى ذهن معدولة
المحمول لكثرة استعمالها دون الباقيين ومع تعاريف السالبة
للسلامة موضوعها عن السلب وقوعها في جانب المحمولينها الا
ان الفرق بينهما من حيث اللفظ ومن حيث المعنى اما من حيث
اللفظ فتقديم حرف السلب على الرابطة وتأخره عنه فان السلب

اللائحة

عنها

ان تقدم على الرابطة كقولنا الانسان ليس هو حيوان كانت القضية
سالبة لانها سلبت الرابطة وان نخرج عنها كقولنا الانسان هو
ليس حيوان كانت معدولة هذا اذا كانت القضية ثلثية وان كانت
ثنائية اما ان كانتا احداهما عن الاخرى بحسب النسبة والاصطلاح
كقضية لفظ غير المعدول وليس السلب وايضا السالبة
اعم من معدولة المحمول فانها تصدق على غير الثابت اذا اخذت
هو غير ثابت بخلاف المعدولة فانها موجبة والاجاب يقتضي
ثبوت شئ حتى ثبت له شئ اما في الموضوع الذي لا يوجد غير ثابت
فهما متلازمان هذا هو الفرق المعنوي بين السالبي والموجبة
لأن السالبة تصدق على ما يكون موضوعها ثابتا او متغيرا فان
زيد المعدوم يصدق عليه انه ليس بصغير لانه ليس موجود
فلا يكون بصغير اما الاجاب لا يقتضي ثبوت شئ والشئ لا يثبت
لغيره الا اذا كان ثابتا هذا اذا لم يؤخذ الموضوع من حيث هو
غير ثابت اما اذا اخذ الموضوع من حيث هو ثابت فيها فمتلازمان
وكثرة الاجزاء تكثر القضية اذا تكثر الحكم ولا تكثر اذا
لم يتكثر ان كل واحد من الموضوع والمحمول قد يكون واحدا
بسيطا وقد يكون مركبا كثيرا وحيث ان تكثر الحكم بكثر كانت القضية
قضايا متعددة والا فلا مثال ما يكثر القضية بكثر قولنا الانسان

اخذ
لغيره الا اذا كان ثابتا هذا اذا لم يؤخذ الموضوع من حيث هو غير ثابت اما اذا اخذ الموضوع من حيث هو ثابت فيها فمتلازمان

حيوان ناطق فانه يستلزم قولنا الانسان حيوان الانسان ناطق
ومثالا ما لا يتكرر بكثر قولنا الخنثى ثلاثة وانسان وموضوع
للحلية ان كان جزئيا كانت القضية شخصية ومثبتة لموضوع كقولنا
زيد كاتب وليس بكاتب ان كان كليا ولم يتعرض لعوم الحكم فهو
سميت بمحملة كقولنا الانسان كاتب وليس بكاتب وان تعرضت بميت
محصورة ومسورة فان ناطق الحكم كل واحد من الخاتمة الموجود
المفروضة وجودها مما لا يمنع ان يتصف به سميت كلية كقولنا
كل انسان او شئ من الانسان وان اخضع بعضهم غير معين
سميت جزئية كقولنا بعض الناس وليس بعضهم وليس كلهم فان
سلب العوم وان احتمل عوم السلب لكنه يستلزم محصورة
تعلقا وكل صيغة الموضوع فانها وان احتمل معها صدق الحكم
لو كونه لكنها دل على الموضوع فقط موضوع القضية الكلية
انا ان يكون شخصا معينا او سمى القضية شخصية ومحصورة
كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب واما ان يكون كليا فاما
ان يحكم على تلك الطبيعة باعتبار عرض الكلية لها ونحن
فيها القضية الطبيعة كقولنا الانسان حيوان واما الحكم
عليها باعتبار عرض الكلية لها ونحن فيها القضية العامة
كقولنا الانسان نوع والحيوان جنس وهذا لم يذكرها
المصنف وان حكم على افراد تلك الطبيعة فاما ان يبين كيفية افراد

اولا بين فان لم يبين في المهمة كقولنا الانسان حيوان اذا نظر
الى افراد الانسان او ليس بحيوان وان بين كمية الافراد سميت
محصورة ومسورة فاما ان يحكم على كل الافراد او على بعضها فان
حكم على الجميع فهي القضية الكلية مثال الموجبة كل انسان حيوان
ومثال السالبة لا شيء من الانسان يحكم ههنا ونوع على كل
فرد من افراد الانسان الموجودة والمفروض وجودها مما لا يتنع
ان يكون انسانا واشار بذلك الى ان الموضوع في القضية الكلية
لا يوجب وجود الخارج لا غير كما ذهب اليه القوم من لا
اويل بل هو اعلم من ذلك وهو ما يصدق عليه الموضوع سواء
كان موجودا في الخارج او مفروضا فيه لا مطلقا بل مع امكان
انسانه بالموضوع بحيث لا يدخل فيه الافراد المنتهكة كما ذهب
اليه قوم غير محققين ايضا وان حكم على بعض الافراد غير معين
لا على معين لانها يصير لشخصه سميت جزئية كقولنا بعض الناس
حيوان في الاجابة بعضه ليس بكان في السلب وليس كل انسان
بكان فان هذه الصيغة تدل على سلب الجزئي لان سلب العموم
يصدق تارة مع عموم السلب تارة بدونه فهو لا يدل على شيء
منها بالمطابقة لكن عموم السلب يستلزم خصوصه فهو يدل
على الموضوع بالالتزام ولكن الموجبة الجزئية اعني صيغة الموضوع
فانها يصدق مع عموم الاجاب مع خصوصه لكن لما استلزم

عموم الموضوع كانت دلته على الموضوع بالالتزام دون العموم
وايض الاحمال وان احتمل العموم لكنه يستلزم الموضوع
فالمهمة في قوة الجزئية والشخصيات ساقطة في العلوم فاذن
القضايا المعتد بها اربع قد بينا ان المهمة هي التي يحكم
فيها على افراد الموضوع من غير بيان كمية الحكم وجزئية فهي اذن
محملة لان يصدق كمية وجزئية ولا خروج لها عنها لكن صدقها
كلما يستلزم صدقها جزئيا فالجزئية ثابتة قطعا ويلزم من
الجزئية ايضا صدق المهمة ففهما متلازمان فلهذا قال الحكماء
المهمة في قوة الجزئية اذا عرفت هذا فالشخصيات ساقطة
في العلوم لان مقدمات البرهان يجب ان يكون دائمة الصدق
ولا دوام للشخصيات فثبتت القضايا المعتد بها في العلوم هي اربع
الموجبة والسالبة الكليتان والجزئيتان ودخلت المهمة في الجزئية
على ما بيناه وتخصيص الجزئيات تخصص حكمها بالامر والاملا
ونبات المعينة كقولنا ان كان زيد اليوم ذاها فهو مملوك او غيره
او الساعة ما كذا وكذا وكميته باصدقة في جميعها بشرط ان لا يكون
لها اثر في الاستصحاب والعناد كقولنا كلما كان وليس البتة
اذا كان او دائما او ليس البتة اما وجزئيتها صدقة في بعضها
كقولنا قد يكون وقد لا يكون اذا كان او اما ان يكون واما لا
احماله كما ان الشخصيات الاحمال والخصم تقع في الجزئيات كك

يقع في القضايا الشرطية وكان ايجاب الشرطية وسلمها وصدقها
وكذا ليس بالنظر الى اجزائها بل الى الاتصال والانفصال
واما ما هو اوجها هو الاتصال والانفصال لا بالنظر
الى اجزائها فان قولنا كما كان زيد كانا كان من كل شيء
ان طرفيها شخصتان اذا عرفت هذا فنقول شخصية الشرطية
على ان تخصص حكمها اما الاتصال والانفصال الى الاحوال او
الافاقات المعنية بحيث لا يحتمل الشك في قولنا ان كان زيد
ذاها فهو ملاق غريمه او ان جئتني مع زيد كرتك وانا
ان يكون الان زيد في الدار او خارجها وكنيتها عبارة عن صفة
الحكم في جميع الافاقات والاحوال المقترنة بالمقدم التي يمكن
صدقها مع من غير ان يكون تلك الاحوال اثر في الاستلزام
او العناد كقولنا كلما كانت الشمس طالعت فالنهار موجود فان
وجود النهار لازم لطلوع الشمس في كل وقت يمكن طلوع الشمس
ومع كل وضع يفرض معه كوجود زيد في كل عمر مثلا وكقولنا
في السالبة ليس البتة اذا كانت الشمس طالعت فالليل موجود
هذا في المتصلة وفي المنفصلة دائما العدد اما زوج او فرد
البتة العدد اما زوج او منقسم متساوين واما شرطنا في تلك
الافاقات والاحوال ان يكون ممكنة الاجتماع مع المقدم يخرج
عنه ما لا يمكن استلزام المقدم التالي معه كقولنا المقدم مع عدم

ذلك

وزائل

نحو

التالي وعدم لزومه له وشرطنا ان لا يكون لها اثر في الاستلزام
والعناد لانها لو كان لها اثر فيه لكانت اجزاء من المقدم فلا يكون
ما فرضنا مقدا بمقدم هف وجزئية الشرطية هي صفة الحكم
في بعض تلك الافاقات والاحوال المفروضة في الكلية كقولنا
قد يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان وقد لا يكون اذا كان
هذا حيوانا فهو انسان وقد يكون العدد اما زائدا او ناقصا
وقد لا يكون واما الشرطية باعمال الاحوال والافاقات كقولنا
ان كان هذا حيوانا فهو انسان واما ان يكون العدد زائدا
او ناقصا والاداة الحاضرة كقولنا بعض يسمى سورا وكيفية
الحكم وجزئية كونه واجابه وسلبه كيفية اللفظ لا الال
على كونه الحكم يسمى سورا في الموجبة الكلية الكلية كقولنا
الجزئية بعض ولحد في السالبة الكلية فيها لا شيء ولا
واحد في الجزئية ليس بعض وبعض ليس وليس كل وفي المتصلة
الموجبة الكلية كلما كان واما اذا كان والجزئية قد يكون
والسالبة الكلية ليس البتة والجزئية قد لا يكون وليس كلما
وليس دائما وفي المنفصلة الموجبة الكلية دائما اما كذا او
كذا والجزئية قد يكون اما كذا او السالبة الكلية ليس البتة
والجزئية ليس دائما وقد لا يكون وكيفية الحكم وجزئية هو
كيفية الحكم واجابه الحكم وسلبه هو كيفية والحلية

لا
احوال

المحل الذي يتركب السور مع محمولها انتهى المحرف
 ان بر على الموضوع لتبين كنهه انزاده لو فوع الشك فيه فنادا
 قرن بالمحمول سميت القضية مخرفة لاخر فها عن الاستعمال
 الطبيعي كقولنا الانسان بعض الحيوان او الانسان ليس كل
 الحيوان ثم الطرفان ان كانا شخصيتين فان قرن بالمحمول سبور
 الايجابي كذبت فيصدق مع الساليتين هذا اذا لم يقرب بالمحمول
 شيء او قرن به الايجابي ولو قرن بد حرف لسلب والسلب العكس
 وكذا لو كان الموضوع الشخصي كليا ولو انعكس فذلك ان كان
 الموضوع مسورا والا كذبت مع افتراض المحول الايجابي الكلي
 ويصدق مع السلب الجزئي والايجاب الجزئي في مادة الواقع
 ومع السلب الكلي والعكس وان كانا كليين كذبت مع صورة
 هما بالايجاب الكلي الا في المساوي مع ارادة المجموع ويصدق
 لو كان المحول سالبا جزئيا او موجبا جزئيا او موجبا في الواقع
 او سالبا كليا في المجتمع وكذا لو كان الموضوع موجبا جزئيا
 وينعكس الاحكام في الموضوع الجزئي الموجب لو كان الموضوع
 سالبا كليا ولو كان الموضوع سالبا جزئيا فحكمه حكم عكس حكم
 الموضوع الموجب الكلي ههنا والشطية التي تحرف
 عن صيغتها كقولنا لا يكون كذا او يكون كذا مخرفة
 هذه ايضا من القضايا المحرفة كقولنا لا يكون الشمس طالعة

او يكون النهار موجودا او مخفية قولنا كذا كان النهار موجودا
 كانت الشمس طالعة من المتصلات ومن المنفصلات في نوع قولنا
 اما ان لا يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا فلما
 غيرت عن صيغ المتصلات والمنفصلات سميت مخرفة
 الكلام في مواد القضايا وجهانها لكل محمول الى كل موضوع فسميت
 اما بالوجوب والامكان او بالامتناع كما في قولنا الانسان حيوان
 او كاتبا او حجر تلك النسبة في نفس الامر مادة وما يتلفظ بها
 او يفهم من القضية وان لم يتلفظ بالنسبة جهة لما فرغ
 من البحث عن الموجبة والسالبة كلية وجزئية كلية وشروطية
 شرعية والبحث عن كيفية الايجاب والسلب اعلم ان كل محمول فلان
 له نسبة الى كل موضوع متكيفة باحدى الكيفيات الثلاث
 اما الوجوب والامتناع او الامكان لان الموضوع اما ان يمنع
 انصافه بالمحمول كما امتنع انصاف الانسان بالحجر وهو الامتناع
 او الامتناع وح اما ان يمنع سلبه عنه وهو الوجوب كما امتنع
 سلب الحيوان عن الانسان او يمكن كل واحد منهما وهو الامكان
 كما يمكن انصاف الانسان بالكتابة عليه وتلك الكيفية ان
 نظر اليها في نفس الامر سميت مادة كنسبة الحيوان الى الانسان
 في نفس الامر وان نظر اليها باعتبار تصورهما او التلفظ بهما
 سميت جهة فاذا قلنا الانسان حيوان من غير ان يذكر معه

وجوبا او غير كانت لقصبة غير موجهة وان كانت للمادة وفي
 الوجوب في نفس الامر ناشئة فهذا هو الفرق بين المادة والجهة
 ولا يجب ان يفهم الجواز ان يكون ما ينصوره غير مطابق للامر نفسه
 وكذا ما ينلفظ به والموجهة رابعة لا تنفصلها على الموضوع والحوادث
 مطلقة الموجهة رابعة لا تنفصلها على الموضوع والحوادث
 وكيفية الرابطة وهي اربعة اشياء والقضية الخالية عن الجهة
 هي مطلقة ثم الوجوب الامتناع يشتركان في ضرورة الحكم
 ويفترقان في انسابهما الى الاجابات السلبية لقضية ما ضرورية
 واما ممكنة واما مطلقة الضرورية قد يعتبر بالنسبة الى
 الاجابات فيكون وجوبا وقد يعتبر بالنسبة الى السلبية فيكون امتناعا
 فالوجوب الامتناع يشتركان في الضرورية الشاملة للايجاب
 السلب فصارت الجهات الاصول هي هذه الثلاثة الضرورية
 المحككة المطلقة وعدلها في الموجهات الجاز والامكان
 المقابل لكل من الضروريتين شامل للآخرى ولذلك تقيدها العام
 والذي يتجلى عنهما معا بالخاص وهو مركب من الامكان
 الامكان وضع بازاء سلب الامتناع تعاضدا سلبا بازاء سلب
 احدا الضروريتين احدى ضرورة الاجابات ضرورة السلب عن الظن
 الخالف فاذا قلنا لا يمكن ان يكون ب معناه لا يجب سلب ب عنه
 واذا قلنا لا يمكن ان لا يكون ب معناه لا يجب ان يكون ب فاذا

فقد تميز الامر بالسلب
 لعدم وجوده في جوهره
 والظن غير متصور
 الذي هو في جوهره
 هو الذي هو في جوهره
 هو الذي هو في جوهره
 هو الذي هو في جوهره

سيرا

سلب ضرورة الاجابات في المحككة العامة السالبة ويشتر على الب
 من الاقسام الثلاثة للجهات احدى ضرورة السلب في مكان الطرفين اذا
 سلبت ضرورة السلب في المحككة العامة الموجبة وشملت ضرورة
 الاجابات امكان الطرفين لا شتما لها في طرفي الاجابات السلب
 الضرورية الموافقة وامكان الطرفين كانت عامدة ثم ان الحكماء
 نقلوا اسم الامكان الى سلبية الضروريات معان كان احسن
 الاول فخلت عن الضروريتين معا فاذا قلنا يمكن ان يكون ب
 بهذا المعنى كان معناه ان ب لا يجب ب ولا يمنع له ان كان اخص
 من الاول فلهذا سمي الامكان الخاص وهو مركب من الامكانين
 سلب ضرورة الاجابات هو الامكان العام السلب سلب ضرورة
 العلم هو الامكان العام الاجابي وما اشتمل الامكان الخاص عليهما
 كان مركبا منهما والمطلقة يقتضي ثبوت الحكم بالفعل
 في احد الجانبين فقط ويشتمل الدائم ويجلي عن الدائم المقابل فقط
 في عامة لا يخفى نسبة الحمول الى الموضوع عن دوام الاجابات
 السلب لا دوامها والمطلق العام هي التي حكم بها ثبوت محتمل
 او سلبه بالفعل مطلقا من غير الغرض لثبوتها في الموجهة يشتمل
 دوام الاجابات الوجود الخالي عن الدوامين والسالبة يشتمل
 دوام السلب الوجود الخالي عن الدوامين ويتجلى كل من الموجهة
 والسالبة عن الدائمة المقابلة لها كذا لا غير فهي عامة باعتبار شمولها

ان في الحكم عام كوجوب
 ولا امتناع

غير الدائم
 اجابات
 السلب العامة
 عامة

ان في الحكم عام كوجوب
 والوجود العام على الامكان

الواجب على الدائم
الواجب على الدائم
الواجب على الدائم

مدلول المطلق
الواجب على الدائم
الواجب على الدائم

للدائم الموافق والوجود
وجودية وهو مركب من الاطلاقين
وهي التي حكم فيها بثبوت المحول للموضوع
وسمي وجودية لادائمه وهي معاكسة للدائمين وهي اخص من
المطلقة العامة لانها لا تنافي على هذه وعلى الدائمة الموافقة
شروطها عن الدائمين وهي مركبة من المطلقين العامتين
بالكيفية اذا قلنا كج ب لادائمه فها حكمنا احدهما الجاني
وهو كج ب والثاني سلب وهو لا شيء من ج ب لان اللادائم
هو اشارة اليه وهما مطلقان فالوجودية مركبة من المطلقين
واذا نسب الامكان الى الاطلاق كان الاطلاق اخص
لان لا يتناول الحكم بالقوة ويتناول الامكان الممكنة
العامه اذا نسب الى المطلقة العامه كانت لان المطلقة العامة
هي التي حكم فيها بثبوت المحول للموضوع بالفعل فلا يتناولها
بثبوتها ولم يثبت بعد مع ان الثبوت بالفعل يستلزم امكانه
واما الممكنة فهي التي حكم فيها بحكم برفع الضرورة عن الجانب المخالف
وهو شامل لما ثبت الحكم فيه بالفعل ولما ثبت بالقوة المحضة وكذا
هي اعم من المطلقة الخاصة بل من كل قضية موافقة لها في الكيف
والكم واما الممكنة الخاصة فان بينها وبين المطلقة العامة
من وجه لصدفها في مادة الوجودية وصدق الممكنة بدورها

الواجب على الدائم
الواجب على الدائم
الواجب على الدائم

فقط

في مادة

الواجب على الدائم
الواجب على الدائم
الواجب على الدائم

فيما ثبت بالقوة المحضة وصدق المطلقة بدورها في مادة الضرورة
وهي اعم من المطلقة الخاصة مطلقا فالدائم اعم من الضروري
لان مقابل الاخص اعم من مقابل الاعم ولعلها في الكليات تجريان
مجرى واحدا هذه نتيجة ما تقدم لانها ثبت ان المطلقة
اخص من الممكنة وكانت الضرورة مقابل للممكنة على ما بان والاعم
مقابل للمطلقة على ما تقدم وكان نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم
لصدق نقيض الاخص في كل يصديق فيها نقيض الاعم لاستلزام
الخاص العام ولا يعكس تصديق نقيض الاخص في جميع افراد
العام المتغيرة له ولا يصديق فيها نقيض العام ثبت ان الدائم
اعم من الضروري ولعلها في الكليات تجريان مجرى واحدا معني
ان كل حكم كلي اعم فهو ضروري لان الاتقائيات يستحيل دوامها
كلية وانما بناء على التجريد لا نه حكم خارج عن نظر المنطق اما في الجزئيات
فقد يفتقران بان يتفق لزيدان بل قد يفرق من غير ضرورة
وهذه النسبة لا المقيده كان الحكم بها على ذات الموضوع فانه ثبت
بصفة موضوع الحكم الذات كما في قولنا الكاتب كذا عند كذا
صارت وصفت هذه النسبة هي الضرورة والاطلاق
والدوام والامكان اذا اطلقت ولم يقيد بوصف ولا شرط كان
الحكم بها على ذات الموضوع كما نقول بالضرورة كج ب فان الضرورة
هنا مطلقة والحكم على ذات الموضوع فان ثبتت هذه النسبة

الواجب على الدائم
الواجب على الدائم
الواجب على الدائم

الواجب على الدائم
الواجب على الدائم
الواجب على الدائم

منه
منه
منه

ان يقيد بوصف يجعل الذات موضوعا للمحل ارضي ولا يرضى
يسمى وصفية كقولنا الكاتب مخرجا اليد عند كونه كاتبنا فان الحكم
هنا هو الاطلاق يقيد بوصف الكتابة وقد جعلت مع ذات الكاتب
موضوعا وعبر عنه بالكاتب في محل عليه المحل يقيد بالوصف وهو
الكتابة والدائمة الوصفية بمعنى غيرية لان الاطلاق للمعنا
في العلوم في بعض اللغات لا سيما في السلب هو
الدائمة الوصفية هي التي حكم فيها بثبوت المحل او سلبه عن
مادامت ذات الموضوع موصوفة بالوصف اعنوا في اعني الذي
وضع مع الذات وعبر عن الموضوع كقولنا كل كاتب مخرجا اليد
ما دام كاتبنا الدوام هنا يقيد بالوصف كما قد الاطلاق في الآ
يوسمى هذه الدائمة الوصفية العربية العامة لان الاطلاق
والمعارف في العلوم في بعض اللغات لا سيما في السلب في فهم
منه ذلك فاننا اذا قلنا في لغة العرب لا شيء من شيء انا فهم من ان
لا شيء من شيء ما دام شيء فلما نسب هذا الفهم في السلب الى العرف
سميت عرفية سواء كانت موجبة او سالبة والضرورة ان
يسمى بشرطة ويكون اخص من العربية عزت
هي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحل للموضوع او سلبه عنه
مادامت ذات الموضوع موصوفة بالوصف اعنوا في كما يقول
كل كاتب مخرجا اليد بالضرورة ما دام كاتبنا ولا شيء من الكاتب ساكن

قال

احول

قال

احول

المر

اليد بالضرورة ما دام كاتبنا بالضرورة هنا ثبت بوصف الموضوع
وهذه الشرطية اخص من العربية لما تقدم من ان الضرورة اخص
من الدوام سواء كانا مطلقين او مقيدين وان قيدت بوقت
بمعينه صارت وقتية والا بعينه فصارت منتشرة الوقتية
هي القضية التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحل للموضوع او سلبه عنه
في وقت بعينه كقولنا بالضرورة كل مخرجه وقت جيلوتنا الا ان
يقيد بالضرورة بالوقت المعين اخرجها عن اطلاقها وصارت وقتية
و المنتشرة هي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحل للموضوع او سلبه
عنه في وقت لا بعينه كقولنا بالضرورة كل انسان شنفق وقتا
والتقييد بوقت من غير ضرورة ولا امكان بحيث لا ينافي
في الدائمة والضرورة ولا مقابلتها اطلاقا عام وتوقا النظرية
ان لا يكون للوقت اجزاء اذا قيدنا الحكم الفعلي مطلقا
معين من غير ضرورة ولا امكان بحيث لا ينافي الدائمة والضرورة
ولا مقابلتها الدائمة ولا مقابلتها الضرورية كان اطلاقا عاما وقتيا
كقولنا زيد موجود الان فالتقييد بالان اخرجنا عن الاطلاق العام
وصيرت وقتيا يصدق مع الضرورة والامكان ومقابلتها الشرطية
فيه ان لا يكون لذلك الوقت الذي قيد الحكم به اجزاء ثبت الحكم
في بعضها دون بعض فالمطلقة الوقتية في الجانبين
انقلابان ليس هي هنا قضية نقيضها من جنسها سوى

بليتها

الجانين

هذا العلم الاول ان القضية كانت مطلقة وضرورية
وممكنة وهذه القضية تحمل نوعين احدهما ان يقال القضية
اما ان يكون صحتها الا بالضرورة والثانية مطلقة والا فلا
ضرورية او لا والثاني هو الممكنة الثاني ان يقال الحكم اما ان يكون
بالفعل او بالقوة والثاني هو الامكان والا فلا ان يكون ضروريا
او غير ضروري والثاني لا يطلق اذا عرفت هذا فالثمة الاولى
وهي التي ذكرناها نحن وبجنتها في تقدم المطلقة فيها كانت
عامة شاملة للضرورة وعدمها وكانت مانعة للحدود والجملة
اجتماع الضرورية والمطلقة واجتماع الممكنة والمطلقة والثمة
الثانية فقد اعتبرها قوم والمطلقة فيها هي الخاصة وهي التي
فيها بالثبوت والسلب بالضرورة وهي مانعة للحدود والحدود
المطلقة باللا ضرورة لتقسم الفعلية اليها اعني الى الضرورية
والمطلقة وهذا المطلقة الخاصة يسمى ايضا وجودية لا ضرورة
وهي اعم من الوجودية اللاذامية لما تقدم من ان الضرورية اخص
نعمها اعم ويدخل في هذه المطلقة الضرورية ما هي الحقيقة بوجوب
الموضوع للادام بحسب ذاته وبالوقت المعين وغير المعين وهذا
الممكن بما بالقوة فقط فالاول ان كل موجود فانهما يوجد لضرورة
سبقت عليه والحكم بالضرورة فيه فلا امكان لموجود البتة ويتبدل
هذا الامكان بالاحض اعني الذي سلب فيه الضرورية والثانية

وهذا العلم الاول ان القضية كانت مطلقة وضرورية
وممكنة وهذه القضية تحمل نوعين احدهما ان يقال القضية
اما ان يكون صحتها الا بالضرورة والثانية مطلقة والا فلا
ضرورية او لا والثاني هو الممكنة الثاني ان يقال الحكم اما ان يكون
بالفعل او بالقوة والثاني هو الامكان والا فلا ان يكون ضروريا
او غير ضروري والثاني لا يطلق اذا عرفت هذا فالثمة الاولى
وهي التي ذكرناها نحن وبجنتها في تقدم المطلقة فيها كانت
عامة شاملة للضرورة وعدمها وكانت مانعة للحدود والجملة
اجتماع الضرورية والمطلقة واجتماع الممكنة والمطلقة والثمة
الثانية فقد اعتبرها قوم والمطلقة فيها هي الخاصة وهي التي
فيها بالثبوت والسلب بالضرورة وهي مانعة للحدود والحدود
المطلقة باللا ضرورة لتقسم الفعلية اليها اعني الى الضرورية
والمطلقة وهذا المطلقة الخاصة يسمى ايضا وجودية لا ضرورة
وهي اعم من الوجودية اللاذامية لما تقدم من ان الضرورية اخص
نعمها اعم ويدخل في هذه المطلقة الضرورية ما هي الحقيقة بوجوب
الموضوع للادام بحسب ذاته وبالوقت المعين وغير المعين وهذا
الممكن بما بالقوة فقط فالاول ان كل موجود فانهما يوجد لضرورة
سبقت عليه والحكم بالضرورة فيه فلا امكان لموجود البتة ويتبدل
هذا الامكان بالاحض اعني الذي سلب فيه الضرورية والثانية

فما

قوله والمطلقة هي
التي لا تكون بالضرورة
كالشيء على الضرورية
والمطلقة هي التي لا
تكون بالضرورة
والادام كغيره من
الاحكام

هذا العلم الاول ان القضية كانت مطلقة وضرورية
وممكنة وهذه القضية تحمل نوعين احدهما ان يقال القضية
اما ان يكون صحتها الا بالضرورة والثانية مطلقة والا فلا
ضرورية او لا والثاني هو الممكنة الثاني ان يقال الحكم اما ان يكون
بالفعل او بالقوة والثاني هو الامكان والا فلا ان يكون ضروريا
او غير ضروري والثاني لا يطلق اذا عرفت هذا فالثمة الاولى
وهي التي ذكرناها نحن وبجنتها في تقدم المطلقة فيها كانت
عامة شاملة للضرورة وعدمها وكانت مانعة للحدود والجملة
اجتماع الضرورية والمطلقة واجتماع الممكنة والمطلقة والثمة
الثانية فقد اعتبرها قوم والمطلقة فيها هي الخاصة وهي التي
فيها بالثبوت والسلب بالضرورة وهي مانعة للحدود والحدود
المطلقة باللا ضرورة لتقسم الفعلية اليها اعني الى الضرورية
والمطلقة وهذا المطلقة الخاصة يسمى ايضا وجودية لا ضرورة
وهي اعم من الوجودية اللاذامية لما تقدم من ان الضرورية اخص
نعمها اعم ويدخل في هذه المطلقة الضرورية ما هي الحقيقة بوجوب
الموضوع للادام بحسب ذاته وبالوقت المعين وغير المعين وهذا
الممكن بما بالقوة فقط فالاول ان كل موجود فانهما يوجد لضرورة
سبقت عليه والحكم بالضرورة فيه فلا امكان لموجود البتة ويتبدل
هذا الامكان بالاحض اعني الذي سلب فيه الضرورية والثانية

وهو اخص من الخاص وما يقيد هذا الامكان بالاستقبال ايضا
لان كما هو موجود في الماضي والخاص فهو ضروري وانما الممكن
العرفي ما يوجد اعني الاستقبال لا يعلم حاله هل يكون
في الاستقبال اذا كان وقتا ولا يكون واذا انفسر المطلقة باللا
ضرورية استحالة اجتماعها مع الضرورية على الصدق واذا انفسرت
الممكنة بما يوجد استحالة اجتماعها مع المطلقة على الصدق كما
الثمة مانعة للجم والكلول ولما كانت المطلقة في العلوم هي
العرفية ركبوها بمثل هذا الاعتبار باللاذامية وكذا المشروطة
وكان من الواجب ان ركبها باللا ضرورة وسموها البسيطتين
متبين والمركبتين بالخاصتين والتركيبات الممكنة غير ما ذكرنا كثيرة
واعتبارها قليل الجدوي فلتنقد على الاحكام المنطقية كما
اعتبرنا قيد الضرورية في المطلقة على ما بينا في القسمة الثانية
كذا اعتبرنا قيد الادوام في العرفية لان العرفية هي المطلقة بالفعل
بحسب العرف على ما بيناه اولنا ذكرنا المطلقة التي هي العرفية مع
الادوام وكذا ركبوا المشروطة مع قيد الادوام وكان من الواجب
تركيبها باللا ضرورة كما ركبنا المطلقة العامة بالادوام وسموها
البسيطتين اعني العرفية من غير قيد والمشروطة من غير قيد والقاعدة
اعني العرفية العامة والمشروطة العامة وسموها المركبتين اعني
العرفية المعقدة بالادوام والعرفية الخاصة والمشروطة الخاصة

والمشروطة بالادوام

هذا العلم الاول ان القضية كانت مطلقة وضرورية
وممكنة وهذه القضية تحمل نوعين احدهما ان يقال القضية
اما ان يكون صحتها الا بالضرورة والثانية مطلقة والا فلا
ضرورية او لا والثاني هو الممكنة الثاني ان يقال الحكم اما ان يكون
بالفعل او بالقوة والثاني هو الامكان والا فلا ان يكون ضروريا
او غير ضروري والثاني لا يطلق اذا عرفت هذا فالثمة الاولى
وهي التي ذكرناها نحن وبجنتها في تقدم المطلقة فيها كانت
عامة شاملة للضرورة وعدمها وكانت مانعة للحدود والجملة
اجتماع الضرورية والمطلقة واجتماع الممكنة والمطلقة والثمة
الثانية فقد اعتبرها قوم والمطلقة فيها هي الخاصة وهي التي
فيها بالثبوت والسلب بالضرورة وهي مانعة للحدود والحدود
المطلقة باللا ضرورة لتقسم الفعلية اليها اعني الى الضرورية
والمطلقة وهذا المطلقة الخاصة يسمى ايضا وجودية لا ضرورة
وهي اعم من الوجودية اللاذامية لما تقدم من ان الضرورية اخص
نعمها اعم ويدخل في هذه المطلقة الضرورية ما هي الحقيقة بوجوب
الموضوع للادام بحسب ذاته وبالوقت المعين وغير المعين وهذا
الممكن بما بالقوة فقط فالاول ان كل موجود فانهما يوجد لضرورة
سبقت عليه والحكم بالضرورة فيه فلا امكان لموجود البتة ويتبدل
هذا الامكان بالاحض اعني الذي سلب فيه الضرورية والثانية

المشابهة
الشابه

اعلم ان التركيبات لا يخصص فيها ذكرناه لكن لا فائدة في اعتبارها فان ذلك
اقصر على الاثر منها واما الشرطيات فليس لها وزن في
الاتفاق والاشياء المتناهية بعد اعتبارها القضاة
الشرطية لا يخلو ان نسبة اجزائها من احدى الجهات المذكورة كلها
غير مفيدة فائدة بعد اعتبارها فانها تركوا البحث عنها فاعلموا
الى اعتبار الضرورة والامكان والاطلاق فيها اعتبروا اللزوم
والعناد المتناهية للضرورة والاتفاق المتناهية للامكان ويجوز
الانفصال والانفصال المتناهية للاطلاق الكلام في الثاني
وما جرى مجراه اتفاق القضاة في اتحادهما في كل واحد من جزئيهما
وفيما يخصهما من الصفات والشرط والزمان والمكان والكل والجزء
والفعل والقوة حتى يكون كل واحد منهما كائنا في بعضهما فاعتبر
وجاهلها تلك الامور اما ما جرى مجرى التناقض ما عداه من صنف
القبال كالنضاد وغيره من الداخل فاعتبر اذا عرفت هذا فنقول
يشترط في التناقض اتفاق المقدمتين في كل شيء الا في الاحجاب
والسلب والسور واتفاقهما هو اتحادهما في كل واحد من جزئيهما
اعني الموضوع والمحمول حتى يكون موضوعهما واحدا ومحمولهما واحدا
فان لو اختلف احدهما لم يحصل التقابل لاجزاء صدق في كتاب
وعمر وليس بكتاب فخلا وصدق زيد كاتب وليس بزار ليحق
الاتحاد في الطرفين لاتحادهما في ستة اصناف لحددها اتحادها في

المشابهة

الاضافة فاننا اذا قلنا زيد باي عمر وليس باي حال لحددها
قضا وجاز صدقهما معا لاختلافهما في الاضافة وانما الاتحاد
في الشرط فاننا لو قلنا الاسود قابض للبصر بشرط السواد وليس
بقابض لباي بشرط زوال السواد لم يتناقضا لاختلاف المقضيتين
في الشرط وثالثها الاتحاد في الزمان فاننا اذا قلنا زيد موجود ابي
الان وليس موجود ابي الاس لم يتناقضا وصدقهما معا لاختلاف
فيما في الزمان ورابعها الاتحاد في المكان فاننا اذا قلنا زيد باس
اي في السوف وليس باي السراي في الدار لم يتناقضا لاختلافهما
في المكان وخامسها الاتحاد في الكل والجزء فاننا اذا قلنا الزنجار سود
اي في بشرية وليس باي سود ايسر كل اجزاء كذلك لم يتناقضا لالا
ختلافهما في الكل والجزء وسادسها الاتحاد في القوة والفعل
فاننا اذا قلنا الخبز في الدن مسكراي بالقوة وليس مسكراي بالفعل
صدقهما معا ولم يتناقضا يكون كل واحد من المقضيتين في الخبز
بعضهما وجاهلها والمتفقان المختلفان في الكيفية
متداخلتان في الكيفية قابلتان وهما ان لم يحتمل على الصدق
فقط فضا دتان وان اقتسمتا لذاتيهما متناقضتان
القضيتان اذا اتفقتا في جميع ما تقدم وفي الكيفية بضر واختلقتا
في الكيفية لكون كل ب وبعض ب وكقولنا لا شيء س ب
وليس بعض ب ب ثم امتد اختلافان للدخول الجزئية تحت كل بيان

اتفق في جميع ما تقدم واختلف في كيفية سبب اتفاقنا بل بين
 شيئا غير ما أن لا يجتمع على الصدق ويجوز أن يجتمع على الكذب
 أو لا يجتمع على الصدق والكذب بل تقتضيانها أو الأول هو المتضا
 دنان كقولنا كل ج ب فانهما لا يجتمعان على الصدق ويجوز
 كذبهما والثاني المتناقضان مثل قولنا كل ج ب بعض ج ليس
 أو لا شيء من ج بعض ج ب واعلم ان القضيةين قد يقفهما
 الصدق والكذب لا لذاتهما وقد يقفهما لاذاتهما مثال الأول
 ولقولنا هذا انسان هذا ليس بالطوطا فانه يستحيل اجتماعهما
 على الصدق والكذب لا لذاتهما بل للملازمة الثابتة من الكذب
 بين الانسان والناطوق مثال الثاني قولنا هذا انسان هذا
 ليس بانسان والمتناقض انما يصدق على الثاني لا الأول ولهذا
 قالوا وان اتسمتا لذاتهما وتناقض الشخصيات تقابلها
 ولا تضاد بينهما ولا تدخل التضاد والتداخل هنا انما
 هو بالنظر في تعدد افراد الموضوع باعتبار الكليات الجزئية
 فالشخصيات لا تضاد فيها ولا تدخل وتناقضها هو عبارة
 عن اختلافها بما لا يجازي السلبنا فاذا قلنا زيد موجود زيد
 ليس موجود فهما متناقضان ولا تدخل بينهما ولا تضاد فيه
 اشكال اذا قد يعرض لهما التضاد باعتبار آخر فانا لو قلنا زيد
 موجود ارجاز زيد ليس موجودا ايما تضادا ولو لم يكن متضا

ولا شيء من ج ب

وليكونا

فقط

قضيتين واما في المحصورات فالمتوافقان في الكيف
 متداخلتان والكليتان متضادتان والجزئيتان دخلتان تحت
 التضاد ولا يجتمعان على الكذب المختلفان كما وكيف متناقضان
 والمحملان كالجريئين ولتغير الجميع في المواد لا حوت
 عادة المنطقيين ان يضعوا لتناقض هذه القضايا واحدا
 كل ج ب متداخلتان بعض ج ب
 لا شيء من ج ب متداخلتان ليس بعض ج ب
 فالتحلقان بالكلمة والجزئية متداخلتان اذا اتفقا في الكيف
 لدخولوا والكليتان متضادتان لا متساو اجتماعهما على الصدق ويجوز
 كذبهما والجزئيتان دخلتان تحت التضاد ولا يجتمعان على الكذب
 والاجاز صدق الكليتين المتضادتين معا ويجوز صدقهما وتختلفان
 كما وكيف متناقضان فان نقيض الكليتين سالب الجزئية وبالعكس
 والمحملان كالجريئين يعني انهما دخلتان تحت التضاد ولتغير
 الجميع في المواد واما الموجبات فحقايقها اما تشمل على سلب
 جهاتها او يقضي ذلك على سبيل المساواة لظروفه المطلقة
 مع الممكنة العامة متناقضان لما فرغ من تهيه فاعلم ان التناقض

لتناسب

الحرم على الكلية

الموحدة

ما

احدا



بالنظر الى المحصورات مطلقا شرعا في ان تناقض
ذوات الجهات وهو ان يكون يرفع تلك الجهة وسلبها او بتركها
لنقيضها مثلا الضرورة نقيضها سلب الضرورة او الامكان العام
اذا قلنا كالج ب الضرورة كان نقيضه ليس بالضرورة كالج ب يلزم
بعض ليس بالامكان العام لان الامكان هو رفع الضرورة على الجانب
الخالف لولا كان داخل على السلطان معناه رفع الضرورة والاجاب
وهي ان ضرورية الاجاب سلبها تناقض قطعيا وكذا لا يلزم
مع المطلق العام اذا قلنا كالج ب بما افتقد كذا بثبوت الباء
لكل الج ب في كل الاوقات نقيضه ليس كالج ب دائما ويلزم بعض ليس
مطلقا لان سلب واما الاجاب لطلاق سلبى والمشرطة
العام مع الممكنة العامة الوصفية فثبوتها للممكنة نقيض
الضرورة والعكس لما كانت المشرطة العامة ضرورة نقيضه بالو
كان القيد ما هو في نقيضها لا ينافي بنا في شرايط التناقض وجوب
الاتحاد في شرطه كان نقيض المشرطة ممكنة تمامه وصفية نقيض
قولنا بالضرورة كالج ب بما دام ج ليس بعض ج حين هو ج بالامكان
والعرفية العامة مع المطلق العامة الوصفية
العرفية هي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه لكن
لا مطلقا بل اقام الوصف العلوي ثابنا لثبوتنا ان نقيض الاعمى
هو المطلق العام فنقيض العرفية العامة هو المطلق العام

الاجسام

قال
ام
قال
او

قال
او

الوصف

الوصفية هي الحسبية فنقيض قولنا كالج ب ما دام ج ليس بعض ج حين
هو ج والضرورة الوقتية والمنشقة مع ممكنة عامة مقيدة
بذلك الوقت لا يولى باللدوام في الثانية لما كانت الضرورية
عامة مقيدة بالوقت المعين في الوقتية كان نقيضها رفع الضرورة
في ذلك الوقت بعينه اعني الممكنة العامة الوقتية فنقيض قولنا كالج ب
بالضرورة في وقت معين ليس بعض ج بالامكان العام في ذلك الوقت
ولما المنشقة فلما حكم فيها بالضرورة في وقت عام معين كان نقيضها
رفع الضرورة دائما اعني الممكنة العامة الدائمة فنقيض قولنا كل
ج ب بالضرورة في وقت ليس بعض ج بالامكان العام دائما
والمطلق الوقتية مع نفسها المطلقة الوقتية هي التي يحكم
فيها بثبوت المحمول للموضوع في وقت معين مغير التعرض لثبوت
آخر فنقيضها هو رفع ذلك الحكم في ذلك الوقت ايضا مغير التعرض
لقيد آخر وهو مطلقا وقتية فنقيض قولنا كالج ب في هذا الوقت
ليس بعض ج في هذا الوقت وليس في القضا اما تناقض في
نوعه سوى هذه القضا ويصدق ضرورة الطرفين على سبيل
نوع الخلو فقط في نقيض الممكنة الخاصة لما فرغ من نقا القضا
بالا بسطة شرع في بيان نقا بقا المركبات فالممكنة الخاصة هي التي
حكم فيها برفع ضرورة الاجاب السلب فنقيضها هو ثبوت احدي
الضرورتين ضرورة الاجاب السلب فيصدق ان نقيض الممكنة الخاصة

على سبيل منع الخلق فقط لا على سبيل منع الجمع لهما جميعا فانا انقلنا
كلج بيا لا مكان الخاص كان نقبضه ليس كلج بيا لا مكان الخاص بل
صدقنا لحد في الضرورية ان في بعض بيا الضرورية او بعض ليس
بالضرورية ويجوز صدقها معا كما في قولنا كل حيوان انسان بالامكان
الخاص فانه كما ذكرنا صدق بعض الحيوان انسان بالضرورية وبعضه
ليس بانسان بالضرورية والاصل في ان الممكن الخاص مبركته في مقتدر
عامتين احدهما موجه والاخرى سالبة وقد بينا ان نقبض الممكن
العام في الضرورية الخلق في ما كان ارتفاع المبركة برفع بعض
اجزائه والى برفع الجزء الاخر زيادة بارتفاع المجموع كان الارتفاع في نقبض
الممكن الخاص احد الضرورية على سبيل منع الخلط دون الجمع
ودوامها كل في نقبض الجوردي الوجودية مبركة في مقتدر
عامتين وقد تقدم ان نقبض المطلق هو الدائم نقبض الجوردي
احدى الدائميتين والمجازا ارتفاع الوجودية بارتفاع خشيها جان
صدق الدائم من عا فوجب نقبض الوجودية صدق حلتك الدائميتين
على سبيل منع الخلط دون الجمع فنقبض قولنا كلج بيا داما هو ليس
كلج بيا كلج بيا بغيره بغيره لا بد من اما بعض ليس داما ان بعض
ج بيا و يجوز صدقها كما في نقبض قولنا كل حيوان انسان لا داما
والضرورية الموافقة مع الدائم الخالف كل في نقبض
المطلق الخاص المطلق الخاص في الحكم فيها بثبوت الجموع

والله اعلم
بالحق
والله اعلم
بالحق
والله اعلم
بالحق

والله اعلم

للموضوع او سلبه عن لا بالضرورية ونسبي الوجودية باللا ضرورية
وهي مركبة من مطلق عام موافقة ممكنة عامة في نقبضها
اعني الدائم الخالف الضرورية الموافقة على سبيل منع الخلط ايضا
دون الجمع فنقبض قولنا كلج بيا بالضرورية ليس بعض بيا اما
او بعض بيا بالضرورية ويجوز صدقها كما في نقبض قولنا كل
حيوان انسان بالضرورية والدائم الموافقة مع المطلق
العام الوصفية الخالف في نقبض العرفية الخاص العرفية
الخاصة مبركة في العرفية العامة الموافقة والمطلق العامة
الخالفه فنقبضها المفهوم المرددين نقبض مفرد بها اعني المطلق
العام الوصفية الخالف التي هي نقبض العرفية العامة والدائم الموافقة
التي هي نقبض المطلق العامة الخالفه فنقبض قولنا كلج بيا داما لا اذا
اما بعض ليس حين هو ج او بعض بيا اما ومع ممكنة
مثلا في نقبض الشرط الخاصه ونسب عليها سائرها الشرط
الخاصة مبركة في الشرط العامة الموافقة والمطلق العامة الخالفه
فنقبضها المفهوم المرددين نقبض خشيها اعني الممكنة العامة الوصفية
الخالف التي هي نقبض الشرط العامة والدائم الموافقة التي هي
نقبض المطلق العامة فنقبض قولنا كلج بيا بالضرورية داما لا اذا
اما بعض ليس بالامكان حين هو ج او بعض بيا اما كذلك
على سبيل منع الخلط دون الجمع لماعرفنا ان عدم الجموع قد يكون

فقط
فقط
فقط

بعدم احد اجزائهم وتكون بعدم المجموع وبعدم المجموع يثبت الجمع
 واما في الشرطيات فيثبت بعد الاختلاف كيفاً وكما يكون
 السالبة في اللزومية سالبة اللزوم وفي الاتفاقية سالبة الاتفاق
 وفي العنصرية الحقيقة سالبة التي تصدق معها امكان الجمع والمقدور
 بالامكان العام على سبيل منع المقدور والجمع وفي نفعه الجمع وما نفعه
 الخلو البسيطين اعني الشاملتين للحقيقة امكانهما العام فقط
 وفي المركبتين اعني اللتين لا يشتملانهما اذ لا امكان لهما معاً
 على سبيل منع المقدور والجمع ايضا لما فرغ من الكلام في تقاضيه
 الجملات سرع في بيان تقاضيه الشرطيات واعلم انه يشترط فيها
 الاختلاف كيفاً والامحصول التناقض كما يجوز صدق الجزئيتين
 وكذا المركبتين وهذا الشرط لا بد منه في جميع القضايا المحصورة
 من الشرطيات وغيرها اذ عرفت هذا فنقول بشرطين كما يوجد المتصل
 والمتفصلان في صانعيها الثلاثة بشرط ما يدل على ما قدمناه اما المتصل
 اللزومية فيشرط في نقيضها ان يكون المتصل السالبة سالبة
 اللزوم لا لارادة السالطين بينهما فاكثيرا فانه يجوز اجتماع الحقبة
 اللزومية مع لا رية السلب على الكذب اما المتفصل لاتفاقية
 فيشرط فيها سلب الاتفاق لاتفاق السالطين لكانت القضيستان
 موجبتين وتشرطان في التناقض الاختلاف كيفاً فنقيض قولنا كلها
 كان ابغج دز ميا او اتفاقاً فلا يكون اذا كان ابغج دليس

قد يكون اذا كان اسما مركب دعي ان يكون السالبة سالبة
 واما التفصل الحقيقية فان فهو مركب من امرين احدهما منع
 الجمع بين الجزئيتين والثاني منع الخلو عنهما فاذا قلنا اما ان يكون اب
 اوج دعي على ان يمنع الجمع بينهما ومنع الخلو عنهما فنقيض ليل
 ان يكون اس اوج د ويلزمه امكان الجمع بينهما وامكان الخلو عنهما
 او امكانهما معا فهذه السالبة تصدق معها امكان الجمع او امكان
 الخلو على سبيل منع الخلو عنهما لا الجمع وقد تقدم مثله في تقاضيه
 العمليات المركبة واما ما نفع الجمع اذا اخذت المعنى العام البسيط
 الشامل للمعنى الشامل منها والحقيقة اعني التي حكم فيها بامتناع اجتماع
 جزئها على المصدق من غير التعرض لشيء اخر فان نقيضها هو سلب ذلك
 الاستثناء اعني امكان اجتماع جزئها على المصدق اما نفع الخلو اذا
 اخذت المعنى العام الشامل لها والمعنى الخاص للحقيقة اعني التي حكم
 فيها بامتناع اجتماع جزئها على الكذب فان نقيضها هو سلب ذلك
 امتناع ويلزمه امكان اجتماع جزئها على الكذب اما ما نفع الجمع
 اعني التي حكم فيها بامتناع اجتماع جزئها على المصدق وجواز اجتماعها
 على الكذب فان فهو معاني الحقيقة مركب من هذين الحكمين فنقيضها
 هو سلب ذلك المركب هو يكون بكذا احد الجزئتين وبكذا بهما
 معا فنقيضها هو ما يرد بين امكان اجتماع جزئها على المصدق
 امتناع اجتماعها على الكذب على سبيل منع الخلو دون الجمع واما

الخاص منها

المحل المركبة اعني التي حكم فيها بامتناع اجتماع جزئها على الكذب كان
 صدقها قائما بامتناعها مركبة ايضا فقيضها سلبك ذلك المجموع الصادق
 بكل واحد من سلب احد الجزئين وسلب المجموع فقيضها المفهوم
 المراد بين امكان اجتماع جزئها على الكذب امتناع صدقها على
 سبيل منع التلويح وان الجمع فقد مضى مثله في الكذب مرة
 الكلام في العكس كسر القضية فقيضها فيم نها كل من جزئها في
 التي هي الاولى في الاصطلاح الاخر ومقابل كل منهما بالسلب لا في
 مقام اخر شرط بقاء الكيف الصدق ان كان فرضا لهما
 ان الحكم يطلق ويقيم منه العكس المستوي قد يقيم منه عكس التقيض
 لحيانا في الاول لعبارة عن تبيد كل واحد من طرفي القضية بالآخر مع
 الموافقة في الكيف الصدق مثلا اذا قلنا كل ب ب عكس بعض
 مع فالجزم في الاصل موضوع وفي العكس قوله بالبر في الاصل المحل
 وفي العكس موضوع وفي العكس موضوع فقولنا بعض ب قضية
 اقيم فيها كل من جزئها في الاصل على كل ب مقام الاخر والثاني عبارة
 عن تبيد كل واحد من طرفي القضية بقيض الآخر مع الموافقة في
 الكيف الصدق مثلا اذا قلنا كل ب ب عكس بقيضه كلها ليس
 ليس موضوع العكس بالبريد الذي هو تقيض محله الاصل محله
 العكس ليس الذي هو تقيض موضوع الاصل هو قضية اقيم
 فيها مقابل كل من جزئها في الاول بالسلب الايجاب مقام الاخر وانما

العكس

واذا امتنع ان يصير ذلك الشيء مقولا على المحل بالفعل فلا امتنع ان يكون
 شيء ما يكون المحل مقولا عليه بالفعل متصفا بالموضوع
 الموجبة المحل سوا ما كانت عامة وخاصة كلية او جزئية تنفكس
 ممكنة عامة جزئية فانما اذا قلنا كل ب ب وبعض ب ب لا يمكن
 العام والخاص في الذات التي صدق عليها ب بالفعل اذا امكن انصافها
 بيبكون تلك الذات شيئا مما يمكن ان ينطبق على المحل وتلاصفت بالموضوع
 بالفعل وحيث لم يمتنع ان يصير ذلك الشيء مقولا عليه بالمحل بالفعل
 فلا يمتنع ان يكون شيء مما يقا عليه المحل بالفعل اعني تلك الذات
 متصفا بالموضوع وعدم الامتناع امكان عام فصلت الممكنة
 في العكس او وصيفة ان كانت وصيفة لان انصافه بالمحل
 اذا كان مفارضا لانصافه بصفة الموضوع علم انصافه بصفة
 الموضوع عند انصافه بالمحل فلم يعلم في غير تلك الحال
 القضية الموجبة اذا كانت وصيفة كالحنية والعربية كالعكس
 ايضا وصيفا فاذا قلنا كل ب ب ما دام ب او حين هو صدق قولنا
 بعض ب حين هو ب لان الاصل على انصاف الذات بالمحل
 حالة انصافها بالموضوع يصح في تلك الحال انصافها فافرض
 انصافها بالمحل علم انصافها بالموضوع غير في تلك الحال فلا يعلم
 واما ما هل هي متصفة بصفة الموضوع ام لا فيبقى على الاحتمال
 وهذا العكس لا يحفظ الكيف بحسب المادة لاحتمال ان يكون كل

تلاصفت

على كل

انصافها بالمحل علم انصافها بالموضوع غير في تلك الحال فلا يعلم
 واما ما هل هي متصفة بصفة الموضوع ام لا فيبقى على الاحتمال
 وهذا العكس لا يحفظ الكيف بحسب المادة لاحتمال ان يكون كل

ب

من الجزئين اعم من الآخر كما في قولنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان
 انسان فيعكس الكل في مثل هذه المادة جزئيا وبالعكس اما يجب
 الصورة فالجزء في حفظها لا يصادف في الحالتين قطعا دون الكلي
 قد ينشأ اناسلاف ان الكلي لا يجب متابعة العكس الاصل
 فيها فان الموجبة الكلية ينعكس جزئيا كما اذا كان المحمول اعم من
 الموضوع والمجزئية يصدق عكسها كليا كما اذا كان الموضوع اعم
 فان قولنا كل انسان حيوان لا ينعكس الى قولنا كل حيوان انسان
 وقولنا بعض الحيوان انسان يصدق في عكس كل انسان حيوان
 هذا بحسب المادة ولا يجب الصورة فان الكلية لا يحفظ الكلية
 واما الجزئية فانها يحفظها لانها ان صدقت كلية صدقت جزئية
 وكذا ان صدقت جزئية فصدق الجزئية فان قطعا في الحالتين
 دون الكلية ولا الجزئية لاحتمال ان يكون شي ضروريا لما
 هو ممكن كما لا انسان الكاتب فيعكس الضرورية في مثل يمكن
 وبالعكس وكذلك في الوصف واعتبر الكاتب يحرك به فحصل
 من ذلك ان عكوس الموجبات كلها جزئية اما مطلقة او ممكنة
 عامتين اما اثنتين او وصفيتين الجزئية ايضا لا يجب
 انحفاظها في العكس فان الشئ قد يكون ضروريا لشيء وهذا الشئ
 ممكن او بين الضرورة والامكان تناف كما ان يصدق قولنا با
 الضرورية كل كاتب انسان ولا يصدق قولنا بالضرورة كل انسان

جزئ

يشترط بقاء الكلي في الاصطلاح واما بقاء الصدق فليس
 ان العكس لازم للاصل صدق المزمع يستلزم صدق اللازم ولا
 يشترط الصدق بالفعل بل كونه بحيث يصدق الاصل صدق العكس
 واليه اشار بقوله وان كان نضرا ولا يشترط فيه بقاء الكلية
 والجهة والكل لا يشترط في العكس بوجه بقاء الكلية
 اما في العكس المستوي فلان الموجبة الكلية لا ينعكس كليا جزئيا
 ان يكون المحمول اعم وامتناع صدق الخاص على كل افراد العام كما
 يصدق كل انسان حيوان ويكذب كل حيوان انسان واما بعكس
 جزئية واما في العكس التقيض فان السالبة الكلية لا ينعكس
 كليا جزئيا ان يكون تقيض المحمول اعم من عين الموضوع من جهة
 ايجاب الخاص على كل افراد العام كما ان يصدق لشيء من الانسان
 ولا يصدق لشيء من البشر ليس بانسان لا يصدق ليس بغير انسان
 ولا يشترط ايضا بقاء الجهة فان بعض الموجبات لا ينعكس بعضها
 ينعكس اليها بخلاف اصل القضية على ما بان واما الكذب فبالضرورة
 قوم وهو خطأ فان العكس لازم للاصل ولا يجب بقاء اللازم بل
 في الكذب يجوز كونه اعم كما ان يكذب كل حيوان انسان وعكسه
 وهو بعض الانسان حيوان صادق فالاول هو العكس المستوي
 والثاني هو عكس التقيض واذا اطلق اريد به الاول كقضية
 استلزم اخرى بهذه الصفة في انعكس الاول وهو

وجود

باق

قولنا قضية اقيم فيها من جزئها الاولى التي هي الاصل مقام الحرف
 العكس المستوي والثاني وهو قولنا قضية اقيم فيها مقابله كجزئ
 من جزئها الاولى بالسلك الاعلى مقام الاخر وهو عكس النقص
 وتبيننا انه اذا اطلق العكس اريد به الاول لانه المتبادر الى
 الذهن وكل قضية استلزام قضية اخرى بهذه الصفة
 اقيم فيها كل واحد من جزئها الاول مقام الاخر او مقابله فهو عكس
 والاخلا وليندر بالمستوى بقولنا الموجبة كلية كانت
 ايجزئية تفكر فليست ان كانت فعلية لان كل شيء يوقع للموضوع
 اذا انصف بالمحمول كان عينه هو المفعول على المحمول تصفا بالموضوع
 بناء المعين بعكس الموجبات العادة البلية بالسوا والحق
 سواء كانت كلية او جزئية اذا كانت فعلية فانكست فعلية فانا اذا
 قلنا كل ج با وبعض ج ب بالاطلاق انعكس الى قولنا بعض ج با بالاطلاق
 لانه لا بد في الاصل من موضوع يق عليه ويحتج بصديق قولنا كل
 او بعض ج ب فذلك انشئ الذي يقال عليه اذا انصف بالمحمول انشئ
 بكان هو عينه المفعول عليه تصفا بالموضوع اعني واذا كان
 الذات واحدة وصديق عليه وصفه وجب صدق ان صادف عليه
 اعني تلك الذات يصدق عليه بعض ج ب وهو المظ
 وممكن ان كانت ممكنة لان ذلك الشيء اذا امكن انصاف بالمحمول
 يكون شيئا مما يمكن ان يوقع عليه المحمول وقد انصف بالموضوع بالفعل
 وان كان في الحقيقة لا يوقع عليه

فان كان المقول عليه
 كذا فليس يمكن ان
 يكون له وصف

فان كان المقول عليه
 كذا فليس يمكن ان
 يكون له وصف

واذا كان

والدليل عليه اننا اذا قلنا لا شيء ج ب بالضرورة فقد حكمنا بان
 كذا ذات يوقع لها ج الموضوع فتع انصافها بالمحمول وذلك ان
 امتناع انصاف كذا ذات يقال عليها بالمحمول يصدق الموضوع
 فيصدق انشئ من ج ب بالضرورة لانه لا بد ان لا يمكن انصاف
 مقابله على المحمول بصفة الموضوع فيصدق بعض ج ب بالامكان
 لانه في قضية والتقدير كذا بالضرورة فيصدق ان يمكن ان يصدق
 المحكم يستلزم الخلف لان ذلك البعض من الباء اذا امكن انصافه
 بالجميع لم يلزم من فرض وقوعه محال اذا فرض ان تصدق بعض ج ب
 بالفعل فيكون ذلك البعض من جملة ما يقال على الموضوع اعني ج
 لكن قلنا كل ا ب ا ب ا ب يستحيل قولنا ب عليه واذا كان مع ج ب
 الانصاف بصفة الموضوع التي هي ج بالفعل اعني وقوع الممكن با
 الفعل من جملة ما يقال على الموضوع وجب ان يكون في نفس الامر
 قبل الفرض كذا والامكان على تقدير وقوع الممكن يكون ما لا يثبت
 الموضوع د ا ج ا ب وهو محال ان يكون وقوع الممكن يستلزم محال
 فلا يكون الممكن ممكنا هذا بخلاف نعم وقوع الممكن بالفعل اذا العلم
 بان الشيء مما لم يعلم انه من جملة ما هو ذات الموضوع اعني ما صدق عليه
 ب هو من تلك الجمل اعني من جملة ا ف ا ج اما ان يصير ما لا يثبت
 ج ذات ج فلا وكل وان كانت دائمة مثل هذا البيان فاقابل
 فيها امتناع الانصاف بعدم في جميع الاوقات امكانه بوجوده

فان

وهو قولنا بعض ج حين هرب لا دائما انعكاسها الى الحقيقة
 فلما تقدم واما قبل الادوام فلا يفتح لا يدم في الاصل الذاتي
 لانها لو امتها لادام المحول بدلها لكانا قلنا ان المحول ليس
 بدائم للموضوع واذ كان يفتح حال كونها وصفا للموضوع في الاصل
 غير دائم كانت في العكس حال كونها محولا لغيره اعم لانها في الاصل
 والعكس واحدة واما السالبة الكلية فان كانت فريضة
 انعكست كنفسها لان امتناع انصاف كل ذات ينطبق عليها الموضوع
 بالمحول يقتضي امتناع انصاف كل ذات ينطبق عليها المحول بصفة الموضوع
 وذلك لان امكان انصاف شيء مما يقابل على المحول امتناع انصاف
 كل ذات ينطبق عليها المحول بصفة الموضوع وذلك لان امكان انصاف
 شيء مما يقابل على بصفة الموضوع يقتضي الخلف وهو كون ذلك الشيء
 من جملة ما يقابل على الموضوع اعني من جملة ما يستحيل ان يقع على المحول
 وذلك لان منع فرضه لا انصاف بصفة الموضوع بالفعل يكون من تلك
 الجملة قطعا فاذا علم ان في نفس الامر قبل الفرض كان من جملة ما لان
 فرض وقوع الممكن لا يمكن ان يصير غير ذات الموضوع ذات الال
 وبما يقيد العلم بان شيئا مما لا يعلم انه من جملة ما هو ذات الموضوع
 وهو من تلك الجملة اختلف المظهرين في انعكاس السالبة
 الكلية المفروضة فقال القدماء انها انعكست كنفسها فريضة
 وقال المتأخرون انها انعكست بجملة المعصوم ذهب الى الاول

ل
 فاذا

والذي

علمة انعكست كل واحد منهما كنفسها بمثل ما مر من ابيان
 فاننا اذا قلنا لا شيء من ج بالضرورة ما دام ج فقد حكمنا على كل
 ذات يقابل عليها الموضوع بامتناع انصافها بالمحول ذلك يستلزم
 الحكم بامتناع انصاف كل ذات يقابل عليها المحول بصفة الموضوع
 حتى يصدق لا شيء من ج بالضرورة ما دام ج ولا يلزم انصاف
 شيء مما يقابل عليها المحول بصفة الموضوع وهو مستلزم الخلف
 المتقدم في الضرر به اعني لو فرض ذلك الممكن واقعا على يصدق
 بعض ج حين هو ب بالفعل لاجتماع وصفه وبيد ذات
 حله وقد حكم في الاصل بالتثاني بامتناع كل الحق في الفرض
 العامة فاننا اذا صدق لا شيء من ج بما دام ج فقد حكمنا بعدم
 انصاف كل ذات يقابل عليها الموضوع بالمحول وهو يقتضي انصاف
 كل ذات يقابل عليها المحول بالموضوع والا لا ينصف بعض
 الذات التي يقابل عليها المحول بالموضوع ويلزم منه انصاف
 بعض ما يقابل عليها الموضوع بالمحول وهو يناقض الاصل هـ
 واما القيد بالوصف فبما لا احتمال ان يكون بعض ما ينطبق عليه
 المحول متصفا بالموضوع في غير الوقت الذي يكون متصفا
 فيه بالمحول فلا يصدق سلب الموضوع ج دائما بل ما دامت
 الذات متصفة بالمحول كما يصدق لا شيء من الكاتب يسكن
 ما دام كاتبا في العكس لا بد من قيد الوصف لانه لا يصدق

عدم



لاشئ من الساكن بكانت اياها مادام ذات الساكن متصفه
 بالسكون فان بعض ما يصدق عليه الساكن يصدق عليه
 الكاتب على زوال السكون فلا يصدق سلب الكاتب اياها
 وفي المقيد منها بالادوام يبقى المقيد في البعض لان الاصل يقتضي
 كون كل ما يقال عليه الموضوع موصوفا بالجهول واما ما يفكر
 جزئيا واذ انضاف الى السلب اللادوام مع جعله لاداميا
 بحسب الذات في البعض المقيد منها بالادوام هي
 المشروطه الخاصه والعرفيه الخاصه تنعكس كل واحد منهما في
 المعامنه مع بقا الادوام هي المشروطه في بعض الافراد
 كلها فانا اذا قلنا لاشئ من ج مادام ج لاداميا صدق عكسه
 لاشئ من ج مادام ج لاداميا في البعض يصدق بعض ج
 بالاطلاق لان الاصل يقتضي كون كل ما يقال عليه ج فانه موصوف
 بالجهول لان الادوام السلبه كلفرد فرد يستلزم صدق الايجاب
 على كل فرد فرد فيصدق قولنا كل ج بالاطلاق وفي تنعكس
 جزئيه فيصدق بعض ج بالاطلاق والاصل يستلزم لاشئ
 من ج مادام ج عام في العامين اذ انقضت هذه السالبه
 الى الموجبه الجزئيه جعل لاداميا بحسب الذات في البعض فيصدق
 لاشئ من ج مادام ج لاداميا في البعض وهو المطور والاصل فيه
 ان هذه السالبه مركبه من سالبه عرفيه عامه او مشروطه

الوصف

ال

مورد

لعمري

عامه ومن مطلقه عامه موجبه كليها ولا ينعكس كخمسها والثاني تنعكس
 موجبه جزئيه مطلقه والممكنات المطلقات لا تنعكس لاحتياج
 ان يسلط صف غير ضروري بالقوة او بالفصل عما يكون ضروري الشئ
 ان الكاتب عن الانسان السالبة الكلية اذا كانت ممكنه ثبوت
 كانت عامه او خاصه او مطلقه لا تنعكس لان جعل ان يكون شئ عامه
 غير ضروري الشئ وبكسر سلبها عامه فانه يصدق سلب تلك الخاصه
 عن ذلك الشئ بالقوة او بالفعل ولا يصدق سلبها كما ان يصدق
 لاشئ من الانسان بكانت لا امكان او بالاطلاق ولا يصدق لاشئ الكاتب
 بانسان بجهته من الجهات لان كل كاتب فهو انسان بالضرورة
 وكذلك في الوصفان واعتبر امكان سلب الكاتب بالقوة او بالفعل
 عن محرك اليد عند التحريك واستناع عكسه الممكنات الوصفيه
 او المطلقات الوصفيه اذ الميكرون عريفه لا تنعكس في السلب ايضا
 طامر مثال لاشئ من محرك اليد بكانت لا امكان او بالاطلاق
 حين هو محرك اليد لا يصدق لاشئ من الكاتب بمحرك اليد حين
 هو كاتب لا امكان العام لان كل كاتب فهو محرك اليد بالضرورة
 مادام كاتب هذا هو ما في الكتاب وهو غير تام لان مثال هذا دل على
 عدم الانعكاس وصفا والاخر في المثال ان ين يصدق لاشئ من
 الانسان بكانت جرح هو انسان ولا يصدق لاشئ من الكاتب بان
 مطلقا لاشئ من الجهات والقيرا تام هان يقول للطلق ان خصها

الوقت لا لها اخص من المنتشر التي اخص من الوجود بالاداء
 التي اخص من الوجود باللازمية واذا انعكس لا اخص
 لا انعكس الا لان العام لازم الخاص اما انعكس الوقتية
 لا يصدق قولنا لا شيء من الفهم يصدق بالضرورة وقت الترتيب
 لا ابا لا يصدق لا شيء من الخلف بمرحمة من الجهات
 واما السالبة الجزئية فلا انعكس لخصه سلب الخاص على بعض
 وامتناع عكسه السوال الكلية التي لا انعكس كما كانت
 والمطلقات لا انعكس جزئية وهو ظاهر للنقض بما ذكر في الكلية لان
 لازم العام لازم الخاص اما السوال الكلية التي انعكس كليتها فغير الخاصية
 لا انعكس لان الضرورية اخصها وهي لا انعكس اذا لم انعكس الخاص
 لم انعكس العام وبما ان الضرورية لا انعكس ان يصدق سلب الخاص
 عن بعض افراد العام بالضرورة ولا يصدق العكس كما يصدق بعض
 ليس انسان ولا يصدق بعض الانسان ليس حيوان لان
 المشروطة والعرفية الخاصية فان الاصل فيها يقتضي ان يكون يكون
 شيء وصفان متاقيان بوجود كل منهما في وقت كما يباين احدهما
 لا ابا بل عند وجود الآخر كل الاخر يصدق لا ابا بل عند وجود
 الاول وهذا العكس مع ما يتبعه في بوا لا يقيسها على الفاضل
 اثير الدين ندماء المنطقيين حكموا على الاطلاق ان السالبة
 الجزئية لا انعكس هو حق فيما عدا الخاصية واما المشروطة الخاصة

الوقت لا لها اخص من المنتشر التي اخص من الوجود بالاداء
 التي اخص من الوجود باللازمية واذا انعكس لا اخص
 لا انعكس الا لان العام لازم الخاص اما انعكس الوقتية
 لا يصدق قولنا لا شيء من الفهم يصدق بالضرورة وقت الترتيب
 لا ابا لا يصدق لا شيء من الخلف بمرحمة من الجهات
 واما السالبة الجزئية فلا انعكس لخصه سلب الخاص على بعض
 وامتناع عكسه السوال الكلية التي لا انعكس كما كانت
 والمطلقات لا انعكس جزئية وهو ظاهر للنقض بما ذكر في الكلية لان
 لازم العام لازم الخاص اما السوال الكلية التي انعكس كليتها فغير الخاصية
 لا انعكس لان الضرورية اخصها وهي لا انعكس اذا لم انعكس الخاص
 لم انعكس العام وبما ان الضرورية لا انعكس ان يصدق سلب الخاص
 عن بعض افراد العام بالضرورة ولا يصدق العكس كما يصدق بعض
 ليس انسان ولا يصدق بعض الانسان ليس حيوان لان
 المشروطة والعرفية الخاصية فان الاصل فيها يقتضي ان يكون يكون
 شيء وصفان متاقيان بوجود كل منهما في وقت كما يباين احدهما
 لا ابا بل عند وجود الآخر كل الاخر يصدق لا ابا بل عند وجود
 الاول وهذا العكس مع ما يتبعه في بوا لا يقيسها على الفاضل
 اثير الدين ندماء المنطقيين حكموا على الاطلاق ان السالبة
 الجزئية لا انعكس هو حق فيما عدا الخاصية واما المشروطة الخاصة

لا شيء

الوقت

والعرفية الخاصة فانها انعكس ان كانت نفسها متلا اذا صدقت بعض
 ح ليس بما دام لا ابا ابا اقتضى لك تناقض وصفه وبالمقابل
 على امتح ووجود كل واحد من الوصفين في وقت ما لا يتغير
 الموضوع واما بالافلاحت بالاداء السالبة فليكن ثبوت كذا
 واذا تناقض في تلك الذات صدق كل واحد منهما على ما صدق عليه
 كل واحد منهما في الوقت الاخر فاذا صدق الاصل صدق العكس
 بعض ليس بما دام لا ابا ابا وهو المطر وهذا العكس اعشر
 عليه اثير الدين المنطقيين لا يبري واما عكس النقيض الحكم
 الموجبات والسوال المذكورة في العكس المستوي عما يباين ابدال
 في ذلك كل قضية لم يوجد موضوعها من حيث لا منتف
 فانها اذا كانتا متخالفين في الموضوع والكمية متقابلتي الحوليات
 والعدد كانتا لازمتين متخالفتي الجهة كما مر ذكره فلو اختلفا
 لكل قضية عكس بل ازمتهما المتخالفات لها في الكيفيات انعكست التفاضل
 حكم العكس بعينه المتخالفات الكيفية تلك الجهة ثم اذا اختلفا ملازم
 العكس عكس كيفيتها الى ما كانت في الاصل وكانت عكس نقيضه وبالا
 ملازمه لا انعكس ملازمته فلا انعكس نقيضه عكس
 النقيض وهو يتبدل كل واحد من طرف القضية بنقيض الآخر والعكس
 المستوي يباين في الاحكام فحكم السوال في المستوي حكم الموجبات
 هنا حكم الموجبات هنا حكم السوال بهما مثلا السالبة الكلية

الوقت لا لها اخص من المنتشر التي اخص من الوجود بالاداء
 التي اخص من الوجود باللازمية واذا انعكس لا اخص
 لا انعكس الا لان العام لازم الخاص اما انعكس الوقتية
 لا يصدق قولنا لا شيء من الفهم يصدق بالضرورة وقت الترتيب
 لا ابا لا يصدق لا شيء من الخلف بمرحمة من الجهات
 واما السالبة الجزئية فلا انعكس لخصه سلب الخاص على بعض
 وامتناع عكسه السوال الكلية التي لا انعكس كما كانت
 والمطلقات لا انعكس جزئية وهو ظاهر للنقض بما ذكر في الكلية لان
 لازم العام لازم الخاص اما السوال الكلية التي انعكس كليتها فغير الخاصية
 لا انعكس لان الضرورية اخصها وهي لا انعكس اذا لم انعكس الخاص
 لم انعكس العام وبما ان الضرورية لا انعكس ان يصدق سلب الخاص
 عن بعض افراد العام بالضرورة ولا يصدق العكس كما يصدق بعض
 ليس انسان ولا يصدق بعض الانسان ليس حيوان لان
 المشروطة والعرفية الخاصية فان الاصل فيها يقتضي ان يكون يكون
 شيء وصفان متاقيان بوجود كل منهما في وقت كما يباين احدهما
 لا ابا بل عند وجود الآخر كل الاخر يصدق لا ابا بل عند وجود
 الاول وهذا العكس مع ما يتبعه في بوا لا يقيسها على الفاضل
 اثير الدين ندماء المنطقيين حكموا على الاطلاق ان السالبة
 الجزئية لا انعكس هو حق فيما عدا الخاصية واما المشروطة الخاصة

الكلية

اذا كانت ضرورية او دائمة او مشروطة عامة او غير متعامدة انعكست
 كقسمها في المستوي وهما انعكسا للموجة الكلية اذا كانت ضرورية
 او دائمة او واحدة لعامة كقسمها واذا كانت احدى الكميات
 او المطلقات لم يعكس في المستوى والموجة الكلية اذا كانت
 المتكاثرات والمطلقات لم يعكس هنا والسوال الجزئية هناك لا
 تعكس الا الخاصة من الموجات الجزئية هنا لا تعكس الا الخاصة من
 والموجات الكلية او الجزئية هناك لا يعكس جزئية وصفية ان
 كانت ضرورية او دائمة او احدى الوصفات مقيدة بالادوام في الخا
 صتين والسوال الكلية او الجزئية هنا يعكس جزئية وصفية
 اذا كانت وصفية او ضرورية او دائمة واذا كانت الموجات هناك
 مطلقة او ممكنة انعكست كقسمها جزئية فالسوال الكلية اذا
 كانت مطلقة او ممكنة انعكست كقسمها جزئية هنا فقط التبادل
 في الاحكام بين العكسين والدليل على الانعكاس ينفي على مقدمات هي
 ان السالبة للعدد لا ترفع الموجبة المحصلة والعكس تزلزلان اذا
 اخذ موضوعهما من حيث انه ثابت بحيث لا يقع للموجبة اخذ وذلك
 اذا اخذنا في الموضوع والكمية وتقابلتا في الجواب بالعدد والخصيل
 فاذا صدق كلج هو ب صدق لا شيء من ج هو ليس ب ولا في بعض
 هو ليس ب وكان كلج هو ب هذا خلف لنا بالعلم الا لصدق
 بعض ج ليس هو ب وقد كان لا شيء من ج هو ليس ب هذا الاشياء

كلية
 الجزئية
 الخاصة
 العامة
 المستوية
 الضرورية
 الدائمة
 المشروطة
 المقيدة
 بالادوام
 في الخا
 صتين
 الوصفات
 المقيدة
 بالادوام
 في الخا
 صتين

الكلية
 الجزئية
 الخاصة
 العامة
 المستوية
 الضرورية
 الدائمة
 المشروطة
 المقيدة
 بالادوام
 في الخا
 صتين
 الوصفات
 المقيدة
 بالادوام
 في الخا
 صتين

الكلية
 الجزئية
 الخاصة
 العامة
 المستوية
 الضرورية
 الدائمة
 المشروطة
 المقيدة
 بالادوام
 في الخا
 صتين
 الوصفات
 المقيدة
 بالادوام
 في الخا
 صتين

سلب الباء عن كلج وسلب الباء عن بعض لامتناع صدق
 التقيض على شيء واحد وانما في الموضوع بالثبوت لا لا يقع
 كذا فانها تصدق ان عند عدم الموضوع اما عند وجوده فلا
 فاذا السالبة والموجبة تزلزلان وينفيان في الجزئية فاذا نهيت
 هذه القاعدة فقول اذا اخذنا الكمية كقولنا كلج ب فلا
 عكس ولا زيتها اعني عكس لا شيء من ج هو ليس ب وهو لا شيء من ج
 ب ج الخالفه للاصل في الكيف لانها سالبة ولا اصل موجبة ان
 السالبة الملزمة للاصل انتقل حكم العكس بعينه الى الخالفه
 الكيف تزلزل الجزئية الى الاصل ثم اذا اخذنا ملزمة العكس
 اعني اخذنا كلما ليس ب هو ليس ج اللازم العكس الذي هو لا شيء
 مما ليس ب ج عاد الكيفية وصارت ب ج بالكلية كانت الاصل
 فكان هذا عكس التقيض مثال في المواد اذا صدق كل انسان حيوان
 بالضرورة صدق لا شيء من الانسان هو لا حيوان
 بالضرورة لتوافقه في الموضوع والكمية وتقابلتا في الكيف
 وتناقضهما في المحمول فكانا متلازمين على ما تقدم يعكس
 هذا اللازم وهو سالبة ضرورية كقسمه في صدق لا شيء مما
 ليس بحيوان بالضرورة وهذه السالبة يلزمها موجبة
 موافقة في الموضوع والكمية متناقضة في المحمول وهي كلما ليس
 بحيوان ليس بالضرورة وهو الذي جعلناه عكس التقيض

الكلية
 الجزئية
 الخاصة
 العامة
 المستوية
 الضرورية
 الدائمة
 المشروطة
 المقيدة
 بالادوام
 في الخا
 صتين
 الوصفات
 المقيدة
 بالادوام
 في الخا
 صتين

ففي هذا القضية لا ملازمة لها كالبينة العدمية للموضوع التي
لا لزوم لها من حيث لعدم الموضوع لا عكس نقض لها او كالتقضية
لأن لا ملازمة لها كالبينة المطلقة المستلزمية للسالبة
للمطلقة التي لا تنعكس فانها لا تنعكس بعكس النقيض
واما الشرطيات فالمصلحة تنعكس موجباتها جزئية ونفسها في
الزوم والاتفاق وسالبتها الكلية كقسمها مطلقا ولا تنعكس
جزئيا واما انما هي لا تسهل ولا مدخل للعكس المنفصل لعدم
اجزائها بالطبع الشطرية اما متصلة او منفصلة والمتصلة
اما موجبة كلية او جزئية واما سالبة كلية او جزئية فالمصلحة
للموجبة سواء كانت كلية او جزئية بعكس جزئية موجبة ذلك
ان كان الاصل لزوما والاتفاق فانه اذا صدق كل ما كان او
قد يكون اذا كان آتيا فقد يكون اذا كان قابلا ولا فليس
البينة اذا كان قابلا فاما ان بعكس الى ما يصاد الاصل وانما
او يجعلها كبرى للصغرى ويشيع ليس البينة او قد لا يكون اذا
كانت آتيا قابلا هف والسالبة الكلية تنعكس كقسمها في
الزوم والاتفاق فاذا صدق ليس البينة اذا كان آتيا فليس
البينة اذا كان قابلا ولا قد يكون اذا كان آتيا فليس
ما تقدم في الموجبة من العكس واستعمال القياس السالبة
الجزئية لا تنعكس فانه يصدق قد لا يكون اذا كان زيدا جونا

ان

فهو انسان ولا يصدق قد لا يكون اذا كان انسانا فهو جونا لا
كل ما كان انسانا فهو جونا بالضرورة واما المنفصل فلا مدخل
للعكس فيها لعدم قابلية اجزائها بالطبع في الترتيب فان التقدم افا
يتميز عن التالي فكونه مقبلا او كون التالي اياها بالوضع على ما تقدم
فهذه احكام العكس وقد بين حال الكلية والجمية
اعنى الحفاظ ما في بعض الصور دون البعض واما الكذب فاما
لا يحفظ لان كل الخاص على جميع الشخص العام كاذبا باحبا بارسل
وعكسها بالوجهين صادق اراد بالعكس المستوي في
وقد بين ان الكلية والجمية قد تحفظ في بعض الصور كما في الثاني
الضرورية ولا يحفظ في بعض الاخر كالموجبة الكلية الضرورية
واما الكذب فلا يحفظ العكس على ما تقدم لان كل الخاص على
جميع الشخص العام كاذبا باحبا بارسل فانه يصدق لكل حيوان
انسان ولا شيء من الحيوان با انسان وعكسها ما يحبا بارسل
صادق بالوجهين اما الموجبة فان عكسها المستوي وهو قولنا
بعض الانسا جونا صادق واما السالبة فان عكس نقضها
وهو ليس بعض ما ليس با انسان ليس بجونا صادق في الثاني
في الكذب غير ثابتة الفصل الرابع في القياس
القياس قول مشتمل على اقوال يلزم من وضعها بالذات لا بغيره انظر الى قوله اخر
كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فانه يلزم من وضعها بالذات
ان كل انسان جسم فذلك قياس هذه كيفية وكل واحد من القولين

قوله اخر
استطاع

مقدمة هي قضية جعلت جزء قياس والجزء واحد
 لما فرغ من البحث عن القضايا واحكامها شرع في البحث عن القياس
 المركب منها الا انه المبدأ لاكتساب القديرات وهو جزء العرض من
 هذا العلم وعرف القياس انه قول شتمل على اقوال يلزم من وضعها
 بالذات قول اخر بعينه اضطرار اذا القول شامل للمسموع والمخيل كما
 ان القياس يطلق على الامكان الذهنية المتألفة باليقينيات اذ
 به الى النتيجة ويطلق على الالفاظ المسموعة التي يلزم منها النتيجة
 والاراد الشامل للامرين في هذا مثله سابق بل واجب قولنا شتمل
 على اقوال المحترزين القضية الواحدة المستلزمة لعكسها وعكسها
 وكذب بعضها وقولنا يلزم من بعضها بالذات قول اخر احتراز
 من الاقوال التي لا يستلزم شيئا وانما قلنا من بعضها الا لا يشترط
 في المقدمات بالفعل بل كونهما بحيث لو صدقت لزمن منها الخطا وقولنا
 اجزاء احتراز من مجموع اي قضيتين كانتا فانه يستلزم كل واحدة
 منهما الا باغيار مما وقولنا بالذات احتراز عما يستلزم النتيجة بواسطة
 مقدمة متخذة في اورد بدلها عكس بعضها كقولنا الجسم مؤلف
 وكلما ليس حادث ليس مؤلف فانه يقع قولنا الجسم حادث بواسطة
 عكس نقض الكبرى وعن مثل قياس المساوات كقولنا مساو
 لب وب مساو لج فانه يقع مساو لج بواسطة مقدمة متخذة
 وهي قولنا مساو مساو مساو مساو وكذا قولنا الدرة في الحقيقة
 والحقة في البيت فالدرة في البيت غير ذلك من المنظار وقولنا

جسم

بعينه احتراز عن قولنا لا شيء من الحجر حيوان وكل حيوان جسم
 فانه ليس قياسا فانه يلزم منه قولنا يكون الحجر فيه موضوعا
 والجسم محمولا مع انه يلزم منه قول اخر وهو قولنا بعض الجسم ليس
 بجسم وقولنا اضطرارا احتراز عن الاقوال التي يلزم منها قولنا بعض
 المواد دون بعض كما قولنا لا شيء من الفرس ينطق لكنه ليس بفرس
 فانه يلزم منه قولنا لا شيء من الفرس ينطق لكنه ليس بفرس
 اذ لو بد لنا الكبرى بقولنا وكل انسان حيوان كاذب للزوم يعلم
 انه ليس اضطراري واعلم اننا لا نشترط كون النتيجة ضرورية بل ان
 الاستنتاج ضروري او فوقي بينهما وهذا الحد شامل لما يكون للزوم
 بينا كاشكا الاول الذي يلزم منه الخطا لزوم بينا جليا ولما لا يكون
 بينا كاشكا للثانية التي لا يظهر لزوم النتيجة عنها الا بالرد الى الاول
 او غيره من الطرق سأل القياس قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان
 جسم فانه يلزم من وضعها بالذات كل انسان جسم فجميع المقدمات
 قياس وهذه نتيجة وكل واحدة من القضيتين مقدمة وهي على المقدمة
 قضية جعلت جزء قياس اجزاء المقدمة محددة اعني الانسان والحيوان
 والجسم والقياس بسيط ومركب والبسط اما اقتراني
 وهو الذي لا يكون النتيجة ولا مقاديرها منكوكة بالفعل فيه او
 استثنائي وهو ما يقابله القياس عند بسيط كما تقدم
 مثله ومنه مركب وهو المشتمل على قضية متعددة يجعل نتيجة اجزاها

مقدمة في الاخر الى ان يحصل المقدم مثل ان ينتج من قول كل ك ب كل
او كل ك ا ثم نقول كل ك ا وكل ك ب وهذه النتيجة وهي قولنا كل ك ب
انما حصلت بقياسين فكان النتيجة لها مركبا والبسط فمما انترافى
وهو الا يكون النتيجة لا تقتضيها المذكور بالفعال في القياس ان
كانت مذكورة فيه بالقوة واستثنى قولنا ان كان ا ب ب
الكل ا ب ينتج في هذه النتيجة جزء من الشرطية التي هي مقدمة
الاستثنائي فليكن مذكورة بالفعال في القياس ونقول لكن ليس
ب ينتج فليس ب قولنا ليس ب وان لم يكن مذكور في القياس
الان نقيضه مذكور في القياس فبسي هذا استثنائي لا مثاله
على حرف الاستثناء والاقراني قد بنا الف من جمليات ومن
شرطيات ومن كليتها ونداء بلهجمات فنقول ما غفلنا به اقول
حلي ونتيجة تشارك كل واحد من مقدمتيه جزء ولذلك المقدمات
ويسمى موضوع النتيجة حدا اصغري وتشاركها فيه مقدمتيه
ومحمولها حدا اكبر وتشاركها مقدمتيه كبرى والمشارك بين المقدمتين
حدا اوسط من شأنه ان يجمع الحدين ويسقط من بينهما ينتج
اقراني مع الحدين شكل الاقراني قد بنا الف من جمليات
كما مثلناه في قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم وهو المؤلف
من جمليات معرفة ويسمى القياس المحلي وقد بنا الف من شرطيات محضة
او منها ومن الجمليات ويسمى القياس الشرطي كما نقول كلما كان

ا ب ب او كلما كان ج ا فدا ونقول كلما كان ا ب ج او كلما كان ج ا فدا
بالبحث من الجمليات لانهما البسط فنقول ما غفلنا به في قولنا كل انسان
حيوان وكل حيوان جسم فكل انسان جسم اقراني محلي ونتيجة
قولنا كل انسان جسم تشارك المقدمات الاولى في الانسان والثانية
في الحيوان في تشارك كل واحدة من المقدمتين جزء وكذلك كل
واحدة من المقدمتين تشارك في النتيجة بالجزء الذي تشاركها
فيه ويسمى موضوع النتيجة وهو الانسان حدا اصغري لا جزئي
بالنسبة الى محمولها ويسمى المقدمة التي تشاركها فيه صغري وهي
قولنا كل انسان حيوان ومحمولها يسمى هذا اكبر والمقدمة التي
تشاركها فيه كبرى وهي قولنا كل حيوان جسم ويسمى المشترك
بين المقدمتين وهو الحيوان حدا اوسط ومن شأنه ان يجمع
الحدين اعني الاصغري والاكبر نتيجة وهي قولنا كل انسان جسم
اي يوجب تناسب الاكبر الى الاصغري بالاحتجاب يسمى جامعاً وبالاحتجاب
يسمى قاطعاً ويسقط هذا الحد الاوسط من بين الحدين ونقول
ويسقط من بينهما وقع وكحشوا وترتيب الكلام الكلام ومن شأنه
ان يجمع الحدين نتيجة ويسقط من بينهما واقراني الاوسط مع
الحدين يسمى شكلا فان كان محمولا لصغري وموضوع
الكبرى فهو اول الاشكال وان كان محمولا لمعا فتاينها اول
موضوعهما فتاينها وعلى عكس الاول فزايها بعد الاشكال

او اصغري وبالاحتجاب

جزیره قشم

17

[illegible]

عدم استعمال السالبيين والموجبين في السالبة الصغرى مع
 كبرى الجزئية والسالبة الجزئية والموجبتين مع جزئية الصغرى
 سقطا من أحد عشر في السالبيان وخمسة وأربعة في الجزئيين و
 ثلثة في السالبة الكلية الصغرى مع الموجبة الجزئية الكبرى
 وهو ضرب واحد والسالبة الجزئية مع الموجبة الكلية وهو
 ضربان والموجبتان مع جزئية الصغرى وهو ضرب واحد وفي
 التمام خمسة هذا بحسب بطلان المقدمات مع اعتبار المركبة
 فالنتج في الأول ثمانية لأن الأربعة التي مع إيجاب الصغرى
 ينج مع سلها إذا كانت السالبة مركبة بلزها موجبة وكذا
 الأربعة التي في الشكل الثاني تضاعف فينتج ثمانية أيضا
 والشكل الثالث تضاعف فيكون المنتج فيه ثمانية أيضا
 لأن الشرط فيه أنهما كليتا أحدهما الأكبر وكذا في الشكل
 الرابع لأن الشرط فيه أنهما كليتا أحدهما أصغر وكذا في الشكل
 مرجحتين وسالبيين ومختلفتين وذلك أربعة وذلك أربعة
 فبقي ثمانية والنتائج بأربعة لأحسن المقدمات في الكم
 مطلقا وكيف إذا لم يتركب جهاتها ذلك قد عاين
 النتيجة تتبع أحسن المقدمتين لأنها فرعها فلا يقوى علمها و
 هذا صحيح في الكم فإن أحدا المقدمتين إذا كانت جزئية كانت
 النتيجة كذلك وأما في الكيف فأما يصح لو كانت السوال بسيطة

وكانوا لا يرون في هذا ما كان
الاعمال والصور التي هي في
الصور التي هي في الصور

اما اذا كانت مركبة فقد يكون النتيجة موجبة واما في الجزئية
 تفصيل باقي في الخلفات فالاول عام الانتاج ولا ينتج الثاني
 موجبة لا الثالثة كليا ولا الرابع موجبة كليا الشكل الاول
 ينتج المحصورات الاربع فهو عام الانتاج بالنسبة الى المحصورات
 الاربع فهو عام الانتاج بالنسبة الى المحصورات واما الثاني فلا
 ينتج الاجاب واما ينتج السلب الثالث ينتج الكلية واما ينتج
 الجزئية والرابع لا ينتج الموجبة الكلية وينتج المحصورات الثلثة
 على ما يأتي من ذلك كله والقياس منه كامل بين الانتاج وبعض
 شروط الشكل الاول ومنه غير كامل يحتاج الى بيان كالثلاثة الاخيرة
 واحصوها الرابع القياس منه كامل بين الانتاج وبعض
 الشكل الاول هو الذي يكون صفه موجبة فعلية ومنه غير كامل
 يحتاج الى بيان كعوضه واما الاول هو الذي يكون صفه ممكنة
 او سلبية مركبة وكلا الشكل الثلثة الاخيرة واحصوها الرابع يحتاج
 الى بيان لان في كلتي المقدمتين الشكل الاول لا يمكن الا
 دخلا في الاجاب كمال الاوسط وفي حكم الداخل ولم يكن الحكم
 شاملا لجميع الاوسط لم يجب ان يتعدى حكم الاوسط اليه
 هذا بيان اشراط الشرطين الاولين على اجاب الصغرى وكلية
 الكبرى لان الصغرى لو كانت سالبة لم يجب ان يتعدى حكم
 بالاكبر من الاوسط الى الاصغر لبيان الذاتين كما يقولون لا شيء

من الانسان

من الانسان بغيره وكل من ليس حيوان ولا ينتج السلب لو قلنا
 وكل من ليس حيوانا لم ينتج الاجاب لو كانت الكبرى جزئية جارية
 ان يكون لبعض الحكم عليه بالاكبر غير ما حكم به على الاصغر فلا يتلا
 الاوسط كما يقول كل انسان حيوان وبعض الحيوان فيرسل
 اشار الى اشراط الامر الاول بقوله ان لم يكن الاصغر دخلا
 بالاجاب تحت الاوسط وقوله وفي حكم الداخل اشاره الى
 انتاج القياس وان كانت الصغرى سالبة اذا كانت مركبة
 يلزمها موجبة باعتبارها يكون دخلا باعتبار السلب في حكم
 الداخل ويكون ممكنة وتاشار الى اشراط الامر الثاني بقوله
 او لم يكن الحكم شاملا لجميع الاوسط فالصغرى الاول من
 موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية كاشكاله الاول والثاني ينتج
 من كليتين كبراهما سالبة ينتج سالبة كلية والثالث من
 موجبتين صفها جزئية ينتج موجبة جزئية والرابع من صغرى
 جزئية وكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية والجميع بين وقد
 انتج المحصورات الاربع فهذا يجب القول المطلق باعتبار
 الشرطين سقطا في عشر على ما تقدم وبقى المنتج في الشكل الاول اربعة
 ضرب الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية كقولنا كل
 ح ب وكل ب ا ينتج كل ح ا الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج
 سالبة كلية كقولنا كل ح ب ولا شيء من ب ا ينتج لا شيء من ح ا

كقولنا كل ح ب
 ولا شيء من ب ا
 ينتج لا شيء من ح ا
 كقولنا كل ح ب
 ولا شيء من ب ا
 ينتج لا شيء من ح ا
 كقولنا كل ح ب
 ولا شيء من ب ا
 ينتج لا شيء من ح ا

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

Chair

فلما مثلاً كالجواب
الضري بأن بعض
الان قولنا في الكبرى
من جنسها فكل من
الملك مع الكليات
ان الاضغيد اخل
مكنة في هذا الشكل
اراد هذا الجعلي
في ضريبة مطلقة او
لا يمكن ضرورية ولا
الكبرى غير مركبة

اولا من الصور ملكه والصور في الصور
والصور في الصور ملكه والصور في الصور
والصور في الصور ملكه والصور في الصور

فلان الممكنة اذا تركت مع احد الجزئين في الكبرى نتيجته ممكنة عامة
واذا تركت مع الجزء الاخر مخالفا لذلك الجزء في الكيفية نتيجتها
يخالف النتيجة الاولى فتركت منهما ممكنة خاصة ومع الكبرى
الضرورية او الدائمة ينتج كالكبرى ان كان الصغرى يقتضي
ان لا يكون للاوسط ذات يتاير ذات الاصغر والكبرى يقتضي
ثبوت الكبرى هو ذات الاوسط قبل انصافه بالاوسط ومعه
وبعد فخرج الصغرى الى الفعل بحسب الفرض المقتضى لدوام
النتيجة او ضرورتها لا يقتضيها الا بالقياس الى الفعل لانه ثابت
في نفس الامر قبل خروجهما الى الفعل اذا كانت الصغرى
ممكنة والكبرى ضرورية او دائمة كانت النتيجة تابعة للكبرى
لان الصغرى الممكنة يقتضي عدم المفارقة بين ذاتي الاصغر والاوسط
والا لاستحالة حمل الاوسط على الاصغر لا يجاب حمل هو هو واذا
كانت الذات واحدة فكما صدق على ذات الاوسط فهو صادق
على ذات الاصغر لكن الكبرى يقتضي ثبوت الاكبر لها هو ذات الاوسط
قبل انصافه بالاوسط ومعه وبعد على ما بيناه في شرط الامر
بالضرورة او داما فيكون ثابتا للاصغر كذلك مثلا اذا قلنا كل
ج ب لا يمكن وكل ب بالضرورة فانه ينتج كل ج بالضرورة لا يصح
بقتضي اتحاد ذات ج وب وقد صدق في الكبرى على ذات ب يعني
ذات ج بالضرورة فيصدق النتيجة هذا بالنسبة الى ما في نفس



الامر وما بالنسبة الى الذهن فان فرض وقوع الممكن يقتضي ضرورة
النتيجة ودوامها لا يخرج بصير ذات الاصغر ذات الاوسط
وهذا الاقتضاء اما هو عند العقل ان فرض وقوع الممكن
اقتضاء في نفس الامر لان فرض الوقوع دل على ضرورة النتيجة
في نفس الامر قبل وقوع الممكن الى الفعل وانما لم يكن مقتضيا
له في نفس الامر لا يستحالة كون ما ليس بضروري ضروريا على تقدير
وقوع الممكن الذي لا يستلزم الحال والوصفيات اذا
اختصت باحدى المقدمات سقط اعتبارها في النتيجة لسقوط
ما يتعلق بها اعني الاوسط اذا كانت احدى المقدمتين
وصفية اما الصغرى والكبرى سقط اعتبار الوصف في النتيجة
كقولك كل متحرك متغير مادام متحركا وكل متغير جسم فانه ينتج كل
متحرك لجسم غير متغير بالوصف وكذا اذا قلنا كل انسان نام وكل
نام ساكن مادام ناما فانه ينتج كل انسان ساكن من غير اعتبار
الوصف والسبب في بيان الوصف متعلق بالاوسط والاوسط
ساقط في النتيجة فيسقط ما يتعلق به اما اذا اعمت ان
استلزمنا للدوام انتج المقدمتين او تابعه لا خسر الاصفين
ان اختلفا اذا كان اعتبار الوصف ثابتا في المقدمتين
معا كانت النتيجة وصفية ثم الوصفان ان اتفقا كالمشرطتين
والعرفيتين كانت النتيجة تابعة لهما وان اختلفا كالمشرطة

والعرفية كانت النتيجة تابعة للاخر اعني العرفية مثال الاول
كلج بالضرورة مادام ج وكل ب بالضرورة مادام ج فانه
ينبع بالضرورة كلج اما دام ج لان اضري لوصف لبا بالضرورة
لوصف ج فيكون اضري بالوصف لان الضروري للضروري
ضروري مثال الثاني اذا بدلنا الكبرى والصغرى بعرفية بان
حذفنا قيد الضرورة فان النتيجة عرفت لان الدائم للضروري
دام والضروري للدائم دائم ولو فبذلك بان النتيجة ضرورية
وقضية كان جيدا وكذلك ان استلزم الكبرى فقط
اذا استلزم الكبرى فقط الدوام دون الصغرى كانت
النتيجة وصفيية ايضا تابعة لاختصاص الوصفين اعني وصف الصغرى
لخلوع عن الدوام كما لو كانت الصغرى مطلقة وصفيية كقولنا
كلج ب حين هوج والكبرى عرفية كقولنا كل ب اما دام ب
فان النتيجة مطلقة وصفيية وهي قولنا كلج حين هوج لان
الدوام للشئ الثابت لغيره اعني وصفه لا صغرى ثابت له وان
كانت الكبرى مشروطة كانت النتيجة كذلك لان الاكبر ضروري
لوصف الاوسط الثابت لوصف الاصغر فيكون الاكبر ثابتا لوصف
الاصغر ولو قيل ان النتيجة هنا ضرورية وصفيية كان جيدا
اما ان استلزم الصغرى وحدها او لم يستلزم احداهما سقط
اعتبار الوصف لاحتمال اختلاف الوقتين ان استلزم الصغرى

وحدها الدوام دون الكبرى كما نقول كلج ب اما دام ب وكل
ب حين هوج او لم يستلزم احداهما كقولنا كلج ب حين هوج
ج وكل ب حين هوج فان الوصف بسقط اعتبارا في النتيجة
لاحتمال ان يكون الوقت الذي حصل الاوسط للاصغر فيه عيني
ذلك الوقت الذي حصل الاكبر للاوسط لان الصغرى لذات الاصغر
وسط حين حصول الاصغر وما دام وصف الاصغر من الكبرى استلزم
حصول الاكبر لذات الاوسط حين حصول وصف الاصغر اذا كان
وقت حصول وصف الاوسط هو وقت حصول وصف الاصغر
الاوسط فلا يلزم حصول الاكبر لذات الاصغر حين حصول
لكن ذلك غير معلوم فيكون النتيجة مطلقة عامة ان كانت المفردة
تان فعليتين وممكنة عامة ان كانتا احداهما او كلاهما ممكنة
وصفيية والصغرى الدائمة والضرورية مع الكبرى العرفية
والمشروطة العائتين فيجوز دأمة ان لم يقع الضرورة المفردة
وضرورية ان تمت اذا كانت الصغرى دأمة او ضرورية و
الكبرى مشروطة عاما وعرفية عامة كانت النتيجة دأمة ان
اختصت الضرورية باحدى المفردتين او انفتحت عنهما وضرورية
ان اشتركت فيهما مثالها اذا قلنا كلج ب بالضرورة وكل ب بالضرورة
مادام ب فالنتيجة ضرورية وهي كلج ب بالضرورة لان الاكبر ضروري
لوصف الاوسط الضروري لذات الاصغر فيكون الاكبر ضروريا

في
الوقت
الذي
حصل
الاصغر

لا وسط
ما حصل
الاصغر
حين
حصول
الاصغر

لذات الاصغر لان الصغرى للضرورة على ما اذا كانت
 الصغرى دائمة فان النتيجة دائمة سواء كانت الكبرى مشروطة
 او غير مشروطة لان الضرورى والدام للدام دائم وكذا لو كانت الصغرى
 ضرورية والكبرى غير مشروطة لان الضرورى دائم وهذا
 قضان الكبرى العرفية والمشروطة الخاتمة لان الكبرى يقتضيه
 لادوام الموصوف للموضوع في الاوسط للذات كليا والصغرى
 يقتضى دوامها في بعض الصور فان استنتج منها النتيجة فلا
 الصغرى الضرورية او الدائمة في الشكل الاول لا يحصل
 منها ومن المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة قياسا صافي
 المقدمات بل يتناقص الصغرى والكبرى مثاله اذا قلنا كل
 فلك متحرك دائما وكل متحرك متغير مادام متحرك لا دائما فقد
 حكنا في الصغرى بدوام وصف الاوسط اعني المتحرك وفي
 الكبرى حكنا بدوام الاكبر وهو التغير مادام وصف المتحرك
 لا دائما وذلك يستلزم لادوام المتحرك لانه لو دام للدام
 المتغير دوامه لادوامه وذلك تناقض ظاهر فان استنتج منها
 كانت النتيجة دائمة لادامة اما الدوام فباعتبار انضمام الصغرى
 الدائمة او الضرورية الى العرفية العامة التي اشتملت عليها
 الكبرى واما اللادوام فلا انضمام الصغرى لدائمة او الضرورية
 الى المطلقة العامة المخالفة في الكيف للعرفية العامة واعلم

انظر الى

ان غير الدين الرازي حيث وقف على كلامه على في قول لا يحصل
 منها قياس صادق المقدمات كان صحيحا بوجه في القياسية
 عن جانب المقدمات مطلقا فحصل من غير ذلك الشك في
 كل قياس كراه محتمل للادوام وصفه دائمة ولا يلزم من نفي
 القياس الصادق المقدمات نفي مطلق القياس وان حصل
 الكبرى للادوام او الضرورية مع ذلك تحملت على ما افاد
 الى الاكثر من الدوام والضرورى اذا احتملت الكبرى للادوام
 او الضرورية مع ذلك اي مع احتمال اللادوام اتفق احتمال اللادوام
 كما اذا كانت مشروطة عامدا وعرفية عامة فانها يحمل على الدوام
 او الضرورية لانهما لو حملت على اللادوام لزم التناقض فوجب
 حملها على الدوام لان فرضنا صدق الصغرى فلو لم يحمل الكبرى على
 الدوام لزم الحال الشك الثاني ان اتفقت مقدمات في
 الكيف واختلفت بحيث يصدقان معا لم يعرف حال جدى النتيجة
 امثانان بالسلب فملها الوسط مثلا فيان بالاجاب
 قد بينا انه يشترط في نتائج الشكل الثاني بحسب الكم والكيف
 امر ان احدهما اختلاف المقدمات بالاجاب بالسلب بحيث
 لا يمكن صدقهما والثاني كية الكبرى امثانان الشرط الاول انهما
 لوانتفا بالكم واختلفتا في اختلافهما يمكن مع صدقهما النتيجة
 حال جدى النتيجة امثانان بالسلب قد شملها الحكم بالوسط او
 متلافيان بالاجاب ببيان انه يصدق قولنا كل انسان حيوان

لا يحصل الكبرى على ما افاد
 والادوام

امم

وكل ناطق حيوان وهما متلازمان بالاجاب فيصدق كل انسان ناطق
 ولو قلنا الكبري وكل فرس حيوان كان متباينين شملها الحكم بشرت
 للحيوانية لهما وبصدق لاشئ من الانسان بفرس وذلك يصدق
 لاشئ من الانسان بفرس لاشئ من الناطق بفرس والحق الاجاب ولو
 قلنا في الكبري لاشئ من الفرس بفرس كان الحق السلك اذا اختلفت
 كيفية النتيجة من صورة واحدة لم يتعين الاجاب في السلك للمادة
 المجمولة فلا يكون قياسا ولذلك لم يختلفا بالقياس مع امكان
 اجتماع الاصغر في الكبري وذلك اذا كانتا مقدمتان مطلقتين
 او متمكنتين ومختلفتين منهما كما يقول لاشئ من الانسان بفرس
 ناطق كانت لو قلنا في الكبري لاشئ من الفرس بفرس كان الحق في
 المادة الاولى الاجاب في الثانية السلك فلا يقين النتيجة فلا
 انتاج وان اختص الاوسط ببعض الاكبر لم يعرف ايضا
 حال الاصغر ما بان لذلك البعض ام ملان للبعض الذي لم يتحقق
 الحكم به اما اذا حصل الشيطان انجاسا لينة لا غير هذا
 بيان اشراط الامر الثاني وهو كلية الكبري فاما لو كانت جزئية
 لم يعلم حالها في النتيجة متلازمان ام متباينان لان الكبري
 الجزئية مع الصغرى الكلية اغا بدل على المناقاة بين الاصغر
 وبين الاكبر المذكور ولا بدل على المناقاة بين الاصغر والبعض
 الاخر من الاكبر الذي لم يذكر ولا على الملاقات ويحصل الاختلاف

٣

الموجب للعقد من المان يصدق كل انسان ناطق وليس كل
 حيوان ناطق والحق الاجاب لو قلنا في الكبري وليس كل فرس
 ناطق كان الحق السلك يصدق لاشئ من الانسان بفرس
 وبعض الحيوان فرس والحق الاجاب لو قلنا في الكبري وبعض
 المصاهل فرس كان الحق السلك مع الاختلاف لا انتاج اما مع
 حصول الشرطين فانهما يتجان سالبية لوجوب استعمال مقدمتي
 سالبية والنتيجة تتبع الاخير تحقيقا من الاوسط اذا
 ثبت لاحد الطرفين واشتق عن الاخر كان بين الطرفين سالبية
 قطعية فالفرس الاول من كليتين صغراهما موجبة كقولنا
 كل انسان ضاحك ولاشئ من الفرس بفرس بضحك بفرس لاشئ من
 الانسان بفرس الثاني من كليتين صغراهما سالبية بفرس منها
 والثالث من صغرى موجبة جزئية بفرس منها والرابع
 من صغرى سالبية جزئية بفرس منها اظهر من اشراط الامر
 ان النتيجة هنا اربعة اضرب لا غير على ما تقدم الاول كليتين
 صغراهما موجبة كقولنا كل انسان ضاحك ولاشئ من الفرس
 بضحك بفرس سالبية كلية لاشئ من الانسان بفرس الثاني
 من كليتين صغراهما سالبية بفرس منها سالبية كلية كقولنا لاشئ
 من الفرس بضحك وكل انسان ضاحك بفرس لاشئ من الفرس
 بانسان الثالث من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبية

قوله

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

卷之四

نقيضه وهو بعض افعال صفري وكبرى لقياس كبرى ينتج
ليس بعض ب وهو تناقض كلج ب الصفري هـ وكذا
في باقي الضروريات هذا القول المطلق اعني اذا اعتبرنا المقدمات
بحسب الكم والكيف مطلقا من غير اعتبار الجهة واما باعتبار
الجهة فيشترط له ما يأتي واما باعتبار الجهة فان اختلفت
المقدمات في الجهة بحيث لا يمكن تلافى هذا النتيجة بالاجاب
كالتمكنة والمطلقة والعرفية والمشرطة كلها مقبولة بالحقا
مع الضرورية صفري وكبرى تختلف في الكيف ومنه يتبين ان تحت
ضرورية اذا كانت احد المقدمات من ضرورية والاخرى
ممكنة خاصة كانت النتيجة ضرورية سواء اتفقت مغلطات
في الكيف واختلفت في لان المقدمات اختلفت في الجهة
بحيث لا يمكن تلافى هذا النتيجة بالاجاب فلا اعتبار في
الاختلاف في الكيف مثلا اذا صدق كلج ب بالاطلاق الخاص
ولا شيء من اب بالضرورة اتبع لا شيء من ج اب بالضرورة بعكس
الكبرى والخلف على ما تقدم ومثاله فيما اذا اتفقت قولنا
كلج ب بالاطلاق الخاص وكل اب بالضرورة فانه ينتج لا شيء من ج
ح بالضرورة لان الصفري دلت على ثبوت ب لكل لا بالضرورة
والكبرى دلت على ثبوت ب لكل بالضرورة فضرورية الاول
ثابتة لاحدى الطرفين ومنه يتبين عن الاخر فينهما مباينة ضرورية

وكذا اذا كانت الضرورية صفري وان كانت بحيث لا
يتلافى ان ابدا كالوجودية والخاصتين مع الدائمة على الوجه
كلها تحت دائمة وهذا يصير الضروريات النتيجة ثمانية ثلثا
للتناقضات يمكن تلافيها كما يمكنه والمطلقة بسطتين ومطلوبتين
اذا كانت المقدمات بحيث لا يتلافى ان ابدا كالوجودية
الدائمة والخاصتين والوقيتين مع الدائمة المطلقة فان النتيجة
يكون دائمة سواء كانت صفري وكبرى اختلفت المقدمات
في الكيف واتفقت في الكيف والاشارة بقوله على الوجه كلها
امام الاختلاف في الخلف والعكس والافراض وهو ظاهر مثل
قولنا كلج ب لا داما ولا شيء من اب داما وامام الاتفاق
فلان احد المقدمات يتقضي داما والوسط لاحد الطرفين
والاخرى يتقضي لا داما والاخر فينهما مباينة دائمة لقولنا كل
انسان يتحرك لا داما وكل فلك يتحرك داما ينتج لا شيء من الانسان
يفلك وكذا قولنا لا شيء من الانسان يسكن لا داما ولا شيء
من الفلك يسكن داما وج يكون الضروريات النتيجة في الشكل
الثاني ثمانية لسقوط اعتبار اختلاف المقدمات في الكيف
فان كانتا بحيث يمكن تلافيهما كما يمكنه والمطلقة بسطتين و
مطلوبتين لم ينتج لعدم الشرط الاول اذا كانت المقدمات
بحيث يمكن تلافي احدهما اعني الاصغر والاكبر لانتج العرفية



سواء اختلفت المقدمات وانفقنا ان الشرط الاول هو استقلال
 القديمتين بحيث لا يمكن تلافي احدهما ليس يحصل فلا امتناع ولا
 في القضايا التي لا ينعكس سواء اليها كما لم تكن في المطلقات والوجوب
 والوقتين لا يمكن صلب سلب الخاصية الممكنة عن الشيء لا يمكن
 وثبوتها لذلك مع امتناع سلب الشيء عن نفسه والوصف
 المختلف الكيف المتبجج وصفية تابعة للقديمتين حال البسطة
 والاختلاف في الاختلاف الوصفيات المختلفة بالكيف اذا اختلفت
 بعضها مع بعض فلا جرح اما ان يكون الاختلاف من الوصفيات المختلفة
 الكيف المتبجج اولا يكون فان كان الاول فهو المختلط من الشرطين
 والعرفيتين ويكون النتيجة هنا تابعة للقديمتين في الجهة ان تفقنا
 والاخرين منهما ان اختلفتا وان كان الثاني فهو عقيم الاما سنية
 ونحن نقض ذلك فقوله المقدمات ان كانتا مشروطتين بامتنان
 فالنتيجة مشروطة عامتان لان الاوسط ثابت احد الوصفين بالضرورة
 ومنتهى عن الاخر بالضرورة فيهما ما بانه ضرورة وان كانتا
 عرفيتين كانت النتيجة عقيمة لان دوام الاوسط لاحد الطرفين
 ودوام سلبه عن الاخر يبدل على دوام سلب احد الوصفين عن
 الاخر وان كانتا احديهما عرفية والاخرى مشروطة كانت النتيجة
 عرفيتين وان كانتا المقدمات وصفيتين يعتبر فيهما امتناع
 المحول الى الموضوع في بعض اوقات وصف الموضوع كالممكنة الوصفية

والطاقة

والمطلقة الوصفية لا ينعكس شيئا لعدم الشرط الاول اعني الاختلاف
 كيف لا يمكن تلافي القديمتين والاختراع من هذا القسم
 بقوله المتبجج وكذا ان اختلفتا عرفيتان والمشرطتان بهما
 الوصفية: العرفية المتبجج فانه لا ينعكس الا اذا كانت الصغرى وصفية
 والكبرى احدي الاربع فانها ينعكس وصفية والصغريات
 الذاتية مع الكبريات الوصفية ان كانت تحتها من غير اعتبار
 الوصف متمتع بالجمع كالممكنة العامة مع المشروطة مع العرفية
 مختلفتين او الوجودية مع العرفية متعقبتين ومختلفتين بحيث
 بحسب الذات ممكنة ان لا يمكن الصغرى فعلية او مطلقة ان
 كانت ولا ينعكس ضرورة ولا دامت لان الشان يحتمل ان لا يكون
 واجبا في جميع الاوقات وان كانت الصغرى مقيدة بوقت
 معين او غير معين بقي القيد في النتيجة الصغريات الذاتية
 وهي التي يعتبر فيها انتساب المحول الى الموضوع بحسب الذات
 ايجابا وسلبا من غير التفات الى وصف الموضوع اذا كانت كبريات
 وصفيات وهي التي اعتبر انتساب المحول لهما الى الموضوع ايجابا
 وسلبا بحسب الوصف فلا يخلو اما ان يكون الجهات من غير اعتبار
 الوصف في الكبرى متمتع بالجمع او متمتع بالجمع فان كان الاول
 انتم ذاتية ممكنة ان كانت الصغرى ممكنة والامطلقة وذلك
 كالممكنة العامة الصغرى مع المشروطة العامة المختلفتين بالكيف

فان الكبرى اذا لم يعتبر فيها الضرورية بحسب الشرط فانظر اليها
من حيث هي كانت مناقضة للممكنة للتناقض بين الممكنة العامة
والضرورية المتخالفين بالكيف مثله كل كل شيء بالامكان العا
ولاشي من اب الضرورية مادام فانه فيج لاشي من ج اب الامكان
بعكس الكبرى ولا ند لوله يصدق لصدق بعض ج اب الضرورية
واذا انضم الى الكبرى نتيج ما يناقض الكبرى الصغرى لو كانت
الكبرى موجبة امكن بياها بالخلف لو كانت الكبرى عينية
يكن مناقضة للصغرى الممكنة فلا يحصل منهما نتيجة على ما ياتي
ولهذا فالامع العرفية وكذلك اذا كانت الصغرى وجودية و
الكبرى عينية سواء اتفقتا كقولنا كل ج بلاد اياما وكل اب
مادام ا او تخلفتا كما لو كانت احدهما سالبة فانه فيج مطلقة
عامة سالبة امامع الاختلاف فظاهر وامانع الاتفاق فلان
الوجودية موجبة وسالبة لا زمان فها تان الجهة متناقضتا
اذا لم يعتبر الدوام في الكبرى بحسب الموصف افعلا فيج مطلقة
بالخلف فانه لوله يصدق لاشي من ج اب الاطلاق لصدق بعض
ج ا د ا فاما اذا انضم الى الكبرى نتيج ما يناقض الصغرى لا يكون
النتيجة ناعية للكبرى الضرورية والدوام لان التناقض بين
الاصغر والاكر بحتم ان لا يكون واجبا في الكبرى مشروطة
ولا د ا بما في الكبرى العرفية كما انه يصدق كل انسان كانت الاطلاق

دلت

ولاشي من ساكن اليد كانت مادام ساكن اليد فانه فيج لاشي
من الانسان ساكن اليد الاطلاق لا د ا بما وكذا لو اخذت الصغرى
في هذا المثال الممكنة والكبرى مشروطة فيج ضرورية لان
بحسب الوصف والضرورية بحسب لا يستلزم الدوام ولا الضرورية
بحسب الذات لجواز انقطاع الوصف عن الذات كما كانت في هذا
المثال هذا اذا كانت الصغريات مطلقة وان قدمت وقت
معين او غير معين بقي القيد في النتيجة كما يقول كل انسان
مترك اليد وقت كناية لاشي من الشام يحترك اليد مادام
فاما فانه فيج لاشي من الانسان بياهم وقت كناية لان الاصغر
اذا ثبت له الاوسط في وقت معين وانقضى الاكر مادام بياهم
بالعنوان كان الاكر الموصوف بالعنوان متقاعن الاصغر في ذلك
الوقت وان كانتا ممكنتي الجمع لم فيج هذا هو القسم
الثاني من اختلاف الصغريات الذاتية والكبريات الوصفية
وهو الذي يمكن اجتماع الجهتين فيه فيجوز نسبة الاوسط
بالايجاب على شي الجهة احدى المقدمتين ونسبة اليها بالسلب
جهة المقدمة الاخرى كالصغرى الممكنة مع الكبرى العرفية
كما يقول لاشي من ج ب الامكان وكل اب مادام ا فانه لا فيج
لانقضاء الشرط الاول اعني اختلاف المقدمتين بحسب لا يمكن
الجمع بينهما فانه يصدق لاشي من الكاتب يحترك اليد الامكان

وكل انسان كانت متحركاً ليد مادام انسان كاتباً ولا ينجح في الكتابة
 بانسان كاتباً لان كاتبه هو انسان بالضرورة وكذلك لان
 كانت الوصفية صفري والذاتية كبرى فان الكاتب متحرك مادام كاتباً
 ولا انسان ليس متحركاً مطلقاً وسلب الانسان عن الكاتب متغير
 اذا كانت الوصفية صفري والذاتية كبرى لم ينجح شيئاً في ان يكون
 الكبري من القضايا التي لا تنعكس سواءها كانت المكنات والمطلقات
 فانه يصدق كل كاتب متحركاً ليد مادام كاتباً ولا شيء من الانسان متحرك
 بالاطلاق ولا ينجح لا شيء من الكاتب بانسان بل كل كاتب انسان بالضرورة
 وذلك من حيث انه يجوز ان يكون ذات الاصغر والكبرى واحدة ولو
 صفان ثابتان لها غير دائمين ولحدهما يدوم لها بل مادام الاخر لا يطفأ
 فلا يصدق سلب الذات عن نفسها والكبرى الدائمة يدوم
 الوصف دون الذات يتبع مع اي صفري اتفقت مطلقة عاملاً
 النتيجة الدائمة الموجبة يكذب معها فيصدق نقيضها
 اذا كانت الكبرى مشروطة خاصة او عينية خاصة فانها ينجح مع اي
 صفري اتفقت مخالفة لها في الكيف مطلقة عامة كما نقول كل
 جيب الاطلاق ولا شيء من ارب مادام الادام فان ينجح لا شيء من ج
 بالاطلاق ولا يصدق بعض ج ادعاء وهو تناقض لا شيء من ارب
 الادعاء الكبرى على ما تقدم من ان الصفري الدائمة مع الكبرى
 العينية الخاصة في الشكل الاول مما يجتمعان على المصدق وقد

فرضنا صدق الكبرى فيكتب هذه الدائمة فيصدق نقيضها
 النتيجة المطلوبة ولان الكبرى دلت على ان وصف الكبرى ليس
 بدائم شيء من الذات فلا يكون داء الاصغر ولا ينجح
 هذا الشكل غير محتمل للضرورة اصل الاحتمال بان الحدين في كل
 حال قد ظهر مما تقدم ان نتائج هذا الشكل محتمل للضرورة
 ولا ينجح قضية مركبة مقيدة بالضرورة او بالادوام لاحتمال
 ثبات حدي الاصغر والكبرى في كل حال فلا يصدق الكبرى على الاصغر
 الشكل الثالث ان كان الاصغر خارجاً عن الاوسط الاكبر
 خارج عنه البعض لاحتمال عموم موجباته بالكل مستلزماً
 لم يعرف حالهما امتلاقيان خارجاً عن متساويان فلا ذكرنا
 فيما تقدم ان شرائط نتائج هذا الشكل بحسب الكم والكيف
 امران احدهما انجاب الصفري والثاني كلبية احديهما بيان
 الاول انها لو لم يكن موجبة لكاتب سلبية ويكون الاصغر
 خارجاً عن الاوسط فالكبرى ما سلبية او موجبة فان كانت
 سلبية حصل الاختلاف الموجب للعقم وهو توافق الطرفين فانه
 ويتبينهما احدى التوافق فانه يصدق قولنا لا شيء من انسان
 يفرس ولا شيء من الانسان بصاهل والحق كل فرس صاهل ايها
 النباش فكما لو بدلتا الكبرى بقولنا ولا شيء من انسان يجاد
 والحق لا شيء من الفرس يجاد وهذا القسم لم يذكره المصنف هنا

لانه ذكره فيما سبق وان كانت موجبة حصول الاختلاف
 امام التوافق فلا يصدق لاشئ من الانسان هريس وكل شئ
 حيوان والحق كل فرس حيوان فهما الاكبر وهو الحيوان خارج
 عن الاصغر وهو الفرس البعض لانه من هريس وامام التوافق
 فلا يصدق لاشئ من الانسان اتحاد وكل انسان حيوان والحق
 لاشئ من الحيوان فهما الاكبر وهو الحيوان خارج عن الاصغر
 وهو الحيوان بالكل ومع حصول هذا الاختلاف لا يعلم حال الطرفين
 امتلاقيان خارجا لم يتاخران فلا انتاج وان كانت القضية
 من جزئيتين لم يعرف ايضا هل اتحاد الجزان المحكوم عليه في الاوسط
 اقترقا هذا بيان شرط الامر الثاني وهو كونه احد المقتضى
 فانهما لو كانتا جزئيتين لم يعلم هل اتحاد الجزان المحكوم عليه
 من الاوسط ام اقترقا فيحصل الاختلاف الموجب للعقم اما التوافق
 فكما يصدق قولنا بعض الحيوان انسان وبعضه ناطق واما
 البتائش فكما يدل لنا الكبري بقولنا بعض الحيوان فرس نفي
 القضية الاولى اتحاد الاوسط فهما وفي الثانية اقترقا
 ولما لم يقد هذا الشكل الاثلاثا ومثاننا عند الاوسط فقط
 ولم يفرض لمعاداه لم ينجح كليا لما كان الاوسط هراما
 ضوعا في المقدمتين وجاز ان يكون المحمول عام من الموضوع وان
 مساويا جاز ان يكون محمول الاصغر عام من موضوعها وان يكون

موضوعها

موضوعها مساويا محمول الكبري ومنه جاز ان يكون محمول الاصغر عام من موضوعها
 لوعين تحت جنس جاز ان يكون محمول الاصغر عام من موضوعها الكبري
 فلا يصدق اقترقا ولا سلبه كليا بل جزئيا كقولنا كل انسان
 حيوان وكل انسان ناطق ولا شئ من الانسان يفرس من نتائج هذا
 الشكل كليا جزئية فالضرب الاول من كليتين موجبتين
 كل انسان حيوان وكل انسان كاتب والثاني من كليتين كبراهما
 سالبة والثالث من موجبتين صفراهما جزئية والرابع من
 موجبتين كبراهما جزئية والخامس من صفري موجبة كلية
 وكبراهما سالبة جزئية والسادس من صفري جزئية وكبراهما
 المنتهى يقتضي الشطرين هذه الستة على ما تقدم الاول
 من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل انسان
 حيوان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق ولا ينتج كلية
 لاحتمال كون الاصغر جنسا للاوسط والاكبر فصلا كما في هذا
 المثال الثاني من كليتين كبراهما سالبة ينتج سالبة جزئية
 كقولنا كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان يفرس ينتج بعض
 الحيوان ليس يفرس ولا ينتج كليا لاحتمال كون الاصغر جنسا
 للحدين الآخرين كذا المثال واذا لم ينتج هذان الضربان الكلي
 لم ينتج الثالثي لما تقدم ولانه لو انجده العام لانجده الخاص الثالث
 من موجبتين صفراهما جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض
 الحيوان انسان وكل حيوان جسم بعض الانسان جسم الرابع من

موجبتين والكبرى جزئية والصغرى كلية ينتج موجبة جزئية
كقولك كل حيوان حساس وبعض الحيوان انسان ينتج بعض
الحساس انسان الخامس من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة
جزئية ينتج سالبة جزئية كقولك كل حيوان حساس وليس كل
حيوان با انسان فليس كل حساس با انسان السادس من صغرى
مرجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية كقولنا
بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان يحجر فبعض الانسان ليس
يحجر وبيان الانتاج بعد ما مر ما بعكس الصغرى اذا كانت
الكبرى كلية والقلب عكس النتيجة اذا كانت جزئية فنعكس
بيان انتاج الشكل الثالث بعد ما مر من وجوب الانتاج
الجزئية بين الطرفين عند حصول الشطرين واللباشة للجزئية
امور ثلاثة احدها العكس وهو ما في الصغرى وهو في كل
قرينة كبرها كلية وهي الاول والثاني والثالث والسادس
فانا اذا عكسنا صغرى الاول صادرة الجزئية من الشكل الاول
فانه يصدق بعض الحيوان انسان في عكس كل انسان حيوان
ونقصنا الى الكبرى فيصير القرينة من الشكل الاول وينتج ما ينتج
وكذا ما في الصغرى اما في الكبرى وهو في القرائن التي كبرها
جزئية مرجبة كقولنا في الصغرى الرابع بعض الانسان حيوان
في عكس بعض الحيوان انسان ثم يقلب المقدستين فيجعل

عكس الكبرى صغرى والصغرى كبرى فينتج الى الاول ايضا
وينتج ما ينتج ثم بعكس النتيجة وهذا لا يمكن في الصغرى الخامس من
الكبرى سالبة جزئية الا اذا كانت كلية الخاصيتين حتى
يصح عكسها وجعلها صغرى او بالافتراس كيف كانت
فيسمى اوسط الذي ليس با كبر مثلا باسم فيكون كل ذلك المسمى اوسط
وكل اوسط اصغر فينتج من الاول ان كل ذلك المسمى هو اصغر
وكان لا شيء منه با كبر فينتج من ثانيا في الصغرى ما يريد هذا
البيان الثاني للانتاج وهو الافتراض وثاني في كل قرينة احدها
مقدمة منها جزئية واكثر الصغرى واجبا حده اليها الخامس من
ثاني العكس فيه فان صغرى بعكس وكبراه لعكس الخارجين بل
طريقة الافتراض مثلا اذا صدق كل ج ب وليس كل ج ا ينتج ليس
كل ا لاننا اذا فرضنا البعض من الاوسط الذي ليس با كبر اعني ج
الذي ليس ا شامعنا وسمينا باسم وليكن فيكون كل ذلك
المسمى اوسط اعني كل ج وكل اوسط اصغر اعني كل ج ب فصدق
ان كل ذلك المسمى صغرى كالب وب وكان لا شيء من المسمى با كبر اعني
لا شيء من ج ب بحسب الافتراض فينتج من ثانيا في هذا الشكل ليس بعض
ب ا الذي هو المظم واما بالخلف الجع وذلك با ا ب ا ب ا ب
تفيض النتيجة الى الصغرى ينتج من الشكل الاول ما يصاد الكبري
او تناقضها فيلزم الخلف هذا هو الطريق الثالث للانتاج

البعض من لا هو

وهو من الاولين لا يتجابه في جميع الضروب هو بيجد
المطم وطند الى الصغرى لينج ما ينقض الكبرى الصادقة فيكون
محالاً وانما الزم من فرض بعض تقيض المطم صادراً من الصغرى
المعروفة الصدق والامن القياس المنج لذاته فيكون المطم
صادقاً مثلاً اذا صدق كل ج وكل ج افعض ب والا لصدق
تقيضه وهو لا شيء من ب ويجعله كبرى للصغرى لينج لا شيء من
ج او هو يصاد الكبرى هـ وكذا في سائر الضروب
واما باعتبار الجهات فالسوال المستزقة للموجبات لينج
بقونها ويجعل الضروب اثني عشر للمعاد الضروب من حيث
الاطلاق شرع في الخلطات باعتبار الجهات فالسوال المركبة
التي يستلزم الموجبات لينج بقوة تلك الموجبات فالصغرى
ج يجوز ان يكون سالبة مركبة فينضاعف الا ضرباً ان الشرط
ج يبقى واحداً هو مركبة احدى المقدمتين فيكون الضروب
الناجئة اثني عشر ضرباً ثم الفعليات لينج فعلية والممكنة
بسببته ومخلوطة لينج ممكنة الا اذا كانت الكبرى ضرورية او
دائمة فانها لينج مثلها المأمور في الشكل الاول فان عكس الصغرى
يرد الشكل اليه الفعليات اذا اختلطت في هذا الشكل
مطلقاً اثبت فعلية كما يقول كل ج ب الاطلاق وكل ج ا بالاطلاق
فبعض ب بالاطلاق يعكس الصغرى ليرتد الى الاول وينج ما

في

ذكرنا والممكنات لينج والممكنة كذلك ايضا والخلطات من الضل
والممكنات لينج ممكنة ايضا والبيان ما تقدم الا اذا كانت الكبرى
ضرورية او دائمة فان النتيجة ضرورية او دائمة لا نانعكس الصغرى
الممكنة ليرتد الى الاول لينج ذلك كاتبين في الشكل الاول
والوصفيات المختلطة بغيرها لينج حسب الذات وكذلك البسطة
التي لا تستلزم الدوام اما المستزقة له لينج وصفية لكن لا يكون
مطلقة ههنا فان الكاتب يقفان ويحرك القلم مادام كانا ولا
يجب منه كون البعض اليقضي يحرك القلم مادام يقفان بل في بعض
اوقات يقفلة الوصفيات اذا اختلطت بغيرها بان يكون
احد المقدمتين وصفية والاخرى ذاتية فان النتيجة ذاتية
يسقط اعتبار الوصف كما يقول كل ج ب مادام ج وكل ج ا بال
طلاق فانه لينج بعض ب بالاطلاق لان الوصف تعلق لا توسط
وهو ساقط في النتيجة فيسقط ما تعلق به وكذلك الوصفيات البسطة
التي لا تستلزم الدوام بحسب الوصف اذا اختلط بعضها ببعض فان
النتيجة ذاتية ايضا وذلك في الممكنة الوصفية والمطلقة الوصفية
سواء كانتا من جنس واحد والمطلقتين او من جنسين كما مطلق
الممكنة كما تقول كل ج ب بالامكان حين هـ ج وكل ج ا حين هـ ج
لينج بعض ب بالاطلاق العام ولا لينج وصفية لما تقدم ام الوصفيات
المستزقة للدوام بحسب الوصف كالعرفيات والشرطات اذا

اختلط بعضها مع بعض فان النتيجة يكون وصفية مطلقة لا تقيد
 بالعدم الذاتي ولا الوصف كما نقول كل كاتب يقطن مادام كاتباً
 وكل كاتب يحرك به مادام كاتباً ولا يخرج بعض المقتضي بحرك به مادام
 يقطن بل حين هو يقطن اي في بعض اوقات يقظة والصغر
 الدائمة او الضرورية فيكونا فاض الكبرى المعقولة او المشروطة لها
 صتين بخلاف الشكل الاول للصدق فكل انما حيوان بالضرورة
 وساكن مادام ناماً لا اذ اعيايل بنحان وجوهرية وقد بينا فيما تقدم
 ان الصغرى للضرورة او الدائمة لا ينظم منها ومن الكبرى المعقولة
 او المشروطة الخاصيتين في الشكل الاول قياس صادق المقدمات
 فلهما يمكن انتظامهما وينبغي وجودية كما يصدق قول كل انما
 حيوان بالضرورة وكل انما ساكن مادام ناماً لا اذ اعيايل بنحان
 صادقان وينبغي بعض الحيوان ساكن مادام ناماً وظهر ما تقدم احكم
 هذا الشكل حكم الشكل الاول الا في موضعين احدهما هذا والثاني ان
 الدائمين بحسب الوصف لا يتحان دائمة وصفية بل مطلقة وصفية
 على ما تقدم الشكل الرابع ان كانت مقدمته سالبتين ليركن
 بينهما موجبة لم يعرف حال الحدين اصلا فيان خارج الاوسطام
 متباينان قد بينا ان شرط انتاج هذا الشكل خمسة احدها
 ايجاب احد المقدمتين لانها لو كانت سالبتين بسيطتين حصل
 الاختلاف الموجب للعقم فانه لا يعرف حال الحدين امتلاقيان

خارج الاوسطام متباينان اما لو توافقا الطرفين كقولنا لا
 من الانسان فليس لاشئ من المصاحل بانسان والحق كل فليس
 واما الثانيان فكل لو بدلتنا الكبرى بقولنا لاشئ من الحيوان لاشئ
 والحق لاشئ من الفرس بخارج ومع الاختلاف لا انتاج وان كانتا
 جزئيتين لم يعرف حال اتخاذ البعض المحكوم عليه والبعض المحكوم
 به من الاوسطام فيكون مورد الحدين واحداً لا هذا هو
 الشرط الثاني وهو كلية احد المقدمتين فانها لو كانتا جزئيتين حصل
 الاختلاف الموجب للعقم فانه لا يعرف حال اتخاذ البعض المحكوم عليه
 في الصغرى والبعض المحكوم به في الكبرى من الاوسطام فيخالف
 للحدين ام لا اما توافق الطرفين فكل لو قلنا بعض الحيوان انسان
 وبعض الجسم حيوان والحق كل انسان جسم ولو بدلتنا الكبرى بقولنا
 بعض الفرس حيوان كان الحق السلب وان كانت الصغرى
 سالبة مرفقة والكبرى جزئية لم يعرف حال الاصغر هل لاف الاكبر
 خارج الاوسطام الا هذا هو شرط الثالث وهو ان يكون الصغرى
 سالبة بسيطة لا يلزمها ايجاب والكبرى جزئية لانه لو لاذك يحصل
 الاختلاف الموجب للعقم فانه لا يعرف حال الاصغر المسلوب عن الاوسط
 هل لاف الاكبر خارج الاوسطام لانه لا يصدق لاشئ من الانسان بغير
 وبعض الحيوان انسان والحق كل فرس حيوان ولو قلنا في الكبرى
 الناطق انسان كان الحق السلب مع هذا الاختلاف لا انتاج

وهذه هي الشرايط العامة ثم ان كانت صفري الموجبتين جزئية او
 السلب الجزئية فيها بحيث لا تنفك وكانت الكبرى لها الجزئية
 كلية تعلق الحكم وفي كل مقدمة تجز من الاوسط ولم يعرفها اتحادا
 ام لا والعكس والآخر يتعلق الحكم تجز من من الحدين الاخيرين ولم
 نذكر يعرفا متلافيهما الا هذه الشروط الثلاثة المتقدمة ثابتة
 في الاشكال الاربع على ما بيناه فكانت عامة ثم ان هذا الشكل يشترط
 فيه امران احدهما ان لا يستعمل الجزئية الصفري مع ايجاب
 المقدمتين والثاني عدم استعمال السالبة الجزئية الغير المتعكبة
 اما الاولى فلا بد لو كانت صفري الموجبتين جزئية حصل الاختلاف
 الموجب للعقم اما ان يتعلق الحكم في كل مقدمة تجز من الاوسط
 مغاير لما تعلق به في المقدمة الاخرى فلا يعلم اتحاد الجزئين فان صدق
 بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب لاتحاد الجزئين
 ولو قلنا في الكبرى وكل من حيوان كان الحق السلب لنبينا بينهما
 واما الثاني فلان السالبة الجزئية الغير المتعكبة لو انشغلت
 فيه لكانت ما صفري وكبرى وكلاهما عقيم اما الاولى فلما تقدمت
 في ايجاب الصفري الجزئية من احتمال تعلق الحكم في كل مقدمة
 تجز من الاوسط مع امكان تغايرهما واتحادهما كما يقول بعض
 الحيوان ليس انسان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب لاتحاد الجزئين
 ولو قلنا في الكبرى وكل من حيوان كان الحق السلب لنبينا بينهما

واما الثاني

واما الثاني وهو ان يكون السالبة الجزئية كبرى فانه كل انسان
 وليس كل احساس انسان والحق الايجاب ولو قلنا في الكبرى وليس
 كل سمكة انسان كان الحق السلب والى هذا القسم وهو ان يكون الثاني
 الجزئية كبرى شارب وقوله وبالعكس في الاخر لان الجزئية مع ايجاب
 المقدمتين انما يكون عقيما اذا كانت الصفري جزئية خاصة
 اما اذا اجتمع السلب الجزئية في مقدمة فانها يكون عقيما
 سواء كانت صفري كما تقدم او كبرى كما بينه في قوله وبالعكس
 في الاخر والضرب الاول من موجبتين كلبتين كقولنا كل انسان
 حيوان وكل ناطق انسان والثاني من موجبتين كبراهما جزئية
 ونفيان جزئية لاحتمال ان يكون الاصغر اعم من الاكبر والثالث
 من كلبتين صفراهما سالبة وينفع كلية والرابع من كلبتين كبراهما
 سالبة ونفيان جزئية ايضا لما مر المنهج مقتضى ما تقدم
 من الشرايط خمسة امرها الاول من موجبتين كلبتين ينفع موجبة
 جزئية كقولنا كل ح ب وكل ح ب ينفع بعض ب الاحتمال ان يكون
 الاصغر اعم من الاوسط والا كبر كما نقول كل انسان حيوان و
 كل ناطق انسان ولا يصدق كل حيوان ناطق بل بعضه الثاني من
 موجبتين والكبرى جزئية ينفع موجبة جزئية كقولنا كل ح ب
 وبعض ح ب ينفع بعض ب الثالث من كلبتين والصفري سالبة
 كقولنا لا شيء من ح ب وكل ح ب ينفع سالبة كلية لا شيء من ب

صفري شارب

الى الثاني والرابع يمكن بيان بعكس المقدمتين معا يرجع الى الاول
 وبالعكس الصفري ليرجع الى الثاني وبالعكس الكبري ليرجع الى الثالث
 وكذا الخامس واما السادس فاما يتبين بعكس الكبري السالبة الجزئية
 ليرجع الى الشكل الثالث والسالبة الجزئية لا يعكس الا اذا كانت
 احد الخاصتين فهذه شرط في هذا الضرب كونها احد الخاصتين
 واما السابع واما يتبين بعكس الصفري السالبة الجزئية ليرجع الى الثاني
 ولا يعكس الا اذا كانت احد الخاصتين ثم الشكل الثاني شرط انما
 صدق للدوام على احد المقدمتين او كون الكبري من القضايا المتكئة
 السؤال في هذا شرط انما هو هذا الضرب كون الصفري احد الخاصتين
 متين وكون الكبري عينية عامة او ما هو اخص منها واما الضرب الثامن
 فاما يتبين بالعكس بل بالقلب على ما قلنا والموجه الى العكس النتيجة
 وهي سالبة جزئية لا يعكس الا اذا كانت احد الخاصتين شرط في هذا
 مية ما ذكرنا من الجاهات لينتج سالبة جزئية مشروطة وعينية
 متين لينتج عكسها وبالنسبة الى قياس ما تقدم هذا الطريق
 الثالث هو مختص بما يكون فيه مقدم جزئية على ما بينا مثال في الفرض
 الثاني كاي ب وبعض ا ج يفرض البعض من ا الذي الذي هو شرط
 معناه ولكن فيصدق مقدمتان احدهما كل او الثانية كاي ب فيصدق
 الثانية كبري الصفري لينتج بعض ب ثم يجعلها صفري لا اول لينتج بعض
 ب وهو المطلب واما الخلق في الجميع هذا هو الطريق الرابع

هو ان

وهو انفع الطرق وهو الخلق قد عرفت مرارا مثالا اذا صدق كل
 ج ب وكل ا ج لو لم يصدق بعض ب لصدق لا شيء ب فيجعل كبري
 للصفري لينتج لا شيء من ج او يعكس الى ما يصاد الكبري هـ والنتيجة
 باعتبار الجاهات يكون من الثلاثة الاولى في الثامن عكس ما كانت نتيجة في شكل
 الاول لانها بالقلب يتبدل في ثانيا ان الضرب بالثلاثة الاولى والاخير
 يرجع الى الشكل الاول بقلب المقدمتين ثم عكس النتيجة فاذا المقدمان صادقتا
 الفرضية من الشكل الاول انتجت ما ينتج الاول من الوجهات ثم اذا عكسا
 ما صادقت بنتيجة هذه الضرب فوجب ان يكون نتيجة نتائج هذه الضرب عكس
 نتيجة الشكل الاول بعد قلب المقدمتين مثال اذا صدق كل ج ب يا
 الفرضية وكل ا ج بالاطلاق انتج بعض ب ايحي هو ب لانه بالقلب ينتج
 موجبة كلية ضرورية وهي تعكس مطلقا وصغيفة فكانت هي النتيجة
 وفي الرابع والخامس ينتج بعد عكس كلتي المقدمتين في الشكل الاول
 ايضا هذان ضربان يرتدان الى الاول بعكس المقدمتين معا
 فنتيجة نتيجتهما هي نتيجة الشكل الاول بعد عكس المقدمتين معا
 وفي الاربعه التي قبل الاوليين والسادس والثامن ينتج
 بعد عكس الصفري في الشكل الثاني قد بينا ان هذه الضرب
 يرجع الى الشكل الثاني بعد عكس الصفري فينتجها هي نتيجة
 الشكل الثاني بعد الصفري مثال اذا صدق لا شيء من ج واما
 وكل ا ج بالاطلاق ينتج لا شيء من ب ا د ا لان الصفري تنكسر

كقسطها وينتج من الثاني هذه النتيجة بعينها وفي الخمسة التي
 على الثالث والآخرين ما ينتج بعد عكس الكبرى في الشكل الثالث
 هذه الخمسة يرجع الى الثالث بعكس الكبرى فيكون ينتجها
 نتيجة الشكل الثالث بعد عكس الكبرى مثال كل ج د ا و كل
 ا ب ج بالاطلاق ينتج بعض ب بالاطلاق لان الكبرى بعكس مطلق
 وبصير القيد من الشكل الثالث من صغرى دائمة وكبرى مطلقة
 ينتج مطلقة والصغرى المشروطة والعرفية الخاصان مع الذي
 الضرورية والدائمة في الثلاثة الاولى في الاخير منافضة كما في الشكل
 الاول هذه الضرب الاربع يرجع الى الاول بالقلب الحقيقية
 كبرى هذا الشكل منها صغرى اول وصغرى كبرى وقد بينا ان الصغرى
 الضرورية والدائمة يناقضان الكبرى والعرفية والمشروطة الخاصان
 فهما الكبرى الضرورية والدائمة يناقضان الصغرى والعرفية و
 المشروطة الخاصين لانها في الاول والكبريات الكلية وهما
 على الثاني والسادس والثامن اذا كانت مشروطة وعرفية خاصين
 انتجت مع اي صغرى اتفقت مطلقة عامة سالية كما في الشكل
 الثاني الضرب الخمسة التي هي غير الثاني والسادس والثامن
 وهي التي كبرياتها كلية اذا كانت كبرياها الاحتماليتين انتجت
 اية صغرى اتفقت مطلقة عامة سالية كما قلنا في الشكل الثاني
 مثلا اذا صدق كل ج د ا ب ا و كل ج د ا ب ا د ا ب ا ينتج لا شيء

ب بالاطلاق

ب بالاطلاق العام والاصدق بعض ب ا د ا ب وهو يافضل الكبرى
 على قلنا في الشكل الاول فانتج منها في شكل لا ينتج في اخر الحكم
 للنتج وما ينتج على وجهين فان كانا اعم واخص الحكم للاخص وذلك
 كالصغرى المطلقة مع الكبرى الخاصتين في الضرب الثاني فانها ينتج
 بحسب الرد الى الشكل الاول مطلقة عامة وبحسب الرد الى الشكل الثاني
 وجودية القياس للمنفذ اورد الى الشكل احدى الطرق المذكورة
 من القلب وعكس المقدمتين وعكس احدهما وانتج نتيجة ثم اذا
 المغير ذلك الشكل لا ينتج شيئا أصلا فينتج ذلك القياس هو الذي
 انتج عند الرد الى الشكل المنتج مثال الضرب السابع لا يمكن بيانها
 بالرد الى الثاني بعكس صغرى ا و ا د ا ب ا ب و لورد المغير
 عقبا فالحكم للثاني المنتج اما لو لم يكن انتج على وجهين بان رد الى
 شكلين مثلا فان كان بين الوجهين مجموع وخصوص فالأخص لاخص
 كقول كل س ب بالاطلاق وبعض ب ا د ا ب ا فانتج بطلقة
 عامة بالرد الى الشكل الاول وبحسب الرد الى الثالث فيضبط الصغرى
 المطلقة والكبرى الحبيبة الادمية وينتج حبيبة وجودية دائمة
 لكن الكبرى بعكس حبيبة لا دائمة وهي اخص من المطلقة العامة
 فكانت هي النتيجة وان لم يكن كذلك والحكم لما ذكرتهما
 ان اختلاف الكبرى ومشروطة الخاصة في الضرب الاول مع
 الصغرى الضرورية فانها ينتج بالرد الى الشكل الاول مطلقة

عامة موجبة وبالنظر الى الكبرى مطلقة عامة سالبة فيكون
مطلقة عامة سالبة وجوبية في البعض هذا هو القسم الثاني
وهو ان يكون بين الوجهين عموم ونصوص فلا يخلف اما يختلفا
بالكيف او يختلفا فان كان الاول في الاضمار بالتركيب من الوجهين
مثاله الكبرى المشروطة الخاصة في الضرب الاول والصغرى
ضرورية كقولنا كل ج ب بالضرورة وكل ا ج بالضرورة مادام ا لا
دائما فانه بحسب الرد الى الشكل الاول القلب ينتج مطلقة عامة
جزئية ولر قال مطلقة وصفية بدل قوله مطلقة عامة كان له
لان نتيجة الشكل الاول ضرورية وهو انعكس الى الوصفية نظر
الى الكبرى ينتج مطلقة عامة سالبة كلية لاننا قد بينا ان الكبرى
في مثل هذا الضرب اذا كانت إحدى الخاصيتين ينتج مطلقة
عامة سالبة مع اى صغرى تفقت واذا ضمننا هذه السالبة
الى ما تقدم من المطلقة العامة الموجبة كانت النتيجة مطلقة
عامة سالبة كلية وجوبية في البعض وهذه النتيجة مخالفة
للمقدمتين في الكيف لانها سالبة والمقدمتان موجبتان
ومع الصغرى الممكنة فانها ينتج بحسب الشكل الاول ممكنة عامة
موجبة جزئية وبالنظر الى الكبرى مطلقة عامة سالبة كلية
فيكون النتيجة مطلقة عامة سالبة كلية وجوبية لا ضرورة
في البعض وكلنا النتيجةين مخالفا الكيف للمقدمتين

هذا مثال

هذا مثال اخر للقسم الثاني مع الاختلاف ايضا وهو الصغرى
مع الكبرى المشروطة الخاصة في الضرب الاول مثال كل ج ب
بالامكان وكل ا ج مادام ا دائما فانه ينتج بحسب هذه الشكل
الاول القلب ممكنة عامة موجبة جزئية لان القلب يحصل
قياس من الاول صغرى مشروطة خاصة وكبره ممكنة و ينتج
ممكنة ينعكس ممكنة جزئية عامة هي قولنا بعض ج ب بالامكان
وبحسب النظر الى الكبرى ينتج مطلقة سالبة كلية كانه مخالفا
الكلية من ان الكبريات الكلية في هذا الشكل اذا كانت إحدى
الخاصتين ينتج مع اى صغرى تفقت مطلقة عامة سالبة
كافى الشكل الثاني واذا ركبنا هذه السالبة مع الممكنة لقاية
بالرد الى الاول حصلت النتيجة مطلقة عامة سالبة كلية وجوبية
لا ضرورة في البعض وهذه النتيجة ايضا مخالفة للمقدمتين
في الكيف كافي النتيجة الاولى والصغرى الوجوبية
في الضرب الثالث مع الكبرى المشروطة الخاصة فانها ينتج
بحسب الاجاب اللازم للصغرى والرد الى الشكل الاول مطلقة
عامة موجبة وبالنظر الى الكبرى مطلقة عامة سالبة كلية
ويكون في النتيجة مقيدة بان يصدق الوجودي في بعضها
بعضها هذا مثال اخر للقسم الثاني مع الاختلاف في الوجهين
بالكيف ايضا وهو ان يكون الصغرى وجوبية في الضرب الثالث

من هذا الشكل والكبرى مشروطة بالخاصة من الاشياء من
 لا داعي لكل ارجح بالضرورة ما دام الاداء ما ينبغي بحسب الرد الى
 الاول بالقلب ان يحصل الكبرى صفري والاحتياج باللازم الصفري
 وكبرى موجبة جزئية مطلقة عامة لان الصفري يستلزم كل
 ج ب بالاطلاق العام فيجعل الكبرى للصفري ويحصل قياس
 من موجبتين كلتيهما صفرا مشروطة خاصة وكبراه مطلقة
 في الاول وينبغي موجبة كلية مطلقة ينعكس موجبة جزئية مطلقة
 عامة وبحسب الكبرى مطلقة عامة سالية كلية لانه قياس كبراه
 كلية مشروطة خاصة وعندها فبفتح مع اي صفرا اتفقت
 مطلقة عامة سالية كلية كالشكل الثاني واذا اخبرنا هذه النتيجة
 الى الموجبة الجزئية المطلقة كانت النتيجة سالية مطلقة عامة
 وجردية لا داعية في البعض واليه اشار بقوله ويكون هي النتيجة
 مقيدة بان يصدق الوجودي في بعضها واما ان لم يتحققا
 فالحكم ظاهر وذلك كالصفري المذكور مع الكبرى للضرورة فانما
 ينبغي بحسب الاحتياج المذكورة في الشكل الاول والثالث مطلقة
 موجبة جزئية مخالفة للصفري كفاو للمقدمين كما وقر عليه
 بينهما عدل ذلك هذا هو القسم الثاني من القسم الثاني وهو الذي
 يكون المنفرد على وجهين ولا يكون بينهما عموم وخصوص وليس
 اختلاف بالقياس حكم ظاهر وذلك كالصفري للوجودية مع الكبرى

الكبرى

الضرورة كقولنا لا شيء من ج ب لا داعي لكل ارجح بالضرورة فانما ينبغي
 بحسب الاحتياج الذي في الصفري بالرد الى الشكل الاول والثالث
 مطلقة عامة موجبة جزئية فان الصفري يفتقر لكل ج ب بالاطلاق
 فاذا جعلناه كبرى لكبرى حصل قياس في الشكل الاول صفرا جزئية
 وكبراه مطلقة موجبتان كلتيهما وينبغي مطلقة عامة موجبة كلية
 وينعكس الى مطلقة عامة موجبة جزئية هذا بحسب الرد الى
 الثالث فلا ينعكس الكبرى للضرورة الى المطلقة وصفية ويجعل
 الموجبة التي ينضمها الصفري صفري هكذا كل ج ب بعض ارجح
 حين هو ينبغي بعض ب بالاطلاق العام وهي النتيجة التي نتجها
 هذا الضرب بحسب الرد الى الاول وهذه النتيجة مخالفة للصفري
 كفا لانها موجبة والصفري سالية وللمقدمين كما لانها جزئية
 وللمقدمين كلتيهما سائر الاقترانات المولفة من الشرطيات
 فنتذكر في جزء امانام او غير تمام في احدى المقدمتين تام الاخرى
 لما فرغ من البحث عن الاقترانات الخمسة شرع في الاقترانات الستة
 اقسامها خمسة لانها امانان يالف من المتصلات والمنفصلات
 او من خلطينهما او من المتصلات والحليات لهما من المنفصلات
 الحليات ولما كانت الشرطيات مألوفة بالقياس انفس القياس
 المولفة عنها الى اقسام ثلثة لان المقدمتين امانان فنتذكر في جزء تمام
 من المقدمتين كقولنا كل ا كان ا ب ج وكل ا كان ج د فكل ا كان

ور
 سميها

دة قدروا ما يشركا في جزو زمام منها كقولنا كلما كان ابيض داما ان
 يشركا في جزو زمام من احدهما غير زمام من الاخرى كقولنا كلما كان ابيض
 او كان سرج قدروا كلما كان زنج ط و هو ما يتحقق اذا كان احد الطرفين
 متين شرطية مركبة من شرطية وغيرها اما من المتصلات فالاول
 فيالف على هيئة الاشكال الخلية وينبع منها الضرورة لتعريف النتيجة
 بحسب باخذ الجهات في اللزومات والاتفاقيات فليكن الحدوي
 ولا يخالفها في شرط ولا بيان القسم الاول وهو الذي يكون المشترك
 جزءا تاما من المقدمتين اذا عبرت المتصلات للضرورة فان ضرورية النتيجة
 منها ضرورية للجهات التسعة عشر لان المشترك كان تابيا في الصغرى
 تاليا في الكبرى فهو الشكل الاول كقولنا كلما كان ابيض وكلما كان احمر
 زوان كان تابيا بينهما فهو ثانيا كقولنا كلما كان ابيض وكلما كان احمر
 اذا كان زنج اوان كان مقدما بينهما فهو ثالث كقولنا كلما كان ابيض
 وكلما كان اب زنجوان كان مقدما في الصغرى تابيا في الكبرى فهو
 الشكل الرابع كقولنا كلما كان ابيض وكلما كان زنجاب والنتيجة في هذا
 القسم هي النتائج في الجهات والبيان ما تقدم من العكس والخلو
 الا فرأى على قياس الجهات ثم ان كانت المتصلات لزوميتين كانت
 النتيجة لزومية لان اللازم وان كانتا اتفاقيتين كانت النتيجة
 انفاية وكذا ان كانت احدهما على تفصيل سبابة وان كانتا انفايتا
 فليكن الحدوي حتى ان بعض من قياسيها لان المطبق من القياس

مقالا

نسبة الاكبر الى الاصغر بالاجاب السلب ههنا يجب ان يكون النسبة
 معلومة قبل الترتيب فلا يكون القياس متبعا للمطلوب فلا يكون تابيا
 وشرائط النتائج ههنا شرايط الجهات كالجواب للصغرى وكذا الكبرى
 في الاول وكذا في الاشكال وقيل ان اللزومات لا ينفج منطلة
 لان ملازمة الكبرى يحصل ان لا ينفج على تقدير ثبوت الصغرى مثلا اذا
 قلنا كلما كان هذا اللون سوادا وبياضا كان سوادا وكلما كان سوادا
 لم يكن بياضا وجوابه ان الاوسط ان وقع في الصغرى كوقوعه في
 الكبرى ادى الى الجهة التي بها يستلزم الاكبر لمزنت النتيجة ضرورة والا
 فلم يكن مشتركا وبياضا في المثال المذكوران السواد في الكبرى وقع في
 المضاد للبياض وفي الصغرى المعنى الجامع له وللمضاد لم يبق للملازمة
 مع الاصغر فالحلل اذ وقع بسبب عدم اشتراك الاوسط لا بسبب العارضة
 التابع واذا ارتفع المحلل ارتفع العارض اورده بعض المنطقيين
 اعتبارا على المالمف من اللزومات وتقرير ان الكبرى حكمها فيها
 بلازمة التالى للقدم في نفس الامر وذلك لا يستلزم ثبوت الملازمة
 على تقدير ثبوت الصغرى فلا ينبغي الى الصغرى في مقدم الكبرى فلا
 يحصل النتائج مثلا كلما كان هذا اللون سوادا او بياضا كان سوادا
 وكلما كان سوادا لم يكن بياضا ولا ينفج كلما كان سوادا او بياضا لم
 يكن بياضا لان كلما كان سوادا او بياضا كان بالضرورة لا يستلزم
 المركب جزء والجواب ان الاوسط وقع في الصغرى كوقوعه في الكبرى

واذا وقع



حتى يكون في الصغرى مستلزما التالي الكبرى كما وقع في الكبرى
 لهذا الاوسط وانج القياس الضرورية وسقط السوال الثاني
 على جواز انتفاء الملازمة على تقدير مقدم الصغرى وذلك
 لا يتناقض ههنا وان لم يقع في الكبرى على الجهة التي وقع عليها في
 الصغرى لم يكن الاوسط محذورا فلا يحصل قياس وكلاهما قياس
 اتخذ الاوسط فيه والمثال الذي ذكره المظهر اذ وقع على الوجه
 الثاني ويبيانه ان السواد لما خوفي في الى الصغرى كان بالمعنى
 الجامع للبياض والمماخوفي في مقدم الكبرى كان بالمعنى المضاد
 فلما اختلف الاوسط لم يلزم النتيجة فلم يلزم ملازمة الأكبر
 للصغرى لعدم الاستنتاج امكن ان لعدم اتحاد الاوسط لان الأكبر
 يحتمل ان لا يصدق على تقدير صدق الاصغر فالخلل وهو عدم الاستنتاج
 في المثال المذكور اذا كان الاوسط في غير محله لا بسبب
 العارض التابع وهو احتمال الكبرى لا يصدق على تقدير مقدم
 الصغرى واذا ارتفع الخلل ارتفع اتحاد الاوسط ارتفع العارض
 اعني عدم الاستنتاج واما المخلوطة فلا ينج منها في الشكل الاول
 الصغرى للزومية موجبتين ولا انتفايتين مختلفتين القياس
 المختلط من اللزوميات والاتفاقيات ان كان في الشكل الاول وان كانا
 موجبتين فالصغرى ان كانت للزومية لم ينج القياس شيئا
 لان الصغرى يدل على ان الاوسط لازم والكبرى يدل على ان

ولم ينج

ولا يلزم من كون اللازم مصلحا كون ملزوما كذلك لجواز كون
 اللازم اعم كما يقول كلما كان الانسان حجرا كان حيوانا لزمية وكلما
 كان حيوانا كان طيرا اتفاقية ولا ينج كلما كان حجرا كان طيرا لزمية ولا
 اتفاقية الصغرى اتفاقية وكانت وان كانت الكبرى سلبية للزومية لم
 ينج القياس ايضا شيئا لان ليس ملازم المصاحب جاز ان يكون مصلحا
 وان لا يكون كقولنا كلما كان الفرس حيوانا كان البياض لونا اتفاقية وليس
 البنية اذا كان البياض لونا كان الفرس حساسا للزومية مع كذب قولنا
 ليس البنية اذا كان الفرس حيوانا كان حساسا للزومية واتفاقية
 ولا في الشكل الثاني السالبة للزومية السالبة في الشكل الثاني اذا
 كانت للزومية لا ينج القياس شيئا سؤالا كانت صغرى وكبرى اما اذا كانت
 صغرى فلا يصدق ليس البنية اذا كان الفرس حساسا كان الانسان
 للزومية وكلما كان الفرس حيوانا كان الانسان زويا اتفاقية مع كذب قولنا
 ليس البنية اذا كان الفرس حساسا كان حيوانا للزومية واتفاقية وكذا
 اذا كانت كبرى لا نأجعل الصغرى كبرى وبالعكس لان المصاحب الشيء
 فلا يكون لازما له ولا لازمة الكبرى ولا في الشكل الثالث الكبرى
 السالبة الكبرى في الشكل الثالث اذا كانت سالبة كان عقما
 سواء كانت للزومية واتفاقية في المختلط منهما لا يصدق كلما كان
 البياض لونا كان الفرس حيوانا اتفاقية وليس البنية اذا كان البياض
 كان الفرس حساسا للزومية مع كذب قولنا ليس البنية اذا كان الفرس

حيوانا كان حساسا لزوميا واتفاقيا لان ما ليس بلزوم للشيء فديقا
او يصاحبا لزمه او ملزوما وهذا اذا كانت لزومية واما اذا كانت
اتفاقية فلا ينبغي صدق كلما كان الفرس حمارا كان حيوانا لزوميا وليس
البنية اذا كان الفرس حمارا كان حساسا اتقايا مع كذب قولنا ليس البنية
اذا كان الفرس حيوانا كان حساسا لزوميا واتفاقيا لانه لا يلزم من كون
الكبريت حار مع الاوسط الذي هو ملزوم للاصفر ان لا يكون حار مع او
ملانما للاصفر ولا في الرابع الكبريت للزومية في مرتبة الاولى من
الصفحة الاتقاية مع الكبريت للزومية في المرتبة الاولى من
الشكل الرابع عظيم كقولنا كلما كان الانسان حيوانا كان ناطقا اتقايا
كلما كان حمارا كان حيوانا لزوميا مع كذب قولنا كلما كان ناطقا كان حمارا
لزوميا واتفاقيا وكذا لوجهنا الكبريت جرمية لان اللزوم للشيء فيكون
معاندا لما يجامعه ولا الاتقاية في الثالث العربي الثالث
من هذا الشكل اذا كانت كراه اتقاية لا ينبغي لانه يصدق ليس البنية
اذا كان السواد لونا كان الفرس حساسا لزوميا وكلما كان الفرس حيوانا
كان السواد لونا اتقايا مع كذب قولنا ليس البنية اذا كان الفرس
حساسا كان حيوانا لزوميا واتفاقيا لان ما ليس بمستلزم للشيء
فلا يجامع مع ملانما ولا الاخيران الظهير الرابع والخامس
من هذا الشكل عظيم اذا كانت إحدى المقدمتين اتقاية والاخرى
لزمية اما اذا كانت الصغرى اتقاية فلا ينبغي صدق كلما كان السواد

لونا

لونا كان الفرس حيوانا اتقايا وليس البنية اذا كان الفرس حساسا
كان السواد لونا لزوميا مع كذب قولنا لانا يكون اذا كان الفرس
حيوانا كان حساسا لزوميا واتقايا لان للصاحب للشيء فلا
يكون ملانما للملازم واما اذا كانت لزومية فلا ينبغي صدق
كلما كان الفرس حمارا كان حيوانا لزوميا وليس البنية اذا كان
الفرس حساسا كان حمارا اتقايا مع كذب قولنا لانا يكون اذا كان
الفرس حيوانا كان حساسا لزوميا واتقايا لان الملزوم للشيء فلا
يجامع لزمه اذا كان كاذبا وكذا لو كانت الصغرى جرمية والبيان
ينبغي اتقاية الباقي من المختلطات من اللزومية والاتقاية في
الاشكال الاربعة فخرج اتقاية وهو الصغرى للزومية في الشكل
الاول اذا كانت الكبريت سالبية والاتقاية اذا اتقيا في الا
اجاب والسالبة الاتقاية في الشكل الثاني وضربا في الثالث
التي كراهها موجهية سواء كانت اتقاية او لزومية والضربا في الاول
من الشكل الرابع اذا كانت كبرها اتقاية والضربا في الثالث اذا
كانت كبرها لزومية اما الاول فلان انشاء الجامعة بين الشيء
واللازم في الصدق يقتضي انهما هما بنية وبين ملزوم واما
الثاني فلان جماعته الشيء مع الملزوم في الصدق يدل على الجماعته
مع اللازم واما الثالث فكا الاول واما الرابع فكا الثاني وكذا
الخامس والسادس كاول والثالث واما النتيجة للزومية

منها فالموجبة منتفعة ويشترط ان لا يكون المقدم كذا يلزم
 يلزم الاتفاقية موجبة المختلط من الاتفاقيات والشرط
 مستحيل ان ينتج نتيجة لزومية موجبة لانه ينفك ان النتيجة ينتج
 احسن المقدمتين وهي الاتفاقية هنا ويجوز ان ينتج لزومية موجبة
 يشترط ان يكون مقدم السالبة صادقا لان صدق الموجبة الاتفاقية
 يستلزم سلب اللزوم بين طرفين وانما اشتراط ان مقدم السالبة
 صادقا لان الموجبة الاتفاقية التي هي ملزمة السالبة اللزومية
 انما يصدق اذا كان المقدم صادقا والوحيد لا حاجة الى هذا الشرط
 لانا اذا جعلنا السالبة اللزومية لازمة للموجبة الاتفاقية فلا
 يصدق الا في موضع صدقها فالطرفان هما طرفاهما لا يقع صدق
 هذا الشرط لانه ثابت وان لم يذكر ودونها ايضا من صغرى
 موجبة لزومية في الشكليات الاخرى بشرط صدق مقدم الصغرى
 السالبة اللزومية قد يصدق بدون صدق الموجبة
 الاتفاقية اذا كان القياس من صغرى موجبة لزومية الصغرى
 وكبرى سالبة اتفاقية اذا كان مقدم صادقا فانه ينتج سالبة
 لزومية في الشكليات الاخرى مثلا اذا صدق كلما كان ابيح د
 لزومية وليس النتيجة اذا كان هنا اتفاقية ينتج قد يكون
 اذا كان ج د فهو لزومية والصدق نفقصة وهو كلما كان
 ج د فهو لزومية وذلك يستلزم صدق فرع ا ب لان ا ب الذي

هو ملزم

هو ملزم بـ ج وصادق فصدق لانه وخرج د فصدق فـ ج
 هو واجب على الصدق في كذب الكبرى هدف هذا الشرط المظهر
 صدق مقدم الصغرى والثاني وهو المشترك في جزء غيرنا من
 كليهما ويشترط ان يكونا موجبتين غير جزئيتين معا ولا يخلو انما ان يقع
 في التاليفين او في المقدمتين او في تالي الصغرى ومقدم الكبرى او
 بالعكس والميزان المشتمل على المشترك بشرط الاول ويكونا على هيئة
 من ينتج من الاشكال ينتج متصل مقدمها مقدم الصغرى وتاليفها
 متصلة من مقدم الكبرى وينتج التاليفين الشرط والمضاد
 اذا اشتراك في جزء غير تام من المقدمتين فلا يخلو عن اقسام اربعة
 احدها ان يكون الاشتراك بين تالي الصغرى وتالي الكبرى كقولنا
 كلما كان ابيح د وكلما كان هـ نكلوط وتاليفها ان يكون الاشتراك
 بين المقدمتين كقولنا كلما كان ابيح د وكلما كان بـ ط فـ هـ وتاليفها
 ان يكون الاشتراك بين تالي الصغرى ومقدم الكبرى كقولنا كلما
 كان ابيح د وكلما كان كـ و ط فـ هـ وتاليفها ان يكون الاشتراك بين
 مقدم الصغرى وتالي الكبرى عكس الثالث كقولنا كلما كان ابيح د
 وكلما كان هـ نكلوط ويشترط في هذه الاقسام الاربعة انما لا يخلو
 معا وكليهما لحدبهما ويشترط في الاول اشتراكا كبيرا على هيئة
 تاليف ينتج من الفئات الاشكال الاربعة ولما اشتراطنا كليت احدي
 المقدمتين بان يكون احديهما جزئية فيحصل كل شكل ثلثة افعا

ما في الحليات وينتج متصل مقدم الصغرى وباليها متصلة
 مقدمها مقدم الكبرى وباليها نتيجة التاليفين التاليين مثالها كان
 ا ب ج د وكلما كان هـ فكل ط يتبع كلما كان ا ب فان كان هـ فكل ج ط لانه
 كلما كان ا ب فان كان هـ فكل ج ط وكلما كان ا ب ج د وكل ط فكل ج ط
 وهو المحط وفرط ط ما ذكرنا في هـ في الشكل الاول وهو في الشكل الثاني
 وفي الثاني يكون نقيضها كذلك لانه المقدمتان بعكس البعض
 الى الاول ويكون المقدمتان في النتيجة وباليها يقضي الى المقدمتين
 وتالي التاليفين نقيض المقدمتين بشرط في القسم الثاني من الاشكال
 الاربعة وهو ان يكون الاشتراك بين المقدمتين بان يكون نقيض
 اعني الجزئين المشتركين على المشترك على نقيض من الاشكال الاربعة
 مثالها كان ا ب ليس كل ا ب وكلما كان ليس كل ب هـ فكل ج ط كلما كان
 ليس ج د فان كان ليس ج ط فكل ا هـ لانفا كاس الصغرى بعكس النقيض
 الى كلما كان ليس ج د فكل ا ب وانفا كاس الكبرى الى قولنا قولنا
 كلما كان ليس ج ط فكل ب هـ فخرج هذا القسم الى القسم الاول وينتج
 ما ذكرناه فالمقدمان في النتيجة وباليها اعني ليس ج د وليس ج ط
 نقيض تالي المقدمتين وتالي التاليفين نتيجة نقيض المقدمتين اعني
 ا ب الذي هو نتيجة ا ب وكل ب هـ وهما نقيض المقدمتين فالاصل
 ان النتيجة متصلة مقدمها نقيض تالي الصغرى وباليها متصلة مقدمها
 نقيض تالي الكبرى وباليها نتيجة نقيض المقدمتين وفي الثالث

نقيض نتيجة المقدمتين
 اي يكون نقيضا لجزئين

والاربعة ان يكون عين الواقعة في التاليف مع عين الواقعة في المقدم
 نقيضه كذلك لانه بعكس تلك المقدمة احد العكسين ويكون النتيجة
 اما كلية تاليها جزئية او بالعكس واما كاسر بشرط في القسم
 الثالث وهو ان يكون الاشتراك بين تالي الصغرى ومقدم الكبرى
 ان يكون عين الواقعة في التاليف مع عين الواقعة في المقدم او مع نقيضه
 على هيئة متحدة واقعة على احد الاشكال الاربعة ليعكس المقدمة
 المشاركة للمقدمة الاخرى في المقدم العكس المستوي ان كانت المشاركة
 بين عين تالي الصغرى وعين مقدم الكبرى وكلما بشرط في القسم الرابع
 ان يكون عين الواقعة في مقدم الصغرى مع عين الواقعة في تالي الكبرى
 او مع نقيضه على هيئة متحدة واقعة على احدى الاشكال الاربعة
 ليعكس المقدم احد العكسين على ما تقدم مثال القسم الاول وهيئة
 الاشراج واقعة بين عين تالي وعين المقدم قولنا كلما كان ا
 فكل ا ب وكلما كان كل ب ج ط يتبع كلما كان ج ا فكل ا ب وكلما كان
 ج ط يتبع كلما كان ج ط افقد يكون ا ذا كان ج ط فكل ا هـ لانا بعكس الكبرى
 جزئية بالعكس المستوي ليرجع الى القسم الاول وهو ان يكون الاشتراك
 بين التاليين وينتج ما ذكرناه مثاله وهيئة الاشراج واقعة
 بين التالي ونقيض المقدم قولنا كلما كان كل ا ب فكل ج ا وكلما كان
 ليس ا ج ط يتبع كلما كان ا ب فان كان ج ط فكل ج هـ لانا بعكس الكبرى
 عكس النقيض المحول كلما كان ليس ج ط فكل ا هـ وينتج ما ذكرناه وهي

متصل كلية مقدم الصغرى واليهما متصل مقدم الكبرى
واليهما نتيجة التاليف بين تالى الصغرى ونقيض مقدم الكبرى فقال
القسم الثانى والشركة بين عين مقدم الصغرى وعين تالى الكبرى
متصل جزئية مقدمها تالى الصغرى واليهما متصل كلية مقدمها
مقدم الكبرى واليهما نتيجة التاليف بين تالى الصغرى ونقيض مقدم
الكبرى مثال القسم الثانى والشركة بين مقدم الصغرى وعين تالى
الكبرى وينتج متصل جزئية مقدمها تالى الصغرى واليهما متصل
كلية مقدمها مقدم الكبرى واليهما نتيجة التاليف بين مقدم الصغرى
وتالى الكبرى كقولنا كلما كان كل ابيح او كلما كان ج ط فكل ج يبيح
فذلكون اذا كان ج او كلما كان ج ط فكل ا ه لا فانه عكس الصغرى له
قولا قد يكون اذا كان ج فكل ا ب ليرجع الى القسم الاول الذى
يقع الشركة فيه بين التاليفين وينتج ما ذكرناه مثله والشركة
بين نقيض مقدم الصغرى وعين تالى الكبرى وينتج متصلة
كلية مقدمها نقيض تالى الصغرى واليهما متصل كلية مقدمها
مقدم الكبرى واليهما نتيجة التاليف بين نقيض مقدم الصغرى
وعين تالى الكبرى مثاله كلما كان ليس كل ا ب ج او كلما كان ج ط فكل
ب يبيح كلما كان ليس كل ج ا فكلما كان ج ط فكل ا ه لا فانه عكس الصغرى
بعكس النقيض ليرجع الى القسم الاول الذى يكون الشركة فيه
بين التاليفين فقد طهر ان النتيجة اما كلية واليهما جزئية كافي

فقط

نتيجة تقدير الاول من القسم الاول وبالعكس وهو ان يكون
متصل جزئية واليهما متصل كلية كافي نتيجة تقدير الاول من القسم
الثانى واما كاسر وهو ان يكون النتيجة كلية واليهما كلى وهو نتيجة
التقدير الثانى من القسمين معا والثالث وهو المشترك في
جزء تام في احدهما غير تام في الاخرى ويكون ذات التام بسيطة
والاخرى مركبة مثله يكون الاول من حليتين والاخرى غير مقدم
حليته وتالى متصلة ليكون المشترك جزء من الاول جزء من الاخرى
وباقي الشروط كما سر واذ عرفت الاصول فعليك البيان وابداء الامثلة
ولك ان تركيبة بعد اخرى هذا القسم الثالث وهو ان يكون
المشترك جزء تاما ومن احدهما مقدم متين غير تام من الاخرى كقولنا
كلما كان ا ب فكلما كان ج ا ه فكلما كان ه ج ط فكلما كان ا ب
فكلما كان ج ا ه ج ط فكلما كان ا ب فكلما كان ج ا ه ج ط فكلما كان ا ب
المقدمة البسيطة مع الشرطية التى هي جزء من المقدمة المركبة على
تاليف منتج من حد الاشكال الاربعه واذ عرفت الاصول فعليك
البيان وابداء الامثلة للاقسام التى يذكرها ولشان تركيبة بعد
اخرى لان المقدمة البسيطة اذا كانت مركبة من شرطيتين احدهما
بسيطة والاخرى مركبة وعلى هذا القياس كقولنا كلما كان كاسر
ا ب ج فكلما كان ه ج ط فكلما كان كاسر ا ب ج فكلما كان كاسر
ول فكل ج يبيح كلما كان كاسر ا ب ج فكلما كان كاسر ا ب ج فكلما كان كاسر

فلزم واعلم ان الشرطية التي هي جزء الشرطية التي هي الشرطية
 المركبة يجوز ان يكون متصلة وان يكون منفصلة وعلى كل
 التقديرين فلو انما تالي الصغرى ومقدمها فالاقسام ثمانية
 الاشكال الاربع تنعقد في كل قسم منها مثال المتصلة الجزئية
 مع التالى قولنا كل ك ان ا ب فكل ك ان ج ط فمركب كل ك ان هـ فرك
 ل ينتج كل ك ان ا ب فكل ك ان ج ط فرك ل وقد مضى ذكر مثاله
 والشركة مع المقدم كل ك ان كل ك ان هـ فرك ل او كل ك ان هـ فرك
 ل ينتج قد يكون اذا كان ج ا فكل ك ان هـ فرك ل مثال من منفصلة
 الجزئية والشركة مع التالى كل ك ان هـ فرك ل اما ا ب ا ج او كل ك ان
 ج ا ب ج ط ينتج كل ك ان هـ فرك ل لم يكن ا ب ج ط مثال والشركة مع
 المقدم كل ك ان د ا اما ا ب ا ج ا د فرك ل ا ج ا ب ج ط ينتج
 قد يكون اذا كان هـ فرك ل لم يكن ا ب ج ط وجعلك بيان باقى الاشكال
 واما المؤلفات من المنفصلات فالشرطية ايجاب المقدمتين
 وان لا يكونا معا جزئيتين ولا مانع للجمع ولكن اجزاء ثنتين
 فقط ولا يكون في هذا التاليف بين حدى النتيجة ولا بين المقدمتين
 امتياز بالاطبع فلا ينافى اشكال اذا جعل احدهما صغرى يكون
 النتيجة بحسبها هذا هو القسم الثانى من الاقسام الخمسة
 وهو المؤلف من المنفصلات وافسام ثلثة ايضا لان المشترك
 اما جزئيا تام من كل واحدة من المقدمتين او غير تام منهما او تام من

اجزائهما

احدهما

احدهما غير تام من كل واحدة من المقدمتين او غير تام منهما او
 من احدهما غير تام من الاخرى ويشترط للجمع ايجاب المقدمتين
 كليتا احدهما وان لا يكونا متناقضين اما بيان الشرط الاول والثانى
 عقبان الصديق قولنا ليس الميتة اما ان يكون هذا الشيء انسانا او
 وليس الميتة اما ان يكون هذا الشيء حيوانا او باطعام التلادم ولو
 بدلنا الكبرى بقولنا ليس الميتة اما ان يكون حيوانا او فربما حصل
 التعاند وكذا ان كانت احدهما سالبة لصديق قولنا د ا اما ان يكون
 هذا العدد زوجا او فردا وليس الميتة اما ان يكون فردا او عددا مع
 ولو بدلنا الكبرى بقولنا ليس الميتة اما ان يكون فردا او غير متقسم
 بمساويين ثبت التعاند واما الثانى فلا ينافى من جزئيتين اما
 الثالث فلهصول التلادم نارة والتعاند اخرى فانه يصدق اما ان يكون
 هذا الشيء انسانا او حجرا واما ان يكون حجرا او باطعام التلادم ولو
 بدلنا الكبرى بقولنا اما ان يكون حجرا او فربما ثبت التعاند
 الحق جواز استنتاج مانع للجمع متصلة جزئية من هـ فيضى الطرفين
 لا استلزام الاوسط نقض كل واحد من الطرفين وانما هما المطلق
 من الثالث اعرفت هذا فنفر من المنفصلتين كل واحدة
 منهما ذات جزئيتين فقط فنقول لا يكون في التاليف متباينين
 حدى النتيجة ولا بين المقدمتين على ما بل وصفا لما تقدم من علم
 الامتياز بين اجزاء المنفصلة ولا يميز فيه شكل عن شكل بل اذا

جعلنا احدى المقدمتين صغرا والاخرى كبرى حصلت النتيجة
 بان يكون مقدمها من الصغرى واليهام من الكبرى اما المشتركة
 في نامتين فالمولفة من حقيقتين لا يفيد حكما الوجه اتخاذ اثنتين
 او تلاتينهما وينتج من عين كل واحد منهما ونقيض الاخر حقيقة
 هذا هو القسم الاول من الاقسام الثلاثة وهو ان يكون
 المشترك في جزئه تاما من المقدمتين واقسامه ستة اولها
 ما يتا لفرع من فصلتين حقيقتين وقد ذهب الشيخ ابو علي
 الى انه لا ينتج لان الطرفين اعني الاصغر والاكثر لا بد وان يتحدوا
 بتلازم لان الاوسط ان كان نقيضا لهما اتحدوا وان كان لا يتا لهما
 لاحدهما او لهما معا تلازموا اذا وجد اتحاد الطرفين او تلازمهما
 استحالة التعاند بينهما والمتاخرين استيعوا منه متصلة مؤلفة
 من عين الاصغر والكبر والمقدم انهما كانا او المنفصلة للآخر
 لهذه المتصلة وهي الحقيقة المولفة من احد الطرفين ونقيض
 الاخر لا تحال الجمع بين الشئ ونقيض لازمه المساوي والخلو
 عنهما وهي متصليتان حقيقتان وكذلك ينتج مانع الجمع ومانعة
 الخلو بالمعنى الاعم والمطلوب استنتاج الحقيقة المولفة من عين احد
 الطرفين ونقيض الاخر كقولنا العدد اما زوج او فرد واما
 ان يكون فردا او مقسما بنفسا وبين فانه ينتج اما ان يكون زوجا
 او غير نفسه بنفسا وبين وينتج ايضا اما ان لا يكون زوجا او يكون

وينتج ايضا اما

ل

مقسما بنفسا وبين لا يستلزام المقدم الاول كما كان العدد زوجا
 لم يكن فردا واستلزام الثانية كلما لم يكن فردا كان مقسما
 بنفسا وبين وبالعكس وهو يستلزم ما قلناه والمولفة الصغرى
 ينتج من عين جزء مانعة الجمع ونقيض جزء مانعة الخلو مانعة الجمع
 ومن نقيض ذلك وعين هذا مانعة الخلو كلما لم يكن
 كليتين والآخرية الاقسام الخمسة الباقية وهي المولفة
 من مانعة الجمع والحقيقة والمولفة من مانعة الجمع ومانعة الخلو
 والمولفة من مانعة الجمع والمولفة من مانعة الخلو ومانعة الجمع
 والمولفة من مانعة الخلو ومانعة الجمع والمولفة من مانعة الخلو
 هي منفصلتان احدهما مانعة الجمع من عين جزء مانعة الجمع
 ونقيض جزء الاخرى والثانية مانعة الخلو من نقيض جزء مانعة
 الجمع وعين جزء الاخرى فانه اذا صدق دائما اما ابا او اما ب
 الجمع وداعا اما ج او هـ مانعة الخلو ينتج دائما اما ابا واللب
 او هـ مانعة الخلو لان مانعة الجمع يستلزم كلما كان ابا لم يكن ج
 او مانعة الخلو يستلزم كلما لم يكن ج لم يكن ج انه روحا ينتج
 كلما كان ابا فردا وهو يستلزم المنفصلتين وكذا اذا كانت احداهما
 حقيقة والاخرى مانعة الجمع او مانعة الخلو لا يستلزام صدق
 الحقيقة لحددهما ويكون النتيجة كلية في الاقسام الثلاثة ان كانت
 المقدمتان كليتين وجزئية ان كانت احدى المقدمتين جزئية

اب او كل ط او كل ج او الثانية دائما اما كل ج او بعض ط او كل ط
 الرابع ان يشارك كل واحد من جزئي احدهما كل واحد من جزئي
 الاخرى كقولنا دائما اما كل اب او كل ج ب و دائما اما كل ب ط او
 كل ب هـ فيج اما كل ط او كل هـ او كل ج ط او كل ج هـ الخامس ان يشارك
 احد جزئي احد المقدمتين احد جزئي الاخرى والجزء الاخرى في
 الاخر من الاول والاخر من الاخرى كقولنا دائما اما ان يكون كل اب ط
 وكل ج او دائما اما كل ب او كل ط فيج اما كل هـ او كل ب ط او كل
 باعتبار مشاركة اب لكل ب والثانية اما كل ج ط وكل ب او كل
 ب ج باعتبار مشاركة ج الكل ط والثاني والثالث مختلفان باختلاف
 المقدمتين القسم الثاني من هذه الانام وهو الذي يشارك
 فيه احد جزئي احد المقدمتين كل واحد من جزئي الاخرى فيقسم
 قسمين احدهما ان يكون الجزء المشارك لكل واحد من الجزئين جزء
 من الصغير والجزءان المشاركان لجزءان الكبير والثاني ان يكون
 بالعكس من ذلك فيكون الجزء المشارك لكل واحد من الجزئين جزءا
 من الكبير والجزءان المشاركان لجزءين للصغير والقسم الثالث
 وهو ان يشارك احد جزئي احد المقدمتين احد جزئي الاخرى
 فقط والجزء الاخر منها يشارك كل واحد من جزئي الاخرى على نوعين
 ايضا احدهما ان يكون جزئي الصغير يشارك كل واحد من جزئي
 الكبير والجزء الاخر من الصغير يشارك احد جزئي الكبير والثاني

دائما

ان يكون احد جزئي الكبير يشارك كل واحد من جزئي الصغير
 والجزء الاخر من الكبير يشارك احد جزئي الصغير والنتيجة
 يكون ذات اربعة اجزاء بحسب اقترانات الممكنة يشتمل بها في الاول
 قريته واحدة وفي الثاني والخامس قريتان وفي الثالث ثلث قريتين
 وفي الرابع اربع قريتين على النتائج المحلية وبقي الاجزاء شتمل على
 اجزاء المقدمتين التي لا يتناول ويكون النتيجة مانعة المحلولة
 من كليتين والافترية النتيجة في هذه الاقسام الخمسة يكون
 ذات اربعة اجزاء على ما يبينه في الاصل وذلك بحسب اقترانات
 الممكنة ففي القسم الاول احد اجزاء النتيجة نتيجة التاليف وهو قريته واحدة
 بين كل ج او كل ط والثانية الاخر الباقية هي الاجزاء التي لا اشتراك فيها
 وفي القسم الثاني والخامس قريتان ففي الثاني بين كل ج او بين كل ط
 وبين كل ط وفي الخامس بين كل اب وكل ب وبين كل ج او كل ط وفي القسم
 الثالث ثلث قريتين بين كل اب وكل ط او قريته اخرى بين كل ج او كل
 ط وقريته ثالثة بينه وبين او في الرابع اربع قريتين احدهما بين
 كل اب وكل ط والثانية بينه وبين كل ب والثالثة بين كل ج وكل
 ب والرابعة بينه وبين كل ب وهذه النتائج كلية ان كانت المقدمات
 كليتين وجزئية ان كانتا احدهما جزئية واما المشتركة في تمام
 تام فيكون احدهما مثلاً من كليتين والاخرى من حلية ومنفصلة
 النتيجة من حلية ومنفصلة هي نتيجة المنفصلتين اعني الاولى وجزئ

يشتمل على

من

من

القريتين

الاخرى وهي الحقيقة البسيطة ذات ثلثة اجزاء والشرائط كما مرت
 هذا هو القسم الثالث وهو ان يكون الاشتراك في جزء تام
 من احد المقدمتين غير تام من المقدمة الاخرى ويجب ان يكون اجزاها
 ابسط من الاخرى مثلا يكون البسيطة مؤلفة من جملتين والمركبة
 مؤلفة من جملة ومنفصلة والنتيجة منفصلة مؤلفة من جملة ومنفصلة
 هي نتيجة المنفصلتين اعني المنفصلة الاولى وجزء الاخرى كقولنا
 دائما اما ان يكون ابا وج او دائما اماه واما ان يكون اما ابا او
 ج او هذه النتيجة الحقيقة منفصلة بسيطة مركبة من ثلثة اجزاء
 الجزء الغير المتساوي والجزان الباقيان هما نتيجة المنفصلتين والنتيجة
 كما مرت من وجوبها بما لم يقدس وكما هي حقيقة في ما هي
 ويحتمل ان وان لا يكونا مانعة في جميع وكليتي احدهما وشرائط الاشتراك
 في كل شكل ثابتة هذا بين المقدمة البسيطة والمنفصلة التي هي جزء الحقيقة
 المركبة واما المؤلفات من المنفصلات والمنفصلات فالمشتركة
 منها في ثلثين اربعة اصناف لان الاشتراك يكون اما في مقدم المنفصلة
 او في تاليها وهي اما صغرى وكبرى هذا هو القسم الثالث من افان
 القياسات الشريطة وهو المؤلف من المنفصلات والمنفصلات افان
 ثلثة الاول ان يقع الاشتراك في جزئين تامين من المقدمتين افان
 اربعة لان المنفصلة اما ان يقع صغرى وكبرى وعلى كلا التقديرين
 فالشركة اما في مقدمها او تاليها ولا ينتج من منفصلة سالبة لان

طويل

التي

للجزئين وينتشر في سالبية الاتفاق عند المقدم يمكن ردّها الى جنة
 ليزنهما من جنسها شرط هذا القسم اسر ثلثة احدها ان يكون
 المنفصلة موجبة والثاني كلية احوى المقدمتين والثالث ان يكون
 مقدم السالبة الاتفاقية صادقا يمكن ردّها الى موجبة اتفاقية
 مؤلفة من المقدم وبقيت التالى ضرورة ان السالبة الاتفاقية
 اذا كان مقدمها صادقا كان تاليها كاذبا فيصدق نقيضه ولا يرب
 في الشرط الاول التفصيل فان المنفصلة ان كانت مانعة التجميع لم ينتج
 وهي سالبة للاختلاف اما توافق الطرفين رد الانسان مع الناطق
 بتوسط الحيوان يقول كلما كان هذا انسانا فهو حيوان والبيسة
 اما ان يكون حيوانا او ناطقا واما مع النعا فلا يولد لنا الكبرى فيقول
 ليس البيسة اما ان يكون حيوانا او ناطقا وان كانت مانعة التلويح
 منفصلة مانعة التلويح لا تستلزم جواز التلويح عن الشيء واللازم جواز
 التلويح عنه وعن المعلوم فاطلاق المعلوم بان المنفصلة لا ينتج اذا كانت
 سالبة محمول على هذه التفصيل والنتيجة من كل صنف في سنة
 وتكون فرينة الصروب النتيجة في كل صنف من هذه الاصناف
 سنة وتكون ضربا لان المنفصلة اما الزومية او اتفاقية وعلى كل
 التقديرين في اما موجبة او سالبة وعلى تقادير الاربعة في اما
 كلية او جزئية فكل ثمانية والمنفصلة اما حقيقة او مانعة التجميع
 او مانعة التلويح وعلى التقديرات الثلثة في اما كلية او جزئية فالانصاف

والنتيجة على

سنة ففقه ثمانية واربعون مريا لكن يسقط منها ما يتالف
جزئيتين وهي ثلثا عشر مريا يبقى المنتج سنة وثلثين مريا بلغنا
ما جازناه نحن من كون المنفصلة المانعة الخلو سلبية من عدم الضرر
على هذه مثال يقع الاشتراك في دفع نال المنفصلة وهي صغر قولنا
كلما كان ابي فكلج او دائما اما كلج او هز مائة الجع ينج كلما كان
ابي فليس هو استلزام المنفصلة كلما كان جع الذي يمكن من مثاله
والمنفصلة كبرى دائما اما ابا وج او كلما كان هز فكلج ابي كلما
كان هز لم يكن ابي مثاله والشركة مع المقدم والمنفصلة صغر كلما
كان جع اقاب فدا دائما ابا ج او هز مائة الجع ينج قد يكون اذا
كان ابي فليس من الاقتران المنفصلة اللازمة للكبرى مع الصغر
من الثالث وانما هما المظم مثاله وهي كبرى دائما اما ابا وج او
كلج اذ نرى ينج قد يكون اذا لم يكن ابي هز فكلج ان تعميم
الانعام فان هذه اصولها والنتائج يكون من الجنبين كلية
ان كانت من كليتين والبيان يرد ما الجنب واحد سهل
النتائج في هذا القسم يكون متصلة كما ذكرنا وذلك بان يرد المنفصلة
الى المنفصلة اللازمة لها ويضمها الى المنفصلة لينتج ما ذكرناه وتلك
منفصلة بان يرد المنفصلة الى المنفصلة اللازمة لها ويضمها الى
المنفصلة الاخرى لينتج منفصلة مثالا فانا قلنا في المثال الاول ان
النتيجة كلما كان ابي فليس من حيث ردنا المنفصلة الى المنفصلة

ولوردها

ولوردها المنفصلة الى المنفصلة قلنا ان المنفصلة يلزمها دائما
ابا وج اما مائة الخلو ويضمها الى الكبرى وهي دائما اما ابا ج او هز
دا دائما اما ابا ج او هز فانا قلنا ان القياس المركب من مختلفتين
مانعة الجع من عين جزء مانعة الجع وعين جزء مانعة الخلو وهكذا
بقي الاقسام اذ اعرفت هذا فالنتيجة من الجنبين اعني من المنفصلة
او المنفصلة يكون كلية ان كانتا لمقدمتان كليتين وان كانت
احدهما جزئية كانت النتيجة جزئية والبيان للنتائج يرد الجنبين
الجنب واحد سهل كلما قلنا انه يرد المنفصلة الى المنفصلة يصير
الاقتران من متصلتين او يرد المنفصلة الى المنفصلة ويصير
من منفصلتين وقد يمكن البيان بغير ذلك كما يقول في القسم الاول
ان جع اللازم لما عانده في الصدق كان ابا للزوم معاندا له
اذ لو جاعه في الصدق لما عاندا اللازم هذا في نتائج المنفصلة
ولو اردنا نتائج المنفصلة قلنا لما كان وضع الملزوم يستلزم وضع
اللازم وكان اللازم معاندا لغيره في الصدق وكان مجرد احد
المتعاندين يستلزم انتفاء الاخر كان وضع الملزوم يستلزم انتفاء
الاخر فيصدق كلما كان ابي فليس من هو المظم وكذا في باقي الأسئلة
والشركة وغير ثابتهن ايضا اربعة اصناف يرد المقدمتان
الى احد الجنبين ليرتد الى ما سوي يعرف من ذلك حالها مظاهرو
القسم الثاني من اقسام القياس المؤلف من المتصلات والمنفصلات

وهو ان يكون المشترك غير تام من كل واحد من المقدمتين وانما
 ايضا رتبة لان المشترك اما ان يكون جزء من التام المتصل او من
 وعلى كل تقديرين فالمصلحة اما صغرى وكبرى فالاقسام اربعة احدها
 ان يكون المشترك في التام والمصلحة صغرى مثله كما كان ا ب ك ح ا
 ودانما اما ك ح ط و ه ز هانفة الخلو فيخرج كلما كان ا ب ك ح ا
 فكلما لم يكن ه ز في ك ح ط لان المنفصلة يلزمها كلها لو يكن ه ز في ك ح ط
 لان المنفصلة يلزمها كلها لو يكن ه ز في ك ح ط و بين ح ط و ه ز ح ط هانفة
 في المنفصلين اذا اشتركا في جزء غير تام بينهما هذا اذا وردنا المنفصلة
 الى المنفصلة ولو عكسنا الحال بان وردنا المنفصلة الى المنفصلة فيخرج
 اما ان لا يكون ا ب و ك ح ط او لا يكون ا ب و ك ح ط او لا يكون ا ب و ك ح ط
 اما ك ح ط و اما ك ح ط ا فمزع على ما بين في المنفصلين المشتركين في جزء
 غير تام منهما الثاني ان يكون المشترك في المقدم والمصلحة صغرى كقوله
 كلما كان ح ا فاب دائما اما ك ح ط و ه ز هانفة الخلو فيخرج برود المنفصلة
 الى المنفصلة فذلك يكون اذا كان ا ب فاذا لم يكن ه ز في ك ح ط لان المنفصلة
 اللازمة للمنفصلة كبرى للصغرى واتبع المظلم لا يندلج الى التام
 بعكس ضمها ولو وردنا المنفصلة الى المنفصلة فيخرج فذلك يكون اما ليس
 ا ب و ك ح ط و اما ليس ا ب و ه ز و اما ك ح ط ا و ه ز لان المنفصلة
 بعكس الموقوت فذلك يكون اذا كان ا ب فكل ح ا ب ويرجع الى التام
 ويلزمه المنفصلة فيحصل القياس من المنفصلين فيخرج ما ذكرناه

اط 2 د

المتصل بالمتصل

الثاني ان يكون المشترك التام والمصلحة كقوله اذا ما ان يكون
 ه ز ا و ك ح ا و ك ح ا ب فكل ا ب فيخرج متصل برود المنفصلة الى المنفصلة
 كما تقدم في القسم الاول لان المنفصلة كبرى للصغرى فيخرج اليه فيخرج
 كما في القسم الاول ايضا لان فكل ا ب فيخرج متصل برود المقدمتين ويرجع اليه الرابع ان
 يكون المشترك جزء من المقدم والمصلحة كبرى كقوله اذا ما ا ب و ك ح ط
 ه ز ا و ك ح ا و ك ح ا ب فكل ا ب فيخرج متصل برود المنفصلة الى المنفصلة
 والمنفصلة فكل المنفصلة الى المنفصلة كما في القسم الثاني لان فكل ا ب
 المقدمتين ويرجع اليه والمصلحة تامة وفيها يكون ذات التام
 فيما كبرى من جزئين لحدتها غير مشاركة لحد جزئي ذات التام والآخر
 مشاركة وهو شريطة فان كانت من جنس التام هانفة الخلو فيخرج منها ان التام
 القسم المتخالف وان كانت من جنس ذات التام كان التام كحد
 القسمين المقدمتين والاضافة الشروط والتابع على قياس ما مر
 هذا هو القسم الثالث من اقسام المؤلفين المتصلة والمنفصلة
 وهو ان يكون المشترك جزء تام من احد المقدمتين غير تام من الاخرى
 وهو انما يتحقق بان يكون احد الشرطين ا ب ط من الاخرى كقوله
 المركبة ذات جزئين لحدتها شرط ويقع به المشاركة بينهما في الشريطة
 والاخر لا يقع به مشاركة كقوله ا ب ط ك ح ط ك ح ط ك ح ط ك ح ط ك ح ط
 كانت الشريطة اعني جزء المركبة منقسمة اليها فان كانت متصلة
 فلكية منها ومن الجزء الباقي ان كانت متصلة كان حكمها حكم القسم

البسطة د



الذي يخفى فيه اعني المركب من المتصل والمنفصل وكذا ان كانت منفصلة
والمركبة ايضا منفصلة واليه اشار بقوله فان كانت مركبة
التي هي جزء منها كان التاليف كالقسم الذي يخفى فيه وان اختلف الجزء
اعني الشريطة التي وقعنا المشاركة بها والمركبة اعني الشريطة التي
الشريطة جزء منها بان يكون الجزء متصلا والمركبة منفصلة او
بالعكس كانت موافقة لذات التام اعني المقدمة الاخرى واليس
في الجنس ويكون التاليف كاحد القسمين الاولين لان الاوسط كان
تاما من المتصلة فهو كقولنا كلما كان اربع او دائما اما كلما كان
فمزاوج طمانعة المخلو ينتج دائما اما كلما كان اربع فمزاوج طمانعة
خلو الواقع عن مقدمتي التاليف في الجزء الاخر فينتج المخلو عن لازم المقد
والجزء الاخر وان كان تاما في المتصلة فهو كقولنا دائما اما اياها
وكلما كان امرا او مزاوج طمانعة اما ان يكون قد يكون اذا كان
مزاوج طمانعة اما ان يكون قد يكون اذا كان اربع فمزاوج طمانعة اذا
عرفت هذا ظهر ان هذا القسم يرجع الى احد القسمين المتقدمين
اما الاول الى ما تركب من المتصلتين واما الثاني فالى ما تركب من
المتصلتين واذا كان مرجع هذا القسم الى احد القسمين المتقدمين
كانت الشريطة والناتج فيهما واحدة مثالها يكون الجزء
للمركبة قولنا دائما اما اياها او كلما كان اربع فمزاوج طمانعة قد
يكون اذا كان طامنا اياها او مزاوج طمانعة من المخلو

الجزء

والشريطة ويكون لا محالة التام وغير تام فمزاوج احدىهما محلبة
ومتصلة وهي اربعة اصناف لان المتصلة تكون اما صغرى او كبرى
والاشتركة واما في تاليها او في مقدمتها او الناتج يكون متصلة
احد جزئيها بالجزء الثاني من الاشتركة او بغيره والثاني نتيجة الاخرين
المحلبة القياس المؤلف من المحلبة والشريطة يكون المحل
وسط جزء تاما من المحلبة وغير تام من الشريطة بالضرورة وهو قد
باعتبار قسمي الشريطة الى المتصلة والمنفصلة النوع الاول ان يكون
الشريطة متصلة وهو القسم الرابع من اقسام الاقسام الشريطة
اصنافا اربعة لان المتصلة اما ان يقع صغرى او كبرى وعلى كل التقدي
برين فالشركة اما في تاليها او في مقدمتها وينتج كل صنف من هذه الا
ربعة متصلة ذات جزئين احدهما الجزء الثاني من الاشتركة والثاني
نتيجة التاليف من الجزء المتشاكل والمحلبة ومقدمتها فيما يكون الشر
في صنف التاليف مقدم المتصلة وفيما يكون الشركة فيه مع المقدم
التاليف بين المقدم والمحلبة واما الصنفان اللذان يقع الشركة
في تاليهما فتصليهما ان كانت موجبة كانت الشريطة في التاليف المحلبة
كامة المحليات وجزاء الناتج ما ينتج هناك ويكون الناتج
بنا الصنفان اللذان يقع الشركة في تاليهما او اما يكون المتصلة
في صغرى وكبرى والشركة مع المحلبة في التاليف المخلو المتصلينها
اما ان يكون موجبة وسالبة فان كانت موجبة كان شرط الناتج

ففيما اشتمل الحلية والتالي في كل شكل من الاشكال الاربعة على شرائط
ذلك الشكل مثال ما يكون المتصلة صفري فلو ان كل كان ابي كلج ا
وكل او ينج كل كان ابي كلج ه لان يصدق على تقدير ان مقدمنا
القياس المستلزم للنتيجة فيكون صادقة على ذلك التقدير في هذه النتيجة
وهو كلج ه على قياس ما صرفه الحليات مثال ما يكون المتصلة كبرى فلو ان
كل كان ج ب وكل كان ج ب ا ينج كل كان ه ب فكلج لان على تقدير
ه ب يصدق كلج ب لصدق في نفس الامر وكلج التالي ويلزم من هذا
صدق النتيجة وهذه النتائج بينة ونظن فيما اذا كانت متصلة
لزمية بشئ ما وهو احتمال ان لا يفي صدق الحلية على تقدير مقدم
المتصلة اذا كانها لا ينج لاجتماع التالي على الصدق وجوابه ان اجتماع
المقدمتين على الصدق ليس شرطاً انفعاد القياس ولو كان لا انفعاد
قياسه على التزاي ذهب جماعة من المتأخرين الى ان القياس
المركب من الحولي والقياسي لا ينج لاننا اذا قلنا كل كان ب فكلج او كل كان
كلنا في الصفري باستلزام ا ب ج او كلنا في الكبرى يصدق كل او ه
نفس الامر ولا يلزم من صدق القضية في نفس الامر صدقها على كل
تقدير لجوابه ان يكون تقدير ان هذا لا يصدق معه الصادق
في نفس الامر على سبيل الوجوب مع العلم بجماعة التالي والحولية
على الصدق واما في نفس الامر فلو ان كذا الحلية وان اخذ احدهما
صادقاً على التقدير والاخر صادقاً في نفس الامر لم يتجدد فلا انتاج

في باب التلخيص

واجاب المصنف بان الشرط في القياس كون المقدمتين بحسب
لزم النتيجة ولا يشترط فيه صدق المقدمتين بالفعل الا ان شرط
ذلك لتمام القياس الخلق ولا الا تزاي لكن لا بد من مقدمتين
لما كانت مقدمتنا بحسب لولسنا لزمت النتيجة كان قياسا او غير بقول
ههنا لوصف المقدمتين اعني الحولية والشرطية لزم النتيجة
قياسا متجها هذا الاختيار اما ههنا فلو سلمنا القضية الحولية فانه
معالم يعلم الانتاج لان تسليمها غير كاف ما لم يتسلم مقدمة تالية
على ان الحولية صادقة او مسلمة على تقدير صدق المقدمتين فخلو
المقدمتين عن هذه القضية لا يوجب الانتاج فان قيل اياها كانا
نفول المقدمتين الشرطية ههنا ونعنا المقدمتين على انهما
في نفس الامر وان كان محالاً فيصدق مع التالي كذلك لو كان
اخذا القضايا الثلاث التي هي المقدم والتالي من الحولية جميعا
على انها صادقة في نفس الامر فيصدق النتيجة كذلك وان كانت
سالبة كانت الشرطية التالية قابلاً لها كانت هناك بصيرة
السالبة الى ان يتمها النتيجة كما يجب ان يكون هناك هذا
هو القسم الثاني وهو ان يكون المتصلة في الصنفين اللذين
يقع الشرطية معهما في التالي سالبة وبشرطية ان يكون الحولية
مع نقيض التالي المتصلة مشتملة على شكل على شرائط ذلك الشكل
لان في السالبة المتصلة الى الموجبة الموافقة لها في الكم المقدم

المقدم

استلزام بالها وفي ذلك البعض وناعدا يحصل العلم باستلزام
مقدم النتيجة لذلك التالي بعينه وعلى هذا الوجه لا يكون النتائج
الاجزئية اذا كانت الجزئية مع مقدم المتصلة فتنتج مقدم
النتيجة لزممت النتيجة جزئية مثلا اذا صدق كل ج ب فكل ا كان
لا شيء من ا ب فينتج قد يكون اذا كان لا شيء من ج ا فانه يصح
كل ا كان لا شيء من ا ب فكل ج ب لا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا ب
كان لا شيء من ا ب فكل ج ب لا شيء من ا ب ما صدق كل ج ب فكل
في نفس الامر وما صدق لا شيء من ا ب فظاهر وكل ا صدق كل ج ب
ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا ب فكل ا كان لا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا
او يعكس قد يكون اذا كان لا شيء من ج ا فلا شيء من ا ب فكل ا ب
فينتج المظن فهنا مقدم المتصلة مع الجزئية ينتج مقدم النتيجة
كلها موجبا ونعكس جزئيا موجبا فنم كانت النتيجة جزئية لان
الموجبة الكلية لا تعكس كلية نفس الاتفاقية على اللزومية
وعليك تفصيل الضرورية فانها تدعى ضرورية الجزئية حكم
الاتفاقية في ذلك حكم اللزومية فاننا اذا قلنا كل ا كان ا ب فكل
ج الاتفاقية وكل ا ب فكل ا كان ا ب فكل ج الاتفاقية يصدق التالي
والجزئية مع على تقدير صدق المقدم وهي استلزامان النتيجة لذلك
لكن ههنا اظهر لوجوب صدق التالي والجزئية على تقدير مقدم
المتصلة وفي اللزومية برز الاشكال الذي ذكره المتأخرون بخلاف

الاتفاقية

الاتفاقية وعليك باستخراج الضرورية كما ينشأ عن تدوير
الجزئية فان تدويرها اربعة اضعاف تدوير الجزئية ليجوز ان تكون المتصلة
كلية وجزئية موجبة وسالبة وانها موجبة ومتصلة و
في ايضا اربعة اضعاف لان الجزئية يكون اما صغرى وكبرى الاشكال
امامع احد جزئى المتصلة او معهما هذا هو القسم الخامس وهو
المؤلف من الجزئية والمتصلة وافساسا ربعة لان الجزئية اما ان
تقع صغرى وكبرى وعلى كلا التقديرين فالشركة امامع احد جزئى المتصلة
او معهما ايضا مثال القسم الاول كل ج ب دائما اما كل ا ب او ب فينتج دائما
اما كل ج ا او ب فلا تنتج خلوا الواقع من اجزاء المتصلة الذي لا يشترك
في مثال الثاني كل ج ب دائما اما كل ا ب او كل ب فينتج دائما اما كل ج ا او
كل ج ب فلا تنتج خلوا الواقع من الجزئية واجزاء المتصلة المستلزم للنتيجة
مثال الثالث دائما اما كل ج ب او كل ا ب فينتج دائما اما كل ج ا او كل
وكل ب فينتج دائما اما كل ج ا او كل ا ب ويجب ان يكون المتصلة موجبة
غير باقية للوج فقط فيكون النتائج منفصلان مانعة الخاطئة
على اجزاء بعض ما اوجعها نتائج الجزئية مع الاجزاء المشاركة لها
يجب ان يكون المتصلة المستعملة ههنا اما حقيقة او مانعة الخاطئة
وان يكون موجبة لاننا ان الانتاج موقوف على اجتماع الجزئيات
الجزئية من المتصلة مع الجزئية على الصدق وهي انا تحققوا اذا كانت
المتصلة موجبة مانعة الخاطئة وحقيقة لانها لو كانت سالبة او موجبة

مانعة الجمع لموجب الاجتماع المذكور على الصدق وقد بين مما ذكرنا
 ان النتائج في الانقسام الاربعة منفصلات مانعة الخلو ومثله على
 اجزاء اما بعضها نتائج الحملات والاجزاء المشاركة لها من المنفصلة
 وبعضها الاخر الاجزاء الباقية من المنفصلة وهو ان يكون الشركة
 مع احد اجزاء الانفصال مع كل واحد من اجزائها نتائج الحملات مع الاجزاء
 المشاركة لها من المنفصلة وهو ان يكون الشركة مع جميع اجزاء المنفصلة
 ومن هذه الاقيسة ما يسمى بالقسمة في الف من منفصلة
 حملات بعد اجزائها مشاركة الاجزاء ويكون في قوة الحملات لانها
 حلية مثالة في الشكل الاول كل عدد اما زوج او فرد وكل زوج وكل فرد
 مؤلف من واحد وفرد عليه باقي الاشكال او ضربها القياس الخلف
 من الحمل والمنفصل على قسمين احدهما ان يكون عدد الحملات مساويا
 لعدد اجزاء الانفصال والثاني ان لا يكون كذلك بل اما ان يكون عدد
 الحملات اقدر وقد مضى مثاله او ازيد فان لم يشارك الحملات الزائدة
 اجزاء الانفصال لم يكن بها اعتداد والاحصل قياسان باعتبار مشاركة
 الحملات الزائدة قياس باعتبار مشاركة الحملات المساوية فياخذ
 والاول على اقسام فيه القياس المقسم وهو ان يشارك الحملات باسرها
 في احد طرفي النتيجة واخر الانفصال في طرفي الاخر وهذا القياس في قوة
 القياس الحملاتي لانها حلية مثالة في الشكل الاول كل عدد اما زوج او فرد
 وكل زوج مؤلف من واحد وكل فرد مؤلف من واحد ينتج كل عدد مؤلف من

فانفصلة

فالفصلة هنا وقعت صفري والاجزاء التي وقع بها الاشتراك محمولا
 في اجزاء الانفصال موضوعات الحملات في الشكل الاول والعكس في
 الرابع وان كانت كبرى كانت الاجزاء المشتركة محمولا في الحملات وهو
 عات في اجزاء الانفصال في الشكل الاول والعكس في الرابع واما في
 الشكل الثاني فاجزاء الاشتراك محمولات فيهما سواء كانت المنفصلة
 صفري وكبرى وفي الشكل الثالث موضوعات فيهما سواء كانت
 اوكبرى وفرد على ما ذكرنا باقي الفروض وبالشكل الاول وفرد في الاشكال
 الثلاثة الباقية الاستثنائيات وهي من الاقيسة الكاملة
 من شرطية واستثناء هذا هو القسم الثاني من اقسام القياس
 البسيطة وهو الاستثنائي وهو من الاقيسة الكاملة التي لا ينفذ
 في النتائج على مقدمة ونقدتها في تعريفه ان الذي يكون النتيجة
 او نقيضها مذكورة فيه بالفعل ويستحيل ان يكون النتيجة جزء من
 منتج لها على انها مقدمة مستقلة بنفسها لانه يكون مصدرة على العلم
 الاول فلا بد ان يكون جزء من مقدمة وهي نفسها قضية وكل هذه
 جزء ما قضية فهي شرطية فاذا من احدى مقدمتي هذا القياس شرطية
 والاخرى استثنائية فالمنفصلة الكلية الضرورية ينتج باستثناء
 عين المقدم او نقيض التالي عن الجزء الاخر ونقيضه لو منع الاخر
 كقولنا ان كان زيد يكتب فيه يتحرك لكنه يكتب ينتج فيه يتحرك
 لا يتحرك ينتج فهو لا يكتب ولا ينتج باستثناء نقيض المقدم وعين التالي

لاشتمال العموم الشطية التي هي جزء هذا القياس ما ان يكون
او متفصلة فان كانت متصلة فشرطها ان يكون كلية لزمية على ما
من ان الجزئين لا يتجان ولا الاتفاقية اذا ثبت هذا فاذا كانت
كلية فاستثناء عن مقدمها ينتج عن التالي واستثناء تقيض التالي
ينتج تقيض المقدم لان حكم الملزوم هو وجود الازم عند وجود الملزوم
وعدم الملزوم عند عدم الازم واليه اشار بقوله لوضع الملزوم
كقولنا ان كان زيد يكتب فيكتب فيكتب ثم يستثنى كذا يكتب ينتج كذا
يتركز اذا لم ينتج ذلك كذا في المتصلة الكلية ولو استثناء تقيض
التالي وقلنا كذا لم يتركز ينتج ان لا يكتب كذا لا ايضا لا ينتج استثناء
عن التالي ولا تقيض المقدم شيئا لاحتمال كون التالي اعم وعدم استثناء
وجود العام وجود الخاص وعدم استلزام رفع الخاص رفع العام
انتمى العموم كذا في المثال المذكور فانا لو قلنا كذا لا يكتب لم يكن انه
لا يتركز به وكذا لو قلنا كذا يكتب لم يكن انه لم يتركز انه يكتب
والسالب الكلية ينتج بالرد الى الموجبة ما ينتج الموجبة الشطية
الكلية المتصلة يستلزم موجبة كلية متصلة موافقة لها في المقد
ومناقضة لها في التالي فهي ينتج بالرد الى الموجبة ما ينتج الموجبة اي
ينتج باستثناء عين اعجز كان تقيض الآخر كقولنا ليس ليس الميت
اذا كان زيد كان ميتا فانه ساكنة فانه يستلزم كذا كان زيد كان ميتا
ليس ساكنة فاذا قلنا كذا كاتب فقد استثنى الحقيقة عن مقدم

الموجبة

الموجبة اللازمة فينتج عن ثابته الذي هو تقيض الجزء من السالبة
وهو ان به ليست ساكنة ولو قلنا كذا ساكنة فقد استثنى
في الحقيقة تقيضنا الى المتصلة الموجبة اللازمة فينتج انه ليس
الذي هو تقيض مقدم الموجبة وتقيض الجزء الآخر من السالبة كذا
هذا ينتج على القاعدة المشككة ولا ينتج الجزئان اذا كانت
المتصلة تجزئية اما موجبة او سالبة لم ينتج لجزا ان يكون زمان
الاستثناء غير زمان الاتصال والازم واذا استثنى لوقان لم
يلزم الاتساع هذا في الموجبة واما في السالبة فالامر بها ان لا يراها
انما ينتج بواسطه رد هالي الموجبة واعلم ان هذا على الاطلاق
ليس بجيد لان الوقتين لو يقينا واتحد حصل الاتساع وان لم يكن
الشطية كلية وكذا لو كان الاستثناء كلبا الصلة في جميع الازمنة
التي من جملتها زمان الاتصال والانفصال والاتفاقية لا يفيد
باستثناء العين على الاستثنى فيها التقيض هذا بيان ان الاستثناء
امر ثان في المتصلة وهو ان يكون لزمية لانها لو كانت اتفاقية
لم يحصل استثناء العين ولو استأنف لا يجوز استثناء التقيض فيها
لانها كذا بالاتفاقية هي التي تجمع جزا ما على الصلة من غير لزوم بينهما
فان صدقها يتوقف على صدق اجزائه فاذا حكمنا بالاتصال الاتساع
وجيد ان يكون كل واحد من جزئيه معلوما الثبوت لنا فلا يحصل لنا
باستثناء عين المقدم على مستأنف ثبوتنا التالي انما يثبت الاستثناء

ولا يجوز استثناء النقص فيها لان التام يجب ان يكون ما دافق يصدق
 الاتفاقية فلا يجوز الحكم باستثناءه والمنفصلة الموجبة للحقيقة
 يفيج باستثناءه عن كل جزء او فقيضة نقص الاجزاء او عند كونا
 هذا العدد اما زوج او فرد لكنه زوج فليس يفرد لكنه ليس زوج
 فهو فرد وكذلك في الجزء الاخر وكثرة الاجزاء يقاس على ذلك
 الشطبة التي هي جزء من القياس الاستثنائي اذا كانت منفصلة فلا
 فلا يجوز اما ان يكون حقيقة او ما نفعه للكل او ما نفعه للجميع فان كانت حقيقة
 فان كانت موجبة التام باستثناءه عن كل جزء نقص الاجزاء لا يخلو
 الجميع فيها وباستثناءه نقص كل جزء منها عن الاخر لا يخلو انما يخلو
 العدد اما زوج او فرد لكنه زوج يفيج انه ليس بفرد لكنه ليس بزوج
 يفيج انه فرد وكذلك في الاخر فيقولنا لكنه فرد اي يفيج انه ليس زوج
 ولو قلنا لكنه ليس بزوج اي يفيج انه زوج هذا اذا كانت منفصلة للحقيقة
 ذات جزئين وان كانت كجزئين في فاهما يفيج باستثناءه عن كل جزء كان
 نقص الباقي واستثناءه نقص اي كان منفصلة حقيقة من الاجزاء
 الباقي كقولنا العدد اما انا دائما وناقصا وسائرهم فقولنا لكنه لا يند
 يفيج انه ليس ناقصا ولا سائرا وكذلك الباقي ولو قلنا لكنه ليس باند
 اي انه اما سائر او ناقص وما نفعه للكل يفيج باستثناءه التقيض دون
 المعين وما نفعه للجميع باستثناءه المعين دون البعض ما نفعه للكل
 في الحكم بما يستلزم اجتماع جزئيهما على الكذب وجواز اجتماعهما على

في الحكم

وعلى ما تقدم واستثناءه نقص اي جزء كان منها يفيج عن الباقي لا يستلزم
 للكل عينا واستثناءه عن كل جزء كان لا يفيج شيئا لجواز اجتماعهما على الكذب
 وما نفعه للجميع في الحكم بما يستلزم اجتماع جزئيهما على الصدف وهو ان
 اجتماعهما على الكذب باستثناءه عن كل جزء كان منها يفيج نقص الاخر لا
 للجميع بينهما واستثناءه نقص اي جزء كان منها لا يفيج عن الاخر ولا ينفصل
 حقيقة ولا يقيضه لجواز الجميع بينهما في الكذب القياس الكونية
 هي فاستجملت تلج بعضها مقدمات البعض وهي اما مقفلة ومختلة
 النتائج الاخرية كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان نام وكل نام
 جسم فكل انسان جسم وموصولة وهو مودة النتائج والمقدمات
 بقامها لما فرغ من القياس البسيطة شرع في بيان القياس المركبة
 وهو الذي يلزم منه باعتبار رياسين او زائد وهو قسمان تفوق
 وموصولة فالاول ان يركب المقدمات ويحذف النتائج الاظم كما
 لو كان المظم ان كل انسان جسم واستدلنا عليه بان كل انسان حيوان
 وكل حيوان نام وكل نام جسم يفيج كل انسان جسم والثاني ان يذكر النتيجة
 من غير احدهما ان يكون نتيجة والثاني ان يكون جزء من قياس كقولنا
 كل انسان حيوان وكل حيوان نام يفيج كل انسان نام فيحصل صغر في القول
 كل انسان نام وكل نام جسم يفيج كل انسان جسم ولولعوا القياس كل
 قياس يفيج نتيجة بالذات فقد يفيج لازنها وعكسها وجزئيات تحتها
 وجزئيات معها بالعرض لما فرغ من القياس شرع في نوايه

وهو نوع احدها استقراء النتائج وهو ما يلزم من قياسها العلم
 فنقول كل قياس اني نتيجة فانه متبعه على ان يهاو عكسها وعكسها
 ان كان لها عكس وعكس النقيض وعلى كذب نقيضها وعلى جزئيات
 تحتها ان كانت كلية وعلى جزئيات معها لكن النتيجة الاولى بالذات
 والى باقي العرض مثلا اذا اصل كل انسان حيوان وكل حيوان جسم
 اني بالذات كل انسان جسم وبالعرض لا شيء من الانسان غير جسم الذي هو
 لازم النتيجة وبعض الجسم انسان الذي هو عكسها وكل ليس جسم
 ليس انسان الذي هو عكس نقيضها وبعض الانسان جسم الذي هو
 جزئيتها وكل طوبى جسم الذي هو جزئى معها لتساويها لان صدق
 الملزوم يستلزم صدق اللازم وهذه كلها لوازم والمقدّمات
 الكاذبة قد ينتج صادقة كقولنا كل انسان حجر وكل حجر حيوان الا ان
 الكبرى كاذبة بالكل وحدها في الشكل الاول الجزئية الاولين
 النتيجة لازمة للمقدّمين واللازم جاز ان يكون صادقا مع كذب
 ملزوم ولا يجوز ان يكون كاذبا مع صدق الملزوم في كل قياس صادق
 المقدّمات فان نتيجة صادقة فقطع تحقيقها للزوم وان كانت المقدّمات
 كاذبة جاز ان يكون النتيجة صادقة وان يكون كاذبة يصح العلم
 كما نقول كل انسان حجر وكل حجر حيوان ينتج كل انسان حيوان فالمقدّم
 متان كاذبان والنتيجة صادقة فلا يجب من كذب المقدّمين كذب
 النتيجة الا في صورة واحدة وهو ان يكون الكبرى كاذبة بالكل والى كذب

نتيجة

نسبة المحول الى كل فرد فرد من افراد الموضوع ومدها في الشكل الاول
 في الضمين الاولين متفان اذا فرضنا كل ج ب صادقا بالكل والى
 البعض ان يصدق على بعض ج دون بعض وفرضنا كل ب
 كاذبا بالكل ان النتيجة وهو كاذبة فقطع لانها لو كانت صادقة لزم
 اجتماع الضمينين فالتالى باطل بيان الشرطية اما بالخذضا الكبرى
 وهذا ينتج من ب فانه يكون صادقا فقطعاً ونقيضه الى الصغر على الصغر
 ومن صدق المقدّمات صدق النتيجة فليز صدق لا شيء ان
 الذي صادقة بالكل وليس بعض ج ان كانت صادقة باليقين
 الضمينين والنقيضان هذا خلف فلا يمكن صدق النتيجة في هذه
 الضمينين والى الضمين الاول والثالث في الشكل الرابع اذا كان الصغر
 كاذبة بالكل وانما لم يذكرها المقص لانها بالقلب يرجعان الى هذا الضمينين
 ومقدّمات القياس يكتب بحرف جدى لعمد الى انها متساوية عرضياتها
 وعرضياتها اللانتهية والمخارقة بينهما اربعة طبقتي نالها بينهما
 متجانسا لاجابا او سلبا اكتساب مقدّمات البرهان يحصل ان يضع
 حدى لعمد اعنى الصغر والا كبر ثم يطلب كل ما يمكن جعله على كل واحد منهما
 وكل ما يمكن جعله على واحد منهما عليه بلحاذا الوجوه الخمسة اعنى الجنس النوع
 والفصل والخصه والعرض ويطلب ايضا كل ما يمكن سلبه من كل واحد
 منهما وما يمكن سلبه كل واحد منهما عنه فاذ حصلت هذه المحولات الخمسة
 والسلبية نظرا فيهما فان وجدنا في محولات الصغر الاجابا يكون متساوية

للأكبر وضعاً كلياً لاجاباً أو سلباً حصل لنا قياس من الأول ينتج العلم
 وجدنا في تلك الجزئيات التي هي على حد الطرفين لاجاباً أو سلباً عن الآخر
 فبما القياس من الثاني وان وجدنا فيها ما يكون موضوعاً من الطرفين ثم
 القياس من الثالث وان وجدنا في موضوعات الأصغر ما يكون موضوعاً للأكبر
 فثم القياس من الرابع وذلك كله بعد شرائط لا يجب من شرائط كل شكل
 يجب لكم والكيفية والجهة وتخطي القياس المركبة تنافي تلخيص المقدمات
 والحدود من الزيادة والنقصان اشتراك بعض المقدمات مع بعض ويصير
 ليطالع على كيفية تالف قياس منهما انما حصل في بعض الاشياء
 في الترتيب الخرافة من التالف الطبيعي او انما بعض مقدماته او زيادة
 مقدمة فيه وذلك في السببية والمركبة من القياس فاذا اردنا تلخيص
 وتنظيم الحدود ووضع القياس على هيئة الطبيعة ونقشر النتيجة من غير
 وضعنا المظهر والقول المنتج له فان لم يجد في ذلك القول مقدمة متناهية
 المظهر في شيء البتة لم يكن ذلك القول متناهياً وان وجدنا فيه مقدمة متناهية
 المظهر فان كان في كل واحدة من القياس مستثنى وان كان في احد حده فان
 كان هو الاصغر فللمقدمة مصغري والا فأكبري ان كان هو الأكبر ثم نضم الجزء
 الاخر من المظهر الى الجزء الاخر من المقدمة على هيئة اتحاد الاشكال فان تالف الجزئ
 وسط وجب تربط المقدمات وحصل شكل معين وان لم يتالف القاطع
 مركبة فيعمل في ذلك العمل وقياس قياس بسيطة منه الى ان يحصل المظهر الآخر
 هو المنتج بالذات له وان التفت النتيجة مع عكس إحدى مقدماتها

انتهى

او عيناها وان نتجت المقدمة الاخرى صار القياس واراً هذا الجدل
 وهو انقضى المسمى بقياس المدور وهو عبارة عن ضم النتيجة العكسية
 القياس المنتج لها اربعين احدى المنتج المقدمة الاخرى وانما يستعمل في البراءة
 والمقاطعة مثاله اذا قلنا كل انسان ناطق وكل ناطق صاحب فاذ اطلقنا
 على الصغرى قبل ان كل انسان صاحب وكل صاحب ناطق فكل انسان ناطق
 فقد اخذ عكس الكبرى كليا وقرن بالنتيجة لان الصغرى وهو انما يكون
 في الحدود المتعكسة المتساوية بتم العكس كليا وانما كان هذا اثر
 الترتيب العلم بان كل انسان صاحب على العلم بكلامه اختلافه مقدمة
 ما ينتج فكان دورا ظاهرا هذا اذا التفت النتيجة مع عكس إحدى المقدمات
 واما الالف المنتجة مع عكس احد المقدمات في انتاج الاخرى فاما فيم التفت
 متناهية القول كل يمكن ولا يمكن من القديم يحدث ينتج لا يمكن من القديم بل
 كل يمكن فليس يقدم والكبرى بلزوماها ليس يقدم يحدث ينتج كل يمكن
 يحدث وان تالتفت بقاياها مع مقدمة ينتجها ما يقابل الاخرى صار
 معكوسا هذا الحد الرابع لولم القياس المسمى بقياس العكس وهو
 عن امثال الاحدية مقدمة في قياس المستدل بقياس مركبة من بعض النتيجة او
 متناهية مع مقدمة اخرى مثاله اذا كان قياس المستدل كاج ب وكل ب
 فنقول اكل ب فكل ب ليس لصغري بل يصدق ليس ككل ب او كليا ينتج
 ليس على ب وهو يقابل الصغرى تقابل المقصود او قلنا ان ب ليس
 لا شيء من ج او منتزه الى الاكبر على نتج لا شيء من ج ب وهو يقابلها اقنا

الضدية ويحتاج في الدور المواد التي يجب تفكيرها في نفسها
السلب في قسم جزاء الاحتمالات امرها القديم والحديث مثلا لتفكر
عكس بعض هذا الموضوع كان تفكر في تلك الاحتمالات بقديم الى قولنا كلما
ليس بقديم فهو حديث قد بينا ان قياس الدور يحتاج الى نتائج القدر
الكلي والربا ويحذور ليس عكس احد المقدمات كلها كما سنذكر
قولنا اننا ناطق وكلنا طرنا حرك ويحتاج في السلب ان يكون المقدم
التي يقيم الى النتيجة يقسم جزاء الاحتمالات امرها القديم والحديث كذا
لاشئ من القديم يحدث ان يصدق كذا ليس بقديم فهو حديث وكل
يحدث فهو قديم ليس عكس السلب عكس بعض هذا الموضوع يعني بذلك
ان السالبة هنا يلزم موجبة معدلة وعكسها يقيم الى المقدم
الاخرى مثلا اذا صدق كل جسم يحدث ولاشئ من المحرور بقديم بغير
من الجسم بقديم ويلزم لكل جسم فهو ليس بقديم والكبري تفكر الى
قولنا لا شئ من القديم يحدث ويلزم كذا ليس بقديم فهو حديث فاذا
ضمنا لان النتيجة الى انهم العكس انهم كل جسم يحدث فجاء هذا السلب
وهما القديم والحديث قسم جميع الاحتمالات لان الموجود اما قديم
او حديث ولا جمل قسم جزاء هذه السالبة الاحتمالات امرها كان
قولنا كذا ليس بقديم فهو حديث لان الاشئ لا من القديم يحدث
وفي ما يشبه ذلك قياس الدور يحتاج الى الجزئيات يعني الاقيسة
التي هي في ان يعمل ما يشاء على النتيجة لكل شئ اذا قلنا بعض

الجزئيات

فاذا دورنا

فاذا دورنا ج ب كل با يتبع بعض ا ب صغر في منها النتيجة
العكس الكبري عكس كل ا ب يتبع الصغري نقول بعض ا وكل ا يتبع
بعض ب لا فهو الصغري ولا يمكن ان بينا الكلي في
الاقيسة المتبعة في ذلك يكون بعض مقدماتها جزئيات كما في هذا الصغري
التي ذكرنا ويصح استعمال قياس الدور في انتاج نتائج المقدمات المتبعة
الكلي فمدلا ليعكس الصغري وضمنا الى النتيجة لان الجزئيات
لا يتبع الكلي ونسحق كل منهما في الاشكال ويعملان في المقابلة بالنسبة
وفي الامتنان لتدرب ينبغي ان يحسن قياس العكس وفي الدور
في الاشكال لا يعتد بجميع صرطها ليعلم في كل جزئيات مقدم من مقدماته
يمكن اثباتها بالدور وابطالها بالعكس وهذا القياس اعني قياس
وقياس العكس يعملان في المقابلة بالنسبة ان بعض صور المقدم
في قياس الدور وصوره يقض المطا وضد في قياس العكس ويصح لا
ايضا في الامتنان لتدرب العلم وفي العلوم قد بلغ ما يستلزم
عند تحويل البرهان الاتي الى الذي كما بان من جدو العكس عند
المستقيم فليقع في البرهان العالي الدور والعكس اما الدور
اذا اردنا تحويل البرهان الاتي وهو الاستدلال بالعلوم على العلة الى
البرهان الذي هو الاستدلال بالعلة على المعلوم كما نقول في الخشب
محرقة وكل خشب تحترق فتشبهها النار يتبع هذه الخشب قد استهان
النار فلهذا برهان ان لا استدلنا بالاحتراف على اساس ان النار تحترق

المكان
معلوم الأساس فاذ احولنا الى برهان لو قلنا هذه القضية قد ثبتت
وكيف ثبتت منها اننا في محنة فنتج هذه القضية محنة فنضع
هذا البرهان فيجوز البرهان الاول ذكره عكس كبري القياس الاول
ما هو صغري الاول انما قال قد يقع في العلوم ما ثبت للدور لان نقل
البرهان في الاخر ليس باثبات مقدمة القياس فلهذا كان شيئا
بالدور ولم يكن ياه على الحقيقة واما استعمال ما يشبه العكس العاد
فكما اذا اردنا رد الخلف الى المستقيم بان يوجد قبض المقدمة المحالة
ونقرن بالمقدمة الصادقة لينتج المظلم كما لو كانت المقدمة المحالة
كل ما الذي هو نتيجة قياس الخلف وهو كل ج الذي هو قبض ليس كل
ج او كل اب فذاخذت قبضها وهو ليس كل ج ب فضممت الى المقدمة
الصادقة وهي كل اب على انما مقدمة صادقة فنتج ليس كل ج ا واما
بيان الخلف هو اثبات المظلم بابطال نقضه وذلك بان يالف
من نقضه ومن مقدمة موضوع ما ينتج محالاً فنتج من كذا يقض
المظلم فيحقق صدقه وهو مركب من قياس افتراف مؤلف من قبض
مقدمها فنتج المظلم كذا بانها اوضع قبض المظلم محلية هي المقدمة
الموضوعية واستثنائي شرطية نتيجة الاتزان السابق ويتضح
منه قبضها اليها المحال لينتج صدق المظلم الخلف لا نسبة المركبة
وهو عبارة عن اثبات باطل نقضه كما اذا صدق ليس كل ج ب
وكل اب فتقول انه يصدق ليس كل ج ا فهذا المظلم اذا اردنا بيان الخلف

فيما هو

ضمنا نقضه الى مقدمة موضوعية في احد المقدمات المذكورة
بان يقول لولم يصدق ليس كل ج ا لصدق كل ج ا ب ينتج لولم يصدق
ليس كل ج ا لصدق كل ج ب ثم نقول لكن ليس كل ج ب على انما مقدمة
صادقة ومسلمة ينتج انه يصدق ليس كل ج ا وهو المظلم فقد ثبت
المظلم وهو كل ج الى المقدمة الموضوعية وهي كل ج ا ب فنتج محالاً وهو كل
ج ب وهذا المحال لا لازم ليس من المقدمة الموضوعية لانها في احدتها
ولا ضرورة القياس المنتج لذاته بل من فرض قبض المظلم حافياً فيكون بال
فيكون المظلم محقق الصدق وقد ظهر انه مركب من قياسين احدهما اقتراف
مؤلف من قبض مقدمها فرض المظلم كذا بانها اوضع قبض المظلم في
صدق ليس كل ج ا لصدق كل ج ا ب فنتج محلية هي المقدمة الموضوعية وهي
كل اب وهو ينتج لولم يصدق ليس كل ج ا لصدق كل ج ب والقياس استثنائي
شرطية هذه النتيجة المذكورة واستثنائي قبضها الى الخلف المظلم
والخلف يقارن العكس لان العكس انما يورد بعد قياس مستقيم كخلف
يورد ابتداء ووجه الاستقيم بقياسه عكس بل يورد قبضه المحال فنتج
ويضم الى الموضوعية لينتج المظلم بعينه ان قياس الخلف قياس العكس
اشتركا في ان كل واحد منهما يورد قبضه مقابل المظلم ويجعل مقدمه قياس
الا انما يفتقران بان العكس انما يورد بعد قياس مستقيم كما بطل
احدى مقدمتي القياس والخلف قد يورد ابتداء من غير ما يقدر قياس
مستقيم وبان الخلف انما يورد قبضه مقابل المظلم بالنقض والعكس يجوز ان

بفارق على



يورد فيه مقابل المظالم بالصدق ولعلم ان القياس المستقيم قد ورد الى
 الخلف كما ذكرناه والظلف قد ورد الى المستقيم بقياس مستقيم معكوس
 يوجد في بعض الاحوال ويضم الى المقدمة الصادقة الموضوعية ليخرج
 بعينه كما يلحق ليس كذلك بل الذي هو نقص كل حجج الذي كان محال الخلف
 ونقصه الى المقدمة الموضوعية الخلق اعني كل باب ليخرج الى الاستقامة
 من رابع الثاني اليس كذلك الذي هو المظالم والاستقراء هو حكم على كل
 كونه ثابتا في جزئيات ذلك الحكم على الحيوان بخرق تلك الفلأستعمل
 حالة المضغ لكون الانسان والفرس وسائر جزئياته المشاهدة لذلك
 وان كان الجزئيات متخرفة كان تاما فصار قياسا مستقيما والاذن بما انتقص الحكم
 بمثل التمثيل وهو شبه القياس لان تلك الجزئيات بنوعها لا تليق
 الاستدلال بالعام على الخاص وهو القياس وقد تقدم بيانه
 وحكامه مستوفى وهو المبدأ للعلم المستعمل في البراهين الحقيقية
 واما بالعكس وهو الاستقراء او باحاطة المشاوير على اخص وهو التمثيل
 فالاستقراء هو الحكم على الكل بما وجد في جزئياته فان ذكر الجزئيات باجماعها
 فهو القياس المستقيم ويقتضي اليقين ويستعمل في البراهين كقولنا كل
 شكل ما كروي واما مضطبع وكل كروي وكل مضطبع متساو وهو قياس من اقسام
 وان لم يلحق بعض الجزئيات فهو الاستقراء الناقص ويقتضي الظن
 في الاقضية الجزئية كقولنا كل حيوان اما انسان او حمار او فرس او طائر
 وكلها يخرج منها الاستقراء المضغ واغاليه يقتضي اليقين لجموعه وان يكون

بالتدريج

الجزئي المميز ولا يتخلل في ذكره من الجزئيات كالتصريح في مثالنا وهذا لا
 شيب بالقياس لان الجزئيات المذكورة يتوحيها بالحداد استقراء استدلنا
 بثبوت الحكم فيها على ثبوتها في كل الجزئيات وسطا لاستقراء والكل وسط
 في القياس والتمثيل هو الحاق شيء بشيء في حكم ثابت يسمى الاصل
 والثاني اصلا ووجها للمشاورة معا وعلمه في ذلك الحاق الماهيات بالثبوت
 كونه متشكلا كالبيت وهو طرق يستعمل بعض الفقهاء واقراء ما استعمل فيقول
 على الجامع ثم الذي على الجامع الجبروت الذي يكون الجامع فيبطل الحكم ومع ذلك
 فلا يثبت اليقين لاحتمال كون العلة علة في الاصل فقط ثم ان تحت علة مطلقا
 صار الاصل حشوا والتمثيل قياسا براهيات فهو شبه القياس لولا الاصل
 هذا هو النوع الثالث من انواع الاستدلال وهو المسمى بالتمثيل عرفه المنطقيون
 وبالقياس طوعا في الفقهاء وهو ثابت الحكم في جزئيات بنوعها في اخرها بابه
 وازا كان في الاصل هو الجزئي الاول الفرض وهو الجزئي المطبق للجامع
 وهو وجه الشب والحكم مثله ان يقول السواء محذوف لا يشك في كمال البيت
 على البيت اصل والسواء فرع والتشكل علة والحدوث حكم وهو لا يثبت اليقين
 ويستعمل في الفقهاء كثيرا واجود انواعه واقراءها اما التمثيل على جامع ثم الاجز
 منه اما التمثيل على جامع ويجري ثم الاجز منه ما كان الجامع فيبطل الحكم ومع
 ذلك كله فانه لا يثبت اليقين لاحتمال ان يكون الجامع علة في الاصل فانه علة في
 شرطه لا يوجب في الفرض او يكون في الفرض مانع من الحكم ثم ان ثبت انه علة مطلقا
 في الاصل الفرض غير شرط بشرط ولا مانع هناك صار ذكر الاصل اشعرا
 في القياس واما التمثيل قياسا براهيات كما لو كان الشكل علة للحدوث مطلقا

ما اذا قاس هكذا السواء بشكل وكل شكل يحدث وكانا برها فاقطعها ^{علم}
 ان القسمة في القياس لا الاصل من حيث ان الجامع ورفع وسطا بين
 الاضطر والاكبر والضمير قياس محذوف الكبري يقال فلان يطول فلان
 فهو ليس وحدها الايجاب والمغالطة قياس الضمير هو قياس حذف
 كبراه فحقت فلذلك يسمى ضميرا وحدها اما يكون الايجاب كما يقول العالم
 متغير فهو محذوف حذف فاعيد وكل ضمير محذوف لظهورها والمغالطة ان
 يرتد اخطاء كبري فيحذفها كما يقول فلان يطول فلان ليل فهو محذوف
 والمغالطة قياس يطل فهو المقدمتين من قياس سابق
 بانتاج ما يصادها وتناقضها المقارنة قياس يطل فهو مقدم
 قياس سابق عليه بانتاج ما يصادها المقدمتين وتناقضها وهو مقدم
 القياس الموجبة او الكلية فان الإيجاب قوي من السلب والكل اقوى
 من الجزئي مثله بعض ببح وكلج افهوض بانج ليس لانج داولاشي
 من ط والمعارضة قياس ينج تقيض نتيجة قياس اخر وضدها
 المعارضة قياس ينج تقيض نتيجة قياس اخر وضدها تلكا نتيجة كما اذا
 كلج ب وكلج ب كلج افهوض المحض سلما ما ذكرت من الدليل لكي
 ما يطل وهو ان كلج ط ولا شيء من ط افلا شيء من ج افهذا الفصل
 الدليل الثاني هو المعارضة القياس العلم ما تصور فقط وما
 تصور بعض تصديق العلم هو حصول صورة الشيء في الذهن وهذا
 المحصول لا يعلم ان تفرق بين الاحكام وهو التصور السابق
 اما ان يفرق بحكم ما هو التصور المجرى في التصديق والتصديق

لا يمكن
 فيجعل العلم وهو الحكم نفسه كما ذهب اليه القدماء وهذا بحيث
 ابراهه هنا وذكرناها في كتاب الاسرار والمكتبة فيها انما اكتشف
 ويشترط في ما ذكره من اكتشف الاشياء المكتبة على سبيل الدور والصور
 ان كل واحد من الصور والتصديق من صور في حد كسفي في الصورة
 من الصور ما لا يتوقف على طلب وكسب والكسب مقابله والضروري
 من التصديق ما لا يتوقف الا في الحكم بالنسبة على غير تصور الطرفين
 والكسب ما يقابل المكتسب من كل واحد من هذين المكتسب بالبدن
 او بما ينشئ اليه لانه لو لا ذلك لكانت العلوم كلها كسبية وم يلزم
 الدور والنسب لان الكاسب ان لم يكن يذبحها احتاج الكتاب
 اخر فان كان المكتسب اوان كان غير نطق الكلام اليه لكن الا ان
 باطل والمعلوم مثل فقد ظهر من ذلك ان من العلوم ما هو بدني والآخر
 ان يكون كلها كذلك ولا ما جعلنا شيئا البنية هفت وما يكتب
 بالتصور محذوف او ما يشهد وما يكتب والتصديق في زمان او
 يشهد لما بين كل واحد من الصور والتصديق في نفس الشيء
 وكسبي وكان الكسبي من كل منهما اما مكتسب من غير الاشياء كقول الكاتب
 الذي هو علة في المعرفة نفس المعلول المكتسب فكما كاسب كل واحد
 منهما ان كاسب التصور يسمى فلا شاعرا وهو ينقسم الى الحد وهو
 من الذاتيات واللازم وهو المؤلف من العرضيات او من القسمين
 او من المثال وهو قول المؤلف ان الذاتيات كالمنها ان يفيد

صورة شبهة بالمعرف كقولنا نسبة الفصول الى البدن كقوله الملك
وهو العرف الخفي لا يقدح في حقيقة الشيء على ما هو عليه بخلاف
الباقيين فقولنا او ما شبهه بغيره بالمرم والمثال وكما سلكه
يسمح وهو ينقسم الى الفياض والحلا استقرار والى التمثيل والاول
هو الفصل لليقين والباقيان شبهان به والامثال يقولها او ما
تكل تعلم وتعلم ذهني انما يكون بعلم سابق الاكتساب
اخراج شئ من القوة اعني الجهل الى الفعل اعني العلم وهو ينقسم
نسبة الى الفاعل هو التعلم ونسبة الى المنفعل هو التعلم فلا جرم ذلك
ذكرها المهم ولولا ان كل كسب كان مغنا عنها وان التعلم هو
تدبره بان الفكر بان يحصل الحد الاوسط في المقدمات واجزاء
العرفية القول الشارح يتصور كسب جديد يطلب بان قد يكون
بالحدس بان يحصل في النفس ابتداء من غير طلب ونحوه كسب جديد
وقد يكون بان التفهم بان يحصل لا بتعليم المعلم واغادة المرشد لما كان
الذهني للجمع ذكره ليعلم ان المقصود هو الامر العام الشامل للجمع
وهذه الكسب انما يحصل بعلم سابق لا قول الشارحة الصورة
والجمع في الصديقات والمطال اصول وفروع والاصول ثلاثة
مطلبية وهو ان يطلب شرح الاسم كقولنا الفناء ومطلبية
كقولنا الحركة لما كان الكسبي ينقسم الى تصور وتصديق
كان الطلب متوجها الى الطلب للتصور والى الطلب للتصديق وكل واحد

الجمع

في الطلب

من المطلبين اداة وصيغة بدل لعلية وينقسم تلك الصيغ الى اصول
ونعني بالاصول ما يستغنى بها في اكثر المواضع عن غيرها بالفروع بالا
يستغنى بها في اكثر المواضع عن غيرها فالاصول ثلاثة مطلبية واحدة للتصور
ومطلبية للتصديق والسبب في تعدد مطلبية للتصديق دون مطلبية للتصديق
ان التصديق يحتاج الى امرين العلم بالحكم والعلم بعلة والتصور اعان
على امر واحد ومطلبية للتصور هو مطلبية وهو ينقسم الى امرين احدهما
يتقدم على التصديق وهو ما يطلب هذا اللفظ والثاني يتاخر عنه وهو
ما يطلب به شرح كقولنا ما الفناء فان اثر هذا الطلب شرح مدلول ما هيته
السموية وحقيقة كقولنا ما الحركة يريد به طلب ما هيته الحركية فكل واحد
ومطلبية هو ما يطلب به مجرد الشئ وانما كقولنا اهل
الحركة موجودة ويحصل في الترتيب بين مطلبية او مركبة يطلب به مجرد شئ
لغيره كقولنا اهل الحركة جماعة هذا مطلبية الثاني من مطالب الاصول
وهو اول مطلبية للتصديق وهو مطلبية هو وينقسم الى بسيط ومركب الاول
هو ما يطلب به وجود الشئ وانما كقولنا اهل الحركة موجودة او ليست
موجودة ويحصل في الترتيب بين مطلبية او فاعني ان يتاخر عن مطلبية الذي
يطلب به شرح الاسم لان من لا يعرف الاسم لا يطلب به مجرد وعده من تقدم
على مطلبية الذي يطلب به معرفة المسمى وحقيقة لان طلب الحقيقة لا
لما هيته الثابتة في نفس الامر انما يتحقق بعد معرفة وجودها والى الامر
هذا المطلب بين المطلبين اشار المهم بانه يحصل في الترتيب بين مطلبية

وبالفروع ما لا يستغنى به عن

والثاني هو ما يطلب وجود شيء كغيره او تنبذ عنه كقولنا اهل مكة
دائمة او ليست دائمة وانما كان هذا مركبا لان المراد به وجود شيء في
وكان الاول بسط لان المراد به وجود شيء في نفسه باعتبار توقف
الوجود في الاول على شيئين وتوقف في الثاني على شيء واحد يحقق
والبساطة ومطلبه هو مطلب العلة اما التصديق فقط
كقولنا لو كان الجسم محمدا او لم يوجد كقولنا لو كان الجسم طائيس
الجديد فهذه امهات المطالبات في الاصول هذا هو المطلب الثالث
من الاصول وهو مطلب العلة وهو صريحان احدهما ان يطلب علة التقيد
فقط وهو الذي يطلب في الحد الاوسط الذي هو علة الاعتقاد
كقولنا لو كان الجسم محمدا والثاني ان يطلب علة التصديق والوجود
معاً حتى يكون السائل يطلب علة الشيء في نفسه على ما هو عليه
اما مطلقا او كونه على حال كقولنا لو كان الجسم طائيس الجدي فان
الجدب معلوم وعلة غير معلومة وهذا المطلب يتأخر عن المطلبين
الاولين والفروع كثيرة منها مطلب العلة لطلب التميز وان اضيفت
الى التقدم فكان لكل من التصور والتصديق مطلبان ومطالب كثيرة
واين ومتى ومن ويقوم هل المركبة مقامها جعالي بعض الاحوال
فروع المطالبات كثيرة منها مطلب العلة والمطلبية بسا عن تغير الشيء عن
غيره اما في ذاتها او عرضيا وقد يضاف الى الاصول فيكون مطالب التصو
اشين هما ما وى ومطالب التصديق اثنان هما هل ولم ومن المطالبات

الغرضية كذا الشيء وهو يستل من مقداره وكيف الشيء ويستل من
واين الشيء ويستل من مكانه ومتى الشيء ويستل من زمانه ومن هو
يستل من تغيره بعوارضه وانما كانت هذه من وجع لان هل المركبة
يقوم مقامها لجمعها في بعض الاحوال هل مقداره كذا يقوم مقام كذا الشيء
فان قد تارة قد تامل هل على حال كذا يقوم مقام كذا كيف هو من اهل نريد
الدار يقوم مقام ابن هو وكذا الباقي وانما يقوم هل المركبة مقامها اذا
عرف المطلب يستل من تعيينه اما اذا لم يعلم فلا يقوم مقامها فان لا يعرف
الدار مثلا لا يصح ان يقول هل يذهب الدار بل يستل من فلان هذا فالنصر
رحم الله في بعض الاحوال ويتصل هل في تبعه لما فرغ من
المطالب يشرح في بيان بناسها في الترتيب لئلا يكون مطلبها غايبا يطلب بطلان
وجود الشيء في نفسه او علة وجوده بحال كذا ومطلب هل يطلب اما وجود
الشيء في نفسه او وجوده بحال كذا وكان الثاني اسبق من الاول في المقام
لاجرم كان مطلب هل متقدما على مطلب هل واتصل بمطلب هل في تبعه
فيقال هل كذا موجود فاذا قيل نعم قيل هو موجود وكذا في هل المركبة
ما لم يعرف وجود الشيء مطلقا او بحال لم يطلب بطلان وكذا لا يتبع
ما لا تارة مطلب هل اما البساطة فلان تحقق المهيبة متأخرة عن تحققها
واما المركبة فلان مائة الاغراض الذاتية انما تحقق بطلانها تحقيق
لحوضها فحينئذ ان مطلبها ينقسم قسمين احدهما اما يطلب
شرح الاسم وهو لا يخدم على جميع المطالبات بل هو في اولها

ما يطلبه نفس حقيقة الشيء وهو الذاتية وهذا القسم الثاني
 تابع لطلبه هل اما البسيطة فلانه ما لم يعرف وجود الشيء لا يطلب
 حقيقة وذاته في نفسه لان تحقق الماهية متأخر عن تحقق ثبوتها
 وجودها وما الذاتية يطلب بها تحقق الماهية وهل البسيطة يطلب
 بها تحقق الوجود فكان الطلب الاول متأخر عن الثاني واما المركبة
 فلا يطلب بها تحقق وجود الاعراض الشيء يقال هل هو محال الكمال
 ولا شك ان تلك الاعراض ما لم يكن موجودا لموضوعها لا يكون
 لها حقيقة في ذاتها لان الحقيقة هي حقيقة امر موجود في المبرز
 وجودها لموضوعها تالو يطلب حقيقة واليه اشار بقوله سابقة
 الاعراض الذاتية انما يتحقق بطلبها لموضوعاتها وهذا يقتضيه
 لانا اذا قلنا المركبة كمالا بين حقيقتيها فلا ريب في تأخر هذا المطالبين
 بطلبه على البسيطة اما عن هل المركبة اعني هل الحركة دائمة مثلا
 فلا يعرف طلبية واما الحركة بما الذاتية متأخر عن طلبه هل المركبة للحركة
 لكن الطلبات مختلفةان ودليل المصداق انما يدل على الثاني اما على الاول
 فلا وايضا طلب الحلية المركبة هو طلب بانية حدودها الوسطى
 ولذلك تدبرتها ذلك البرهان والحد في اجزائها في بعض المرات
 هذا دليل ثان على ان الذاتية تابع هل المركبة ونقرر ان الطلب
 بما الذاتية هو طلب بانية الحد الاوسط كما يقولون هل المركبة
 فاما قبل يعرف على ما علمه يقال هو وسط الامر من السوال الى الله

عن الحد متأخر عن السوال بها المركبة من الحكم وقولنا ما علمه الا
 هو قولنا المتخفف بالحد وقولنا السوال عن الحد الاوسط
 بما اذا كان الذاتية لهالبة للحد الاوسط فلهي المركبة يكون تابعة
 لها من حيث طلب الحلية المركبة هو طلب بانية حدودها الوسطى
 بنسبة الحد والبرهان في اجزائها في بعض المرات كما سألنا
 والبرهان قياسا من المؤلفين تعينات يخرج بقيد الذات لا يطلبها
 والقياس صورة والقياسات تدبر والقياس المستفاد
 كل جملة لا بد فيها من قدمتين وقالوا المقدسان قد يكونان يقينين
 وقد يكونان ونفي اليقين اعتقاد الشيء على ما هو عليه اعتقاد
 امتناع اليقين في كل جملة مؤلفة من مقدمتين يقينيتين لا شك في
 يقين سمي بها واما هو لخص من القياس ان قد بدلت القياسات في
 غير حقيقة وقد بدلت في فصل القياس الاختراعات في هذا التعريف
 ان اكل الحدود ما اشتمل على العدل الاربع التي هي الفاعلية والفاعل
 والمادية والصورية وقد اشتمل هذا الحد على البرهان الثالث
 فالقياس هو الصورة القياسية التي اشتمل عليها القيني في المادة والشيء
 المستفاد اعني النتيجة هي الغاية ومباديه القضايا التي هي
 وهي ستة الاوليات كالعالم بان الكل اعظم من الجزء افرع القضا
 المستعملة في القياس رتبة مسلمات منطقنا واما معها وشبهات
 بغيرها ومبطلات والمسلمات ما مفعلا او اخواتها المفعلة

ثالثه الواجب قولها والمشهورات والوحيات اذ لو لم يكن
قبولها الاخر والافتراف بالانتماء الى الصناعات الاربع المأثورة
على اياتي والواجب قبولها اصنافها ستة اولها الاوليات وهي
قضايا بوجوب العقل العرفي لانه لا يثبت من الاساس الحاجة
عنده وانما يتوقف الحكم بها على ضرورة الفقه لا في كل افع
في العقل التصوري لحدودها الحقيقية ووقع له التصديق العلم
بان الكمال اعظم من الجزء وهذه الاوليات منها ما هو على المكل الان
تطور حدود الفقيه حاصل للوجوب ومنها ما هو خفي عند بعض الناس
لرفوع الانبساط تصور حدودها فيتوقف العقل على الحكم فاذا
حصل له التصور جزم العقل وحكم بمقتضاه والمحسوسات
اما الظاهر كالعلم بان الشمس مضيئة او الباطن كالعلم بان لنا فكر
هذا هو النوع الثاني من انواع القضايا الواجب قبولها
وهو المسمي بالمحسوسات وهي قضايا يحكم بها العقل بواسطة الاحساس
اما بواسطة الحس الظاهر كالعلم بان الشمس مضيئة وان لنا طائر
قائد لولا الاساس لو حكم العقل مثل هذه القضايا وهذا العلم
الاول من فقد حسا فقد علمنا بوجوب ليد للشمس بخلاف القضايا
البدئية الحاصلة لكل الحد واما بواسطة الحس الباطن وهي
الوحيات كالعلم بان لنا فكر وان لنا طائر والمالوفة ومرويا
والحيات كالعلم بان السموية باسفل الصغار

قضايا

قضايا
يتبع شهاداتنا يحصل تكرر فيحصل التكرار اليك كالحق ان
يرجع عقد نفسا في الشك في الحكم كالعلم بان السموية باسفل
الصغار ولا بد من هذا الحكم من قياس خفي هو انه لو كان اتفاقا لم
يكن دائما ولا اكثر فيحصل الجزم بتكرار المشاهدة وحصول القضا
المذكور باسناد الاسمال الى السموية والنواظر كالعلم
بوجود ملكة القضايا المتواترة هي التي يمكن اليها النفس سكونا
يزول بعد الشك في يحصل الجزم العرفي ككثرة الشهادات
على سبيل الاتفاق والنواظر كالعلم بوجود ملكة ذهنية فيم
العلم الحاصل في نظري والفرق غير محقق حصرا وعدد الشهادا
المفيدة لليقين في عدد معين وهو خطأ فان اليقين غير متعلق
بعدد محصور بوجوب الزيادة والنقصان وانما القاضي في
ليس بعدد عدد الشهادات والحديث كالعلم بان في
القرس فساد من الشمس وانما يحسد الناطق اختلاف مكانة
شكله بحسب اختلاف اوضاعها فيها القضايا الحديثة
يجري على غيريات تكرار المشاهدة ومقارنة القياس الخفي وهي
قضايا ابتداء الحكم بها حدس قوي من النفس يزول بعد الشك
وبدعي النفس بالقبول وذلك مثل حكمنا بان زوال القمر يستفاد
من زوال الشمس وانما حصل لنا ذلك حدس حصل لنا باختلاف
شكلات القمر بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس فربا وبعدا

ومقابلته ومعارضة وتربعا والفرق بينهما وبين التجربة ان السبب
 في التجربة معلوم السببية فبحرول الماهية وفي الحدس معلوم التجربة
 والفضاء الفطرية القياس كما علم بان الاثنين نصف الاربع
 والاثنين اثنين المبادي بل في اللتان قبلهما ايضا والعلة هي
 الاليات هذه فضايا يسمى فضايا قياسا ماعها وفطرية الفضايا
 ايضا وهي فضايا يحكم بها العقل بوسائط لا يحل للذهن عنها النية
 في ثباتها الضرورية بل عدم انفكاكها العقل عنها في حين من الازمان
 وان كانت ذواتا واساطها العلم بان الاثنين نصف الاربع فانه
 حكم قطعي حصل بوسط هو اثنين علة انقسمت لاربعة الية
 مابا وبه فهو نصف ذلك العلة فالاشان نصف الاربع وهذه
 الاربعة ليست من المبادي لتوقفها على وسائط ومبادي غيرها
 ولا تباغي عامة لاختلافها العقل عنها والمعتد هو الاوليات فان
 المحسوسات ايضا غير مشتركة بين العقلاء والبهائم اما
 لم وهو الذي يعطى العلة للوجود والتصديق معا كقولنا هذه
 الخشبة مستها النار فهي محترقة وامام برهان ان وهو الذي يعطى
 التصديق فقط كقولنا هذه الخشبة تنبت في محترقة والوسط
 في برهان لم هو العلة لا النفس الا كبريل الحكم بعل الاصفوان
 كان معلولا لاحدهما فان كان معلولا للحكم سمي لئلا كان من برهان
 ان وينقلب احدهما الى الاخر بما يشبه قياسا اذا
 الاوسط

في البرهان

في البرهان علة للتصديق الا كبريل الاصفوان لئلا الاستدلال به
 من غير فان كان مع ذلك ايضا علة لوجود الا كبريل سمي برهان لئلا
 يعطى البرهان في الوجود والتصديق معا فهو يعطى البرهان مطلقا
 في سمي كقولنا هذه الخشبة مستها النار وكل خشبة مستها النار
 فهي محترقة فالاستدلال الى الماهية على الاحتمال الاستدلال على
 المعلول فاما اعطى الماهية الحكم بوجوه الاخر في الذين فكذا اعطى
 في نفس الامر وان كان وانما يعطى العلة في التصديق لا غير ولا يعطى
 العلة في نفس الامر سمي برهان ان كقولنا هذه الخشبة تنبت في
 محترقة فانه محترقة فاشداد المحرقة العلة للتصديق بتبوءه العقل
 دون الخارج وكلاما معلولا لان الصغراء المنفصلة خارج المعرفة
 اذا عرفت هذا فاعلم اننا لا نشترط في برهان لئلا يكون الاوسط
 علة لوجود الا كبريل مطلقا بل لوجود الا كبريل في الاصفوان بينهما فروقا
 يمكن ان يكون الاوسط معلولا للا كبريل والاصغر وهو مع ذلك
 علة لوجود الا كبريل الاصفوان كما يقول هذه الخشبة تنبت في النار
 فيصل اليها محرقة النار علة للوصول وهي معلولة للنار فنهنا
 الاوسط معلول للا كبريل وكما يقول الانسان حيوان فهو جسم فان
 حيوان معلول للانسان في الخارج وعلة لتبوء الجسم فكذا
 من هذا ان الشرط في برهان لئلا يكون الاوسط علة لوجود
 الا كبريل الاصفوان يجوز ان يكون معلولا ولا يمكن العكس لاستحالة

الاخر في دلل

تقديم وجود الاكبر في الاضغ على وجوده مطلقا واعلم ان برهان
 ان ينقسم الى ما يكون الاسط معلوم الوجود الاكبر في الاضغ والى
 ما لا يكون كذلك ويسمى الاول بالدليل وهو عكس برهان لم
 وينقلب الدليل الى برهان لم وبالعكس ما يشبه قياس المد
 لاتحاد الحد فيهما واختلافهما في الترتيب اما قال ما يشبه
 قياس المد ولم يقل القياس المد ذلك ان القصد هنا ليس
 المناظرة فلهذا كان شبيهها بالقياس المد وليس ولم يكن هو
 وكل قضية تضمن اجزاؤها علم الحكم في اولها لا في
 العقل فيه الاعلى تصور الاجزاء فانهما بما يكون قضية فان كان
 العلة خارجة فيمكنه ولا يحصل اليقين الا بتوسط العلة
 الحكم يجمع عليه ويجعل دورها وما العلة له فلا يقترن
 التصديق لابل من علة فان كانت تصور اجزائها لا في العقل
 البديهي كقولنا الكل اعظم من جزء فان هذا التصديق معلوم
 التصور جزء لا غير لا يتوقف العقل فيه الاعلى تصور من غيره
 وقد يكون التصور خفيا على ما تقدم فاذا حصل ما لاكت حصل
 الجزم القطعي وان كانت العلة خارجة عن تصور المفرد كانت
 القضية كسبية فيقبض العقل في الجزم بانسبة بين مفرد الى
 وسط هو العلة ولا يحصل اليقين الا بتوسط العلة فان الحكم
 بدورها يمكن ترداد العقل فيه بين طرفي الثبوت والافتناء اما اذا

5

حصل الوسط فانه يحصل اليقين لان العلول واجب العلة
 وبالعلة فلا يقين بها اذا اليقين تابع للعلة والجزءات على
 خفية يدل على وجودها كبرهانها في قضية في قضية وان كانت
 بشرط لا يوجد عندها لما ذكر ان العلة معلومة له فلا يقترن
 به استشعار يقال ان الجزئيات يقينية ولا على ما فكيف يصح الحكم
 بانتهاء اليقين عند انتهاء العلة فقد ذكرنا دفع هذا الجواب وهو ان
 الجزئيات على الاضغ والدليل عليه انها غير نقائية والا لا يمكن
 دأمة ولا كثرة العلم القطعي بان الاتفاق لا يدعم ولا يكثر وجوده
 واذا لم يكن اتفاقية كانت مستندة الى علل واذا استندت الى علة
 كانت يقينية اذا قرب هذا فقولنا الامور الجزئية قد يتغير بالحوادث
 وانما يمكنه بوثيق الحكم وجود او عدمه ولا يكون كذلك في القسم
 الاول فيحصل اليقين اذا ثبت الحكم بتلك الشرائط والاحوال وذلك
 مثل حكمنا بان مولد يولد الخ فهو اسود فانه يقترن بهذه المكان
 فلا يصح الحكم بان كل مولود اسود فان الحكم الجزئية اذا كان مفيداً
 وجد عندها ولا يوجد بدونها والحراس لا يقيدوا بالكلية
 انما من التصورات الكلية والتصديقات الأولية فمن فقد حسا
 فقد علم الاحساس هو ادراك الشئ المقترن بمادة مفيدة بشرط
 حضور المدرك فيها ضرورة يكون جزئيا لا يمكن صدقه على غيره
 فالحراس لا يقيدوا بالكلية وانما يقيد الجزئي فاعلم بان كل ارجاء حكم

قد ذكرنا يقع

مقتضى احسن من الحس انما يقيدان هذه النار المحسوسة بحارة اما ان كل
 نار حارة فلا يقيد المحسوس بدار قساص التصورات الكلية والقيود
 الاولى لان النفس والحس لا ينفصلان جميع العلوم كانهن في النفس
 وقابلتها وواجب الوجود عام الفيض فلا بد من توقفها على الوجود
 وهو هنا مستفاد من الحواس فان من احسن الحس في استعداده لادراك
 الكل والحس هنا سببا وبانيات في احكام ضرورية ونصورية كلية
 عقلية حاصلة من واجب الوجود تعالى بسبب الاستعداد السابق لهذا
 حكم المعلم الاول بان من فقد حسا فقد عاين ذلك ليدرك الحس في حال
 الاستعداد الذي هو شرط في العلم والتميز انما كالحسوس
 شرط اعادة الخزانة العلم الانتهاء في الاستعداد الى المحسوس ولهذا لو لم
 جماعة كثيرة بعد وفاء العلم او قد انما يصنع من غير ان يعلم ان يحصل
 العلم به اذا ثبت هذا الحكم المستفاد من التواتر في خبر كالمستفاد من
 الحس من ان يجب ان يكون خبريا لا يقيد باكليا والعلل اربع منها
 وما يقيد وما يبرمه لما ذكر ان حكم القطع في الشيء الذي له علة انما
 يحصل عند وجود علة اشار بها الى بيان العلل واقسامها وعلل ان
 العلة هي ما يتوقف عليه ما يوجد الشيء فان كان جميع ما يتوقف عليه ما في
 العلة التامة والافى التامة وقسم العلل اربعة لان وجود الشيء
 المركب ما يحصل بحسب الجرائد وقاعله وما يقيد فاذا حصلت هذه الاشياء
 وجد الشيء لا يتوقف على غيرها والاجزاء اما مادته وهي التي يحصل بها الشيء

الحكم

بالنفس

بالقوة كالتحسب للسير واما صورته وهي التي يحصل بها الشيء بالفعال
 كالصورة السريعة والفاعل هو المفيد للوجود والغاية هي الاجل
 الشيء والماديات ما اشار بقوله ما يقيد والى الصورة اشار بقوله
 ما يبره والى الفاعلية اشار بقوله ما يبره والى الغاية بقوله اجال
 ويقع الجميع في وسط البراهين كبيان الحسوف بمقاطعة الارض
 وجوب وجود الاصح الزائدة بوجد المادة المستفدة لقبول
 صورتها فاصل عن المغدار الواجب ساواة مثلين تساوت
 اضلاع متقاطعة وزواياها متماثلةما بالتطبيق وجوب بعض الظواهر
 بالاحتياج الى جودة الموضع وتدبر شمل الجميع في بيان شئ واحد
 كل واحد من هذه العلل يصلح ان يقع وسط في البرهان اما وقوع
 العلة الفاعلية فكما يقول الفخر في فصلان الارض وقعت متقاطعة
 للذين في فقاطعة الارض علة فاعلية للكسوف واما وقوع العلة المادية
 فكما نقول وجعلت المادة الفاصلة عن المغدار الواجب المستفدة
 لقبول الفعل صورة الاصح فيوجد الاصح الزائدة واما وقوع العلة
 فكما نقول كل مثلين تساوت اضلاعها المتقاطعة وزواياها متماثلة
 فانها متساوية بالتطبيق واما وقوع العلة الغائية فكما نقول
 ان الطواحين انما عرضت لخدمة المصنع وجعلت الانسان لخدمة المخلع
 وقد يشمل جميع العلل الاربع في بيان شئ واحد وهو يبلغ في اعادة
 اليقين وينبغي ان يكون العلل واحد والتامة هي التي

الصورة

التي يكون بالذات وبالفعل وقد يكون مساوية كالنار والآخر
 او خاصتها كالعقوبة التي ينبغي ان يكون الحدود الوسطى التي
 هي العقل واضحا والعلية ليصبح استعها في البراهين فان الحق لا يكون
 الاستدلال به واعلم ان العقل منها ثامة ومنها ناقصة وايضا منها
 ما هو بالذات ومنها ما هو بالعرض ومنها ما هو بالفعل ومنها ما
 هو بالقوة ومنها عامة خاصة ومنها كلية جزئية فالعلة الكلية هي الكلية
 التي يكون بالذات وبالفعل بالعرض والقوة والنار مساوية للآخر
 اذ كل ما وجد في النار وجد في الآخر وبالعكس والعقوبة اخص من التي
 اذا عرفت هذا فالعلة تجب ان يكون مساوية واحض ولا يجوز ان
 يكون اعم من المعلول والالزم وجود العلة من دون المعلول اصف
 شرائط مقدمات البرهان بعد كونها يقينية اقدم من
 وعند العقل من النتائج لكون عللا بحسب الامرين واعرف ان
 يعرفها وان يكون مناسبة اعني يكون محمولها ذاتية على
 انها اولية وان يكون ضرورية كلية المقدمات المستعملة
 الابنية البرهانية بشرط انها امور احدها ان يكون يقينية وقد
 تقدم ان البرهان قياسي وله من يقينيات وثانيها ان يكون
 اقدم بالطبع من النتائج ليصح ان يكون عللا لها بحسب النتائج
 وهو مختص ببرهان له وثالثها ان يكون اقدم من النتائج عند
 العقل ليصح الاستدلال بها ويكون عللا لها بحسب العقل فان

المنتهى

المقدمات يجب ان يكون عللا للنتائج عند العقل وبما يعرفها
 اعرف من النتائج يعرفها فان المعرفة يجب ان يكون اعرف من
 المعرفة ونفوس كونها اعرف منها ان يكون اكثر وضوحا ويقينا
 ليكون وضوحها مقتضيا لوضوح فان الموضوع واليقين
 افلا بالذات والنتائج ثانيا بالعرض وخاصة ان يكون ثمانية
 للنتائج بمعنى ان يكون ذاتية اولية ونفوس بالذات كما هو المعنى
 والعرض الذي على اساسه ونفوس بالاولى لا يحل الا براسطة كل
 كالحاس على الانسان فان المحمل بحسب الامر يكون اوليا واعلم
 ذلك ان الغير لا يقيد اليقين بالاناسبة لعدم العلة الطبيعية
 بينهما وسادسها ان يكون ضرورية اما بحسب الذات وبحسب
 بمعنى ان يكون مطلقة غير شاملة لها على اياتي وسابعها
 ان يكون كلية بمعنى ان يكون محمول على جميع الاشياء فيجب الاشارة
 لا يكون المحمل لاحقا بحسب له اخصر كالمضاهلة على الحساس لا يكون
 محمول على جميع ما هو حساس بل على بعضه فلا يكون محمول على كليها
 وهذا ان الاختيار ينحصر بالمطابق للضرورية الكلية قال بالذات
 وهذا اعم من المقدم فانه يشمل ايضا الاعراض الذاتية وهي التي يكون
 الموضوع لها كالفعل للانسان والزوجية للعدد فكلاهما
 يقع في حد الموضوع او يقع الموضوع في حد فهو ذاتي كاشية
 الذاتي لفظا مشترك بين معان واشهرها المقوم وليس

المطهر في كتاب البرهان بل المطهر ما هو عام منه وذلك لان
 الاعراض الذاتية اعراض الاعراض التي هي الشيء لما هو هو في ذاتها
 كالنفس والاشياء الانسان باعتبار ذاته يطلق عليه لفظ الذات
 ايضا كما يطلق على المقوم وكلاهما استعمالان هنا والمعنى الاعراض
 الشاملة لها معا هو ان يقال ما يوجد في هذا الموضوع او يوجد
 الموضوع في جهة فالاول كخذا الحوان في هذا الانسان وهو
 المقوم والثاني كخذا العلة في هذا الزوجية كما يقول الزوجية
 انقسام عتساويين في العلة وفي العلوم يسمى كل واحد
 في جهة الموضوع كالزوج للعدد او جنس كالزوج للاشياء او
 معروضه كالناقص للاولى ومعروض جنس كالناقص للزوج
 الزوج ذاتا اذا كان الباحث عنها علما واحدا فدينا
 ان مقدمات البرهان يجب ان تكون ذاتية وبنينا ان الذات
 في كتاب البرهان يطلق على ما يوجد في هذا الموضوع او يوجد
 الموضوع في جهة وكانت المقدمات المستعملة في البراهين عام
 من ذلك فان كما يقع في جهة الموضوع او جهة الموضوع او معروض
 او معروض جنس يسمى في اشياء العلوم والسياسات في العلوم
 مما لا يتجسس في موضوعاتها والعرض الذاتي قد يجعل في كل علم
 على موضوع ذلك العلم كما يجعل الناقص والزوج على العلة الذي
 موضوع علم الذات ولا يجعل على انواع الموضوع كما يجعل الزوج على

المتن

الاشياء الذي هو نوع للعلة الذي هو الموضوع لعلم الذات
 وقد جعل على اعراض اخرى ذاتية للموضوع كما جعل الناقص على الاول
 او على الزوج او الفرد التي هي اعراض للعدد ذاتية وقد جعل على
 انواع هذه الاعراض كما جعل الناقص على زوج الزوج الذي هو في
 الزوج العارض للموضوع الذي هو العلة وجميع ذلك يسمى
 ذاتيا والمجولي الذي يوجد في جهة الموضوع هو الاول لاخير بل الثاني
 في جهة في الثاني جنس الموضوع الذي هو العلة وفي الثالث شعر
 الموضوع على العلة ايضا وفي الرابع معروض جنس الموضوع
 وهو العلة ايضا ولما كانت المجولات البرهانية ذاتية كان
 جميع ذلك من الاعراض الذاتية لكن ينبغي ان يصدق ما يوجد
 في جهة جنس الموضوع بما لا يخرج عن العلم الباحث عنه فان العرض
 الذي يوجد في جهة جنس الموضوع الخارج عن ذلك العلم لا يسمى
 عرضا ذاتيا واليد اشار بقوله اذا كان الباحث عنها علما واحدا هذا
 اذا اريد بالموضوع موضوع القضية واما اذا اردت بانه موضوع
 العلم كفي ان يقال ما يوجد موضوع العلم في جهة واعلم ان الناقص
 هو الذي يقصر عن اجزاء كاشي عشرة فان نصفه وثلاثة وربعه
 وسدسه ازيد منه والاول هو الذي لا يقل عن الواحد كالثلاثة
 وزوج الزوج هو العلة الذي يعكس على زوج عبرات هي زوج
 كاربعة عشر وعشرين والاول هو المجولي لا ينوسط غير كالجنس

القريب الفصل والعرض الذاتي الحقيقي على النوع والكليتها
 ان يكون المحمول على كل في جميع الأزمنة محلا اوليا والفرق
 ههنا ما سمناه عرضية عامة وغير الضرورية كالممكنات الأكثرية
 في مقدمات مثاله وكذا تلك غير الكلي في المطالب الجزئية
 قد بينا ان مقدمات البرهان يجب ان تكون اولية ونعني بالاولية
 ما يكون محمول على الموضوع لا بنسبته غير ذلك كالحمل الحقيقي الفصل
 القريبين على النوع والعرض الذاتي والحقيقي اعني العرض الذاتي
 بالموضوع ذات الموضوع لا بغيره كالنحو المحمول على الانسان لذات
 الانسان لا شئ اخر غير فان هذه كلها محمول على الموضوع محلا اوليا
 اما الايمان والفصول العالية فانها انما يحل على النوع بواسطة
 حلالها على اعم منه فان الحس انما يحل على الانسان بواسطة حلالها
 الحيوان واعلم ان المقدمات يجب ان يكون كلية وقد بينا معنى
 الكلي من انه المحمول على الجميع في جميع الأزمنة محلا اوليا فانها
 اخبر من المفهوم منه في الاسوار لا في هذا بوجود المحل في جميع
 الأزمنة من غير واسطة فاعتبار القيد من كان له وجود قد بينا
 ايضا ان المقدمات يجب ان يكون ضرورية وبينا ان المراد بالضرورة
 ههنا ما يشمل الضرورية الذاتية وبوصفي معا اعني يكون مشروطة
 عامة وذلك لان المحمول على شئ محسوس هو المحمول المناسب
 للموضوع بما ينزول الى الموضوع عما هو عليه حال اكثر موضوعا

وربما لا ينزل

وربما لا ينزل وذلك لانه ينقسم الى ما يحل عليه وبما يحل عليه
 كالفصل وهو ما ينزل الى النوعية الشئ الى ما يحل عليه
 فالأول ما هو كالحس وهذا قد ينزل الى النوعية وقد لا ينزل
 عند ضرورة ما ولا ينزل عند ضرورة ما فانما الضرورية بحسب
 الذات وربما لا ينزل الى ان ينزل الى الموضوع عما هو عليه حال اكثر
 اما المشروطة تكون الموضوع على ما وضع بشمل الجميع فلهذا اختار
 الضرورية هذا بحسب المعنى الاخر وهذا الشرط يحسن المطالب للضرورة
 لا بكل مطلب بل بما في فان من المطالب البرهانية فضا بممكنة أكثرية
 بشمل في بيانها انما هو وكذا المطالب الجزئية وقد يستعمل في البرهان
 المقدمات الجزئية لانها احوال العلوم وكل علم موضوع كالمفهوم
 الصافي ربما يقال المراد من كالمفهوم ان لا يشترط فيه ما يتوصل
 به الى المفهوم الحاصل الى المستحصل لهذا العلم وكذا لكن لا يشترط
 العلم الاكبر ربما يكون اشياء كثيرة بواسطة كوصف اعلم الكلام
 لما فرغ من شرائط المقدمات في البرهان شرع الان في البحث عن احوال
 العلوم اعني ما يتوقف على علم غلب من اجزاءه وبيان بناسب العلم
 وبيانها المغيرة لك واعلم ان كل علم على الاطلاق يتقوم من ثلث اشياء
 موضوع ومبادئ مسا لان الموضوع هو ما يحتمل في ذلك العلم من
 امراضه الذاتية ما يحتمل لواحده التي تحتمل لذاته كالتجمل الذاتي لا شئ
 لذاته بل من كالحس الاختيارية لا شئ له باعتبار كونه حيوانا

الضرورة



او تعرض في ذلك الصفتين اللتين يجب كونه متجاوذاً في ذلك
 العدد لعل المتعارفين في علم النفس انما هو احد العددين
 الذاتية اذا عرفت هذا فيقول الموضوع اما ان يكون شيئاً واحداً
 او اشياء كثيرة فالاول اما ان يوظف الاطلاق كما لعدد للشيء
 او مقيداً بما تعرض في ذلك الجسم الطبيعي من حيث هو متغير لعل الطبيعة
 كما في عقولنا انما هي متغيرة في كل حين من اجل ما في العلم من المتغيرات
 في العلم المتغير لعل المتغير في كل حين من اجل ما في العلم من المتغيرات
 والثاني لا بد وان يكون مناسباً ووجه التناسل ان يشارك
 في امر ما في كل الخط والسطح والجسم التعليم اذ جعلت موضوعات
 الهندسة فانها تشارك في المقدار وهو جوهري لها ولو عرض كبر
 الانسان واجزائه والحركة والادوية والاعذية اذ جعلت موضوعات
 علم الطب لا تشارك في كونهما منسوبة الى الصفة التي هي الغاية في
 ذلك العلم وكو موضوعات علم الكلام من حيث تنسبها الى الصفة
 واحد هو الواجب على وانما كانت هذه موضوعات هذه العلوم
 يرجع اليه بان يكون موضوع المسئلة نفس موضوع العلم لقولنا
 العدد اما زوج او فرد او يكون جزئاً من العدد كقولنا الثلث فردا
 وجزء منه كقولنا الصورة فيضد ويكون او عرضاً ذاتياً كقولنا
 الحركة اما مستديرة او مستقيمة وانما يجب في كل علم من احوال موضوعه
 اي غير ارضاء الذاتية في محمولات جميع مسائل العلم التي تشاركها

والحواله

فروزيه

للموضوعات هو المطالب في ذلك العلم وبما في العلم
 الاوسط لها اما مطلقاً كالاوليات في اصولها متعارفة وفي ذلك
 العلم وبما في مصادرها واصولاً موضوعية باعتبارها في اصولها
 في ذلك العلم وبما في غير ذلك العلم متعلم عليها سواء كان مع استكمال
 اوجه مسأله واملاحدود وبما في العلم وبما في المبادئ
 الاشياء التي في العلم ذوو المبادئ علمها اما بقولنا ان
 تصديقاتها التصديقات في المقدمات التي في العلم وبما في
 ذلك العلم وفي قضاياها اما اولية لا ينفصل الى بيان ولا وسط لها
 وبما في اصولها المتعارفة وفي المبادئ في الاطلاق واما غير اولية لكن
 يجب تسليمها اليقين عليها ومن شأنها ان يبين في علم اخر فلا وسط لها في
 ذلك العلم التي هي مبادئ في مبادئ القياس الى المبادئ في العلم
 بالقياس الى العلم الاخر في مبادئ في الاطلاق وهذه المبادئ
 ان كان تسليمها في ذلك العلم التي هي مبادئ في مبادئ القياس الى المبادئ في العلم
 بالعلم ومع مسأله ما سميت اصولاً موضوعية وان كان مع استكمال
 فيها سميت مصادرها واليه اشار بقوله وبما في مصادرها واصول
 موضوعية باعتبارها في مبادئ في مبادئ القياس الى المبادئ في العلم
 الاصول الموضوعية قولاً فيليس لما ان يصل بين كل نقطتين في خط
 مستقيم ومثال المصادرها قولنا اذا وقع خط على خطين متوازيين
 الاخرين في جهة واحدة اقل من قائمتين فانها اذا اخراجت تلك

الجهة التقاوا اما التصورات في حدود اشياء يستعمل في ذلك العلم
 وفي اما موضوع العلم كقولنا الجسم هو الجرم القابل للابعاد
 الطبيعي والجزء من الموضوع كقولنا الحيوان هو الجرم المستعد
 والجزء تحت الموضوع كقولنا الجسم البسيط هو الذي لا يتبعه
 لحد ولا عرض ذاتي كقولنا المركب كمال او الحاصل في القوة حيث
 هو بالقوة وهذه الاشياء بنفسها الى ان يكون التصديق به بوجده
 متقدما على العلم بالموضوع والجزء الذي لا يكون التصديق به
 ان يحصل في نفسه كاشرا من الذات في حدود القسم الاول في ذلك
 الماهيات واما حدود القسم الثاني اذا صودر منها فبجسم الاشياء
 وبعد التصديق يمكن ان يكون حدودا بجسم الماهيات وبسبب الجرم
 اوضاعا يعني الحدود والمسلمات على سبيل من الحق وسبيل
 وهي ما يطلب البرهان عليها في ان لم يكن بين المسائل
 في كل علم في القضايا الخاصة بذلك العلم التي يشك انسابها
 الى موضوعاتها وطلب العلم البرهان عليها ان لم يكن بينها
 يختص كل علم بمسائله باعتبار موضوعها على ما يلي وموضوع
 المبادئ والمسائل هي اما موضوع العلم او شيء منه او ذاتي له
 ذاتية لها هذا هو المقضي لخصيص كل علم بمبادئه فبذلك
 يختص وذلك بان يكون موضوعات المبادئ ومسائلها موضوعات
 العلم كقولنا الجسم المركب الحيوان والصورة والجسم غير مركب

في

العلم
 من الاجزاء افراد او يكون الموضوع هو نوعان من موضوع
 كقولنا الثلثة فرد وكل خط يمكن تصنيفه واما ذاتي كقولنا
 الاول هو الذي يعد الا الواحد كل بشتان زواياه مساوية
 لقائتين ومجولات المبادئ المسائل ذاتية لموضوعاتها انما في
 المبادئ في الوجهين اعني الثاني للقوم والعرض الذاتي اما في الثاني
 في المعنى الثاني لا غير والمبادئ العامة انما يستعمل بالفعالان
 بخصيص العلم اما بالموضوع فقط كما يقال المقادير المساوية لثلاثة
 ولحد مساوية وتوزعها بالتحصيل بالجموع في المفروضات ان لا
 واما الموضوع والجموع كما يقال العدد اما زوج او فرد فمخصص واما
 فلا يستعمل الا بالقوة المبادئ العامة هي القضايا بالاولية التي
 لا يختص بعلم دون اخر كقولنا الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية
 والشيء ان يكون ثابتا او متغيرا وثلثها انما يستعمل في العلل
 بالفعل اذا اختصت بذلك العلم اما بالحد الجزئين او هما معا مثال
 الاول اذا اخصصنا القضية الاولى بالموضوع فنقول المقادير
 لمقادير واحد مساوية فان اخصصنا الاشياء بالمقادير ووهنا يختص
 الجزء الاخر بخصيص الاولان المتساوي الذي هو الجرم هنا اخص
 بخصيص المقادير اذ المقادير متساوية في المقدار لا مطلقا في كل شيء
 وشال الثاني في قولنا العدد اما زوج واما فرد فنقولنا العدد مختصا
 موضوع القضية الثانية اعني الشيء وقولنا اما زوج او فرد مختصا

محمولاتها اعتدلت ما ثبت ومنه وما لا يحضر لم يصح استعماله بالفعل
 وانما يستعمل بالقوة كقولنا هذا حق فقصه باطل لان ذاته في قوة
 قولنا الحق في الانيات لا يجتمعان ولا يكون محمولات المسائل
 لان المقوم لا يطلب بل هو ايضا ذاته وما يكون محمولات المسائل
 كذلك فان كان الاوسط للاصغر مقوماً لنقطة سمي باخذاً اولاً ولا
 فليخذ ثانياً محمول كل مسألة يجب ان يكون خارجاً عن موضوعها
 ولا يجوز ان يكون مقوماً له لان المقوم للشيء لا يطلب له بها شيء
 له اذ تصور الموضوع متوقف على ثبوت المحمول له ولا يطلب له ان
 على المسئلة الابد تصور اجزاءها لما تقدم من ان احد الجزئين
 الجزء اسبق على الكل في الوجودين والعديد لانها لا تطلب له شيء
 على جوهريته النفس والصور وفلزم الجوهري لانك تقولون الجسم
 محمول على الانسان لانه محمول على الحيوان وهو استدلال على المذات في
 يجب على الاول ان المعلوم لنا من النفس انها شيء مدبر المبدن
 وذلك عارض لها لا حقيقة لها واذا اطلبنا جوهريته النفس لم يرد
 جوهريته هذا المعلوم بل ما صدق عليه هذا المعلوم والحاصل ان الجوهري
 ذاتي لما صدق عليه المعلوم لا المعلوم وكذا الكلام في الصورة
 واشباهها وعن الثاني ان المطلب ليس بانيات الجسم للانسان بل هو
 العلة لثبوته له وانما يلزم العلية عند اخطار الحيوان في
 بلهما بالبال فقد ظهر من هذا ان المعلوم لا يكون مطلوباً بل علة

المقوم

الاول

المحمولات اعراضاً ذاتية لموضوع المطالب يجوز ان يكون محمولات
 مقوماته المقدمات اذا ثبت هذا فنقول ان الحد الاوسط في العلم
 يجوز ان يكون مقوماً للاصغر ان يكون عارضاً له فان كان مقوماً
 للاصغر استحال ان يكون الاكبر مقوماً له لان المقوم المقوم مقوم
 يجب ان يكون عارضاً له ويسمي باخذاً اولاً كقولنا الانسان اخضر
 وكل في اطلقنا حاك وان كان عارضاً للاصغر جاز ان يكون الحد الاكبر
 مقوماً للاوسط وان يكون عارضاً ويسمي باخذاً ثانياً وتلك
 العلوم وتداخلها وانيات الجسم احوال موضوعاتها فالأول موضوع
 فوقه لا يحضر كالمهندسة والجسم وكذلك المطلب موضوعها فزاد
 المصيدة كالمركبة والكرة المحركة وبها يدخل المصيدة تحت علم بيانها
 بقدر موضوعها كالموسيقى فانيات الحد دون الطبيعي وذلك اذا
 كانت المسائل تحت عنوانيات عادية بقيد العلوم انما يتناول
 وينتقل بحسب غايات موضوعاتها وتعارفها وتشارك العلوم وتلك
 بحيث لا تكون المومات وتداخلها ايضا اذا ثبت هذا فنقول للاوسط
 اما ان يكون بينهما عموم وحضور ولا يكون فان كان فاما على وجه
 التحقيق ولا يكون والذي يكون على وجه التحقيق هو الذي يكون
 العموم والمقصود بل ان بان يكون العام جسداً الخاص كالفرد
 الذي هو موضوع الهندسة والجسم العلوي الذي هو موضوع
 الجسم والعلم الذي اخترنا تحت العلم الذي موضوعها هو

المطلب

منه والذي ليس على وجه التحقيق هو الذي يكون العموم والنسبة
 بامر من غير ان ينقسم لما يكون الموضوع فيها شيئا واحدا للتحقق
 ذلك الشيء في العالم مطلقا وفي الخاص مقيدا بالخاصة كالذكر
 مطلق ومقيد بالذكورة الذين هما موضوعا علميا او لما يكون
 الموضوع فيها شيئين ولكن موضوع العام عن عام موضوع
 الخاص كالموجود والمقدار الذين احدهما موضوع العلم الاخرى والثاني
 موضوع الهندسة والعلم الخاص الذي يكون على هذا الوجهين يكون
 تحت العلم العام وليس جزائسه وقد يجمع الوجهان اعني الذي
 يجب التحقيق والذي ليس في حسده واحدا فيكون الخاص بها اولا
 بان يطلق عليه انه موضوع تحت العام من الخاص واحد الوجهين
 وهذا مثل علم المناظر الذي موضوع تحت موضوع علم الهندسة
 يجب التحقيق ان موضوع الخطوط المعروضة في سطح مخروطي والنور
 المتصل بالبحر والخطوط نوع من المقدار والجبس التحقيق باعتبار
 تقدير الخطوط بالنور المتصل بالبحر وهذا الخاص باعتبار تقديره
 يعرض خارج عن المهمة فيكون دخلا تحت العام وليس جزائسه
 اما واذا لم يكن بين الموضوعات عموم وجوهر فاما ان يكون
 الموضوع شيئا واحدا او يختلف بحسب تقديره فيختلف كاجزاء علم
 العالم فانها من حيث الشكل موضوع للمهمة ومن حيث الطبيعة
 موضوع للسماء والعالم من الطبيعي وكذلك قد يجد بعض الناس

بل ذكره

كان

كاحرام

في القول

في الموضوع والمحمول يختلفا لبراهين القول بان الاشتقاق
 وانها في الذكر وانما ان لا يكون الموضوع شيئا واحدا بل يكون شيئين
 مختلفين هما ان يكون بينهما اشارة البعض ولا يكون فان كان فهو
 كشأن الطب الاختلاف فان موضوعهما يشتركان في البحث عن القول في الاشياء
 لكن عن جهتين مختلفتين ولذلك يقع البعض سائلاهما اتحاد في النوع
 وان لم يكن بينهما اشارة فاما ان يكونا معا تحت اشارة فيكون العلمان
 متساويين في الرتبة كهندسة والحساب واما ان لا يكون كذلك فيختلف
 اما ان يوضع احدهما مقارنا لآخر اذ انبثقت عن الآخر فلا يوضع فان
 وضع كان العلم الباطن عنده حيث يجب عن تلك الاعراض موضوعا تحت
 العلم الباطن عن الآخر وذلك كالموسيقى والحساب فان موضوع الموسيقى هو
 النغم من حيث يعرض بها النابض في النغم المنقسم الى اقسام من الطبيعة
 كمنه حيث الموسيقى منها من حيث يعرض بها نغمات غير مقبضة للآلة
 وكان من ذلك النغم ذات مجردة عن النسب العددية اذ يجب عنها في
 الطبيعي واذا التجردت ان يثبت عنها في علم الآلة فلا يدخل ذلك صا رها
 البحت تحت الحساب والطبيعي لان الموسيقى انما يثبت عن ذاتيات الاعداد
 المذكورة والى هذا اشار المظهر رحمه الله بقوله وما يدخله تقيد يعني
 ربما يدخل المطلق التقيد تحت علم مبين لما يعبر موضوعا فان التقيد
 ادخل النغم تحت علم مبين لما يعبر بحسب الموضوع حيث دخل تحت الحساب
 دور الطبيعي من حيث ان المسائل تحت ذاتيات ما به يقيد المطلق

واما ان يكون احد الموضوعين مضافا الى الآخر فالأول والآخر والباحث عنهما
علمان شيانان مطلقا كالحسن والطبيعي وقد يغفل البرهان
احدهما الى الآخر ومن الامم الى الاخص فنقل البرهان يقال علمي
احدهما ان يكون علم من علم اصل موضوعه يسمى علم آخر فيكون
البرهان الذي يبين نبذة ذلك الأصل مستقوة من علم الى العلم الأول
المعنى الى العلم حتى يتم ذلك العلم به والثاني ان يكون المستدل
علم ما والبرهان عليه انما يكون شئ من حقه ان يكون في علم آخر وانما
نقدم من ذلك العلم الى هذا العلم لبيان تلك المسئلة كسائر المسائل
والمستحق فان من حق البرهان ان يكون من علم الهندسة ولما
لان تلك المسائل لو جردت عن هذا البصر عن النظم كانت بعضها
مسائل من العلمين المذكورين وبذلك لاقتزان بتغير احد العلمين
نقلت البرهانين عن مواضعهما اليهما وقد ينقل البرهان من العلم
الاعم الى الاخص كما ينقل البرهان الهندسي الى علم الجملة
والعلم الباحث عن الموجود المطلق هو الذي يرتفع العلوم اليه ويرتفع
سبادهما فيه فلهذا ان العلوم يرتفع الى العموم والخصوص
بسبب ترتب الموضوعات ولما كان ترتب الموضوعات ترتيبا متصفا
الى اعم الاعم فترتبت العلوم كذلك واعم الموضوعات هو الوجود
اذ لا شئ اعم منه فالعلم الباحث عنه هو علم العلوم ويرتفع الى العلم
كلها اليه وينبغي ان يباين في الحد الحقيقى ليدل على ماهية

الحد

الشئ في الذات هذا الحد وانما في ذات الشئ من حيث العلم
الذي يدل على ماهية بالانتماء الى الذات وهو اعم من قول بعض المتأخرين
ان قول مجرد العلم ماهية الشئ لان تعريفه لا ينافي الاضافا وخطا
وايضاً يرتفع باعتبار طولها اعتبارا وللحدود ايضا سادس طية
التصور غفلا كالوجود او حسا كالسواد كل كسب غفلا بد من
كاسية لا اما في التصديقات كما في المقدمات واما في التصورات فكالمقدمة
ولا بد ان ينتهي القسما الى مبادئ علمية فحكا انتهت مبادئ التصديقات
الى انواع السنة كذا في مبادئ التصورات ينتهي الى مقصور على الاحتياج
الى كسب اعلى كصور الوجود وحس كصور السواد والحد
الذي هو بسبب الاسم هو تفسير والحد كسب ماهية هو الذي ينقل
على جميع مقوماته من حيث القريب ويصوله وان لم يتم تصور ناقص
الحد على جميع من ماله هو بسبب الاسم ومنه ما هو كسب ماهية
فالاول هو الذي يفسر الاسم ويشرح ويندرج فيه الموجود والمعدية
والثاني هو القول المفيد لتصور الحقيقة نفسها وانما يكون بعد
الوجود فان اشتمل على جميع المقومات من اجناسها وصورها كان حذافا
كما يقول الانسان حيوانا ثانيا وان اخل ببعض المقومات كان حذافا ايضا
كما يقول الانسان جسم ناطق وكذا لو ذكر جميع اجزاء المادية واخل بالجزء
الصوري كما يقول الانسان ناطق حيوان فانه ايضا من الحد ودالتا
وبما صار شرح الاسم بعينه بعد الاثبات حذافا حقيقيا كذا

الاسم قد يصير جديا بحسب الماهية بعينه اذا لم يترتب له محدود وتوقفه
 في الخارج كمن يقول في الفلانة المتساوية لا مخرج فاذا قيل له ان شكل
 اساطير ثلثة خطوط متساوية كان جديا بحسب الاسم فاذا برهن
 على وجوده في الشكل الاول من اقلية من كان المذكور والحد الجدي
 الحقيقة ولا ينسب الحد اليها لان المقومة لا يجوز جعل
 غير انفسها وكذلك يكون واضح بل وانما فلا وسط او غير
 اعلم ان الحد لا ينسب اليها لان لو جزم الاول ان الحد
 من الذاتيات المقومة للشئ المحدود ومقومات الشئ انما الحقة
 لانه لا لعل مفارقة لذات لان الصورة متضمنة لمصور المقدار
 وتصور شئ محال لاجل ان المقومات لجو ما هي مقومة له لذاته لا
 لعل متوسطة كانت واضحة الثبوت اذ لا علم لها فلا وسطا
 منها الثاني ان الحد الاوسط يجب ان يكون مساويا للطرفين فان
 حل على المحدود حمل الحد كان للشئ حدان وكان الشئ وسطا نفسه
 وان حمل عليه على انه متساوي له فالحدان حمل عليه على انحدله الحد
 الاوسط والاصغر وان حمل الامور عليه على انحدله اصله عليه
 كون الحد حذافا فائق وان حمل عليه مطلقا لو يلزم التحديد
 بل يتركب لذاتيات المقومة على ترتيبها الطبيعي وابراد الفصول
 المحصلة لوجود اجناسها اجمع لما منع من اكتساب الحد اليها
 ذكر الكاسية وهو تركب لذاتيات المقومة على ترتيبها الطبيعي

ثابت

فصل

يقدم الامر على الاخر كما هو متقدم عليه في الطبيع كما يقول
 جبران الناطق ويكتسب الحد ايضا ابراد الفصول المحصلة لوجودها
 اجمع القوي بينهما والبعد والمساوية وينتفع في تحليل الشئ ذلك
 الى ذاتية حتى يلزم الى اقل الاجناس في مقوماتها المقسمة وتقسيمه
 الى جزئيات واجزائه حتى يعرف ما من شأنه ان يحد هذا ان
 ببيان المقوم على تحصيل المحدود واكتسابها احداهما تحليل
 المحدود الى ذاتية حتى يفي الى اعلائها وهي الاجناس الحولية والحدود
 العالية وذلك بان ينظر ماهية المحدود حتى يعلم انها من اقل
 الاجناس المعروفة وينظر في انواع المساطير الحولية والحدود
 ذلك الجف من تحصيل المشاركة والمباينة الذاتية من تلك الاقسام
 لتحصيل الذاتيات المشتركة والذاتيات الخاصة مثلا اذا اردنا ان
 ذاتيات الحيوان وجدناه اطلاقا مقولة الجوز من انوار الجسم
 الناطق والحيوان الناطق والصاحل ويشتركان في معنى الحيوانية وظل
 في ذاتي كل واحد منهما فيوجد الحيوان الناطق جسا حساسا ناطقا
 ووجدنا الصاحل جسا حساسا صاحلا ثم بقي بعد حذف خصوصية
 الصاحل والناطق ان جسم حساس وكان الجسم متضمنا معنى الجوز
 وهذه المعاني ذاتيات الحيوان والمحدود من خصوصية انوار
 ناطق حقيقته الحيوان باي جسم حساس وحصل لنا الحد الطبيعي
 ولولم يبق بعد حذف خصوصية ناطق من شئ علم ان المعنى الذي كان

الاشياء

على تلك المعاني فان قيلت عليها بالاشارة الى اللفظ وذلك كالقسمة
 القسمة على الاشكال باعتبار ان يناسب السماع ويساوي لزوايا
 وعلى الاول باعتبار انفعال الحاسة من كل منهما مثل انفعال العين
 الاخر وعلم ان التحليل انما يقابل مقامية التركيب لما انقسم التركيب
 الى جزئين والخاصة في كل انقسم بمقابلة اليها في التحليل الذي هو
 الذي يكون في المعاني الكلية يسمى تحليل الجواهر يسمى حيث وان
 كان في الحقيقة منقلا على معرفة الحد وان سمى يكون التحليل للحد
 انما هو تحليل الجواهر في تلك الحدود وذلك هو الذي يكون باعتبار
 التحليل في تلك المقادير من الاشياء حتى يتميز بذلك العام من
 من الخاص تحليل الانسان الى الجوز والناطق وتحليل الحيوان الى
 الانسان والحساس المنزه بالارادة وكذلك تحليل الجسم المعنوي
 حتى يمتد الى الاموال التي لا يقع فيها تركيب لا شارة ولا ثبات في
 ما ينشأ من التحليل للوجود يسمى التحليل بالعكس اما التحليل
 بل ان الانسان الى الخلقة والخلقة الى الجواهر اما الجواهر الى
 السكينة الى العقل والسكران في القسمة وهو من قسمة الكل
 الى اجزائه وقسمته الى اجزائه اما الاول في الاجزاء اما من شأته
 كاجزاء الخط او من شأته كاجزاء الحيوان والمعدية هذا الموضع اما
 هو القسمة الى الخلق هو ان يكون في الحدود ذى اقسام كما ينقسم
 الحيوان الى الاعضاء الالهية وتقسيم الاعضاء الالهية الى الاعضاء

البسيطة وتقسيم البسيطة الى الاطلا وتقسيم الاطلا الى الاله
 فيعلم ان الحيوان مركب من جسم رطب يابس اما الثاني فما يقع على
 خمسة وثلاثين قسما لان سورة القسمة احد القسمة وكل واحد منهما
 اما ان ينقسم الى هذه القسمة او الى الصنف او الى النقص واعلم ان قسمة
 الكل الى جزئين اما ان يكون بالفصول المقومة او لا والاول اما
 ان يكون اوليا كقسمة الجنس الى انواعه القسمة او لا كقسمة
 الى البعدي والثاني هو القسمة الى الفصول الذاتية فهو اما
 المعروف الى العوارض كالجوان الى الذكر والانثى والعوارض الى
 المعروف كالكابن والفاصل الى المعدن والبناء كالجوان او
 الى العوارض كقسمة الانسان واما ينقسم في هذا الموضع بقسمة
 الى جزئين الفصول الذاتية فاذا اخذنا الجنس العالي كالجواهر
 وقسمناه بالفصول الذاتية الاول الى ان يصل الى انواع
 السافلة صاروا الفصول كلها معلومة على الترتيب كما يقول
 الجواهر اما ان يكون قابلا للابعد او لا يكون والقابل هو الجسم
 اما ان يكون تاما او لا والناقص اما ان يكون حساسا او لا والحساس
 اما ان يكون ناطقا او لا والناطق هو الانسان فاعلم من ذلك ان هذا
 المقسوم اذا اتى الانسان وكل ما دونه مساوية وافتحة
 عنه التام يشتمل عليها كل حد وذى على مساوية وانما يجب
 ان يوجد تلك العقل فكل يحصل في العقل صورة مساوية ونظرا

المحدود في الخارج اما لو اخل ببعض العلل فان الحد انما ينعزل عند
 في هذا العلة في الحدود نظر ويقع المعلق في الفصول ان كان
 مبادىها كما في قولنا السيف الذي صنعته من حديد مطاوعه
 الاطراف يقطع بها اعضا الحيوان وقد يفتقر على البعض كقولنا
 الحاتم حلبة يلبسها الاصبع العلوي لا وجود له بدون العلة
 واذا حصل ويخصص لعلته والجنس اعمهم اما يحصل ويحقق
 في الخارج بفصوله فيحقق وقوع المعلق بوضع الجنس والعلل في
 الفصول لان التقييد بالفصول انما يكون لشيء ما ين عليه من جنس
 بدلهما فذكر ما يجري مجرى العلل كما لا يفيد ما يجري مجرى العلة
 واعلم ان الواقع موقع الفصل ليس هو العلة نفسها فان العلة
 يجوز ان يكون هي نفس الفصل لان الفصل هو على النوع والعلته
 لا يعمل على ظهورها بل يكون مبدء الفصل والمبدء اشار بقوله ان يكون
 مبادىها كما في قولنا السيف الذي صنعته من حديد مطاوعه
 نفس الفقرة اذا عرفت هذا فنقول قد بينا ان العلل اربع وقد
 يقع الجميع موقع الفصول وقد يقع بعضها مثل الاول قولنا السيف
 الذي صنعته من حديد مطاوعه الاطراف يقطع بها اعضا الحيوان
 قال الجنس وهو اعمهم وقولنا صنعته فصل اخر من العلة الثانية
 وقولنا صنعته فصل اخر من العلة الاولى الصورية وقولنا
 يقطع بها اعضا الحيوان فصل اخر من العلة الفاعلية مثال الثاني

قولنا السيف

قولنا الحاتم حلبة يلبسها الاصبع فتقولنا انطلقه من العلة
 وقولنا يلبسها الاصبع يتخذ من العلة وكذا تلك المعلقة كانت تعلق
 في فصل الانسان وهو انشئ الانسان شأنا انشأه العوارض لا بعدا
 فصل الجسم المعلقة انشأه بفتح كالفصول ان يكون مبادىها
 كالعلل كما ان يقع في تعريفه لا تباحث بقولنا الانسان الذي
 انشأه كذلك العوارض المحدود يقع ايضا في كونه لا بعدا ثلثة
 في جنسهم نقول ان الجوهر القابل للابعاد الثلثة هي عوارض الجسم
 الطبيعي ونشأوا له بها ان والحد اجزاها كقولنا مبرهات في
 جرم ما في ينطفي فيه نار وكلما هو كذلك فليحدث فيه صوت والقيم
 يحدث فيه صوت وكل صوت يحدث في القيم فهو عدد والقيم قد ورد
 وقدم بقباسين على اوجه سطلن احدهما مبدء البرهان والاخر كما
 له وبقية الجنس فاذا حددنا انعكس الترتيب فقلنا العلة صوت
 يحدث في القيم لا نطقا نار فيه وان اقتصرنا فيه على المبدء او الحال
 فنفس الحد ان الحد والبرهان قد يشتركان في الاجزاء فيستعمل
 في البرهان ما يستعمل في الحد في الاجزاء كما لو راعى ان القيم بعد
 بقولنا ان القيم جرم رطب ما في ينطفي فيه نار وكل جرم رطب ما في ينطفي
 فيه نار فقد يحدث فيه صوت بل في القيم قد يحدث فيه صوت ثم
 جعل النقيض مقدمه صغرى فنقول القيم قد يحدث فيه صوت
 وكل صوت يحدث في القيم فهو عدد بل في القيم قد يحدث فيه صوت

حلبة



حصلت بقاسمين اشتملا على جدينا واسطيين احدهما انطفا
 النار في الغيم واقتفى حدوث صوت فيه ولو اقتصرنا على احدهما
 لم يحصل النتيجة الاخرى ويقال الاوسط الاول انه سبب انطفا
 لانه اوسط في اول القياسين ويقال الثاني انه كمال البرهان
 به والاول من الاوسطين حلة للثاني وهذا الكمال ثلث الجنس
 بمعنى ان الجنس يقارن النتيجة التي هي قولنا الغيم قد يبرد لان
 معناه ان الغيم قد يحدث فيه صوت فاذا اردنا تحديد البرهان
 الذي يثبت جعلنا الاوسط الاخر جردا ولا اوليا وثانيا فنقول ان الحد
 صوت يحدث في الغيم لانطفاء نار فيه ولو اقتصرنا على الحد الواسطين
 كان ناقضا كما نقول ان الحد صوت يحدث في الغيم او ان انطفاء
 النار وجزءه المحدود اقدم بان الطبع واعرف من المحدود
 المعرف حلة في المعرفة للمعروف والعلة متقدمة فاجزء الحد
 مقدمة بالطبع على المحدود اذ مع الاقران الاولين ومع التاخر
 يستحيل التحديد بها لان الجوهل لا يعرف مثله وكذا لا يمكن ان
 يكون اعرف من المحدود اذ لو لا ذلك لكان لا بالاعرف
 والرسوم ما يشتمل على الاعراض الذاتية والخصائص الابدنية
 ويبقى التميز فقط واجودها ما يوضع فيه الجنس والمقومات
 اذ البرزخ يثبت على الترتيب الطبيعي كان المركب من الرسم هو
 الذي يدل على تميز الشيء عن غيره فان تميزه عن جميع ما عداه كان سببا

فانما نقارن الشيء بالشيء
 كالصورة التي هي في العقل

فانما نقارن

فانما نقارن الاشياء هو الضاحك وان ميز عن بعض ما عداه كان
 ناقضا كقولنا الانسان هو الماشي قبل التام بما في الفرس الذي
 والعرضيات والناقضات بما في الفرس والعرضيات لا غير اذ اعرف في هذا
 فنقول للرسم قد يكون مولفا من الاعراض العامة اذ افاد بها
 تميز الشيء كقولنا القفاش هو الطائر المولود وقد يكون مولفا
 من خواص الشيء كقولنا الانسان هو الضاحك الكاتب قد يكون
 مولفا منهما كقولنا الانسان هو الماشي الضاحك ولا بد
 ان يكون المعرفا بینه وهذا الرسم لا يفيد حقيقة الشيء
 لكنه يفيد التميز واجود الرسوم ما يوضع فيه الجنس للدلالة
 على اصل الذات ثم يفيد الخاص كقولنا الانسان حيوان ضاحك
 والمقومات اذ انفسه تميزها فقدم الاخر على الاعراض كان التعريف
 بهار سها للاختلاف بجزئها الصوري ولو قال كان المركب حلة
 ناقضا كان أولى والاعراض الذاتية لا يمكن ان يحد الا ب
 ذكر بعض مضافها ذكر القدماء ان العرض الذي يحد
 الموضوع في حده لا يحتاج اليها في التصور فهي لا يمكن ان يحد
 من غير تعريف المعرفة لك كما اذا اردنا ان نعرف المساواة
 فاننا نحدد معرفتها اعنى الكمية فنقول المساواة انفا في الكمية في حدها
 ولوجودنا التعريف عن المعرفة من غير المساواة انفا فاقضا
 وهو نوع من المضاف نابع الشيء في بعض كتب في ذلك وغيره

ان الحدان هما نفس الذاتيات ذات العرض ليست جزء من ذات
 الثاني بل العرض الثاني غير العرض في مجردة وحقيقة
 ولا المضافات الا مع ذكرها بضافات اليه المضاف اليه فاعلم ان
 هذه تشمل زهر على ذكر صاحبها لان مجردتها بالآخر كما ذكره
 من يخلص الالانما يعلمان معا وانما هذا لان يلك السبيل المقصود
 لتضافتهما لاجل انهما في العقل كخصر البيان الذي ياد بغيره
 منهما كما يقول في تعريفه لا بد ان يكونا من نوعين فلفظين
 هو كذلك الحيوان هو الابن الاخر هو الابن لكنهما اخلا مجرد من الانثى
 والنزول سبيل الاضافة وقولنا من حيث هو كذلك هو الذي يضيف
 معنى الاضافة الى الحيوان الذي هو الابن بخصر الابن لان الابن انما يضاف
 الى الابن من هذه الخبيثة فلهذا هو السبيل في تحديد الانثى
 والتركيبات لا يحدود من جهة من حدود اجزائها المركبة
 بعقل فقط وخارجها الاول هو المركب من الجنس والفصل فلهذا يشمل
 عليهما ان كان الجنس والفصل مركبين كان حكمهما حكم المركبين
 والا كان حكمهما حكم البسائط والثاني ان لو يكن شيء من اجزائه قوام
 بانفراده كالمادة والصورة فلهذا يشمل على كل المادة والصورة
 بالقوة وان كان لكل واحد من اجزائه قوام بانفراده كالسكين
 او لبعضها الا لا يصح ان حده شتملا على حدود اجزائه بالفصل
 والبسائط العقلية لا حدود لها البسيط قد يكون

عقليا وقد يكون خارجيا والاول هو الذي لا جزء فلا حده لان
 انما انما نفس الذاتيات لا ذات البسيط العقل البسيط الخارج
 فقد يكون مركبا في العقل كلعقول الفعالة ولا يحسن تركبها
 في الخارج لان الجنس والفصل جزء الحد لا حدود لانها اجزاء عليه
 ومثل هذه البسائط لها حدود عقلية فلهذا فلهذا البسيط بقوله
 العقل والاشخاص الجزئية لا حدود لها ولا يراه من عليها الا
 بالعرض لا شاع ادراك شخصاتها بالعقل دون الحس وما يجري
 مجراه كالاشارة ولكنهما معروضتان للاستحالة والقضاء والحدود
 والبراهين بالف من كلبا الامسي ولا يبقى بل يندم صادرة عن
 او يعام عليه الاشخاص الجزئية لا يمكن تحديدها واقامة البراهين
 عليها اما الاول فلان الحدود امور كلية عقلية يستلزم تصورها
 ولا دلالة الكلية على الجزئية لان الكلية مدرك العقل والجزئية مدرك الحس
 الاشارة واما الثاني فلان البرهان اسرع على العقل ابرهن الاعلى
 ما ادركه وهو لا يدرك الامور الشخصية وايضا فان البرهان والحد
 يتالفان من امور كلية دائمة لا يعرض لها التغير والاستحالة ولا اشخاص
 بخلاف ذلك لان الحدود والبرهان كلية وام صدهما على الحدود
 والمبرهن عليه ولا دوام الجزئية الفصل السادس من الحدود
 الحد شعاع علمية يقتدر بها على اقامة البرهان من المقدمة المستندة
 على اي مطلوب ياد وعلى محافظة اي وضع يتفق على وجه لا يتوجه اليها

العرض

منافضة بحسب الامكان لما فرغ من القياس البرهانية التي
منها معرفة الحق من جهة ما هو حق لا فرق فيه بين ما يعلمه الانسان
منه لنفسه وتلقيا به وبين ما يعلمه لغيره شرعا في القياس
الجديلة التي ليس العرض منها الحق والباطل بل هو طلبة في معرفة
الحقيقة المناظرة والمعادلة ونقطتين للاحتجاج ويظهر على صحة
عند السامعين سواء كان حقا او غير حقا فالحق في البراهين اذا
عرفت هذا القياس الجدل انه صناعة علمية بقدرتها على
اقامة الحجج من المقدمات المسئلة على اي مطلوب يريد وعلى محافظة
اي وضع يتفق على وجوبها نتيجة المناقضة على محافظة وضع
الامكان والصناعة ملكة نفسانية بقدرتها استعمالها في
معرفة ما هو اذ من بصيرة بحسب المكان فيها وهي شاملة للعلمية
والعملية فقولنا علمية يخرج عنها الاخر فقولنا وعلى محافظة اي
وضع يتفق على بالوضع الرأى المعقدا والمترجم كالمذهب للدليل
وقولنا بحسب الامكان اشارة الى ان يخرج المجادل عن تحصيل بعض المطالب
المتعددة لا يقدم في صناعة الجدل كغيره الطبعي من اذ لا بعض
الامراض وناقض الوضع باقامة الحجج مسائل وغاية تسعيه
ان يلزم ومحافظة بحسب غاية تسعيه ان لا يلزم الجدل في
التخصيص احدها مسائل وهو الذي ينقض وضع ما باقامة الحق
من مقدماتها تسليها من الخصم وغاية تسعيه ان يلزم صاحبها

عبر

بحسب هو الذي يحفظ رايا بما يقبل مشهوره وغاية تسعيه
يلزم وبما هو الجدل عند المسائل في انفسه من الجب عند الجب
انما يتعاون في المشهور الحقيقة اما مطلقا برأها الجمهور ويعددها
بحسب العقل العلي كقولنا العدل من مسمى ايراد محودة او بحسب
او عادة او قول من القوي لتضانية كجدة او رقيا وبحسب تقدير
وبالجمل بحسب شيء غير بدية العقل النظري والاحكام فتراهن
جماعة او اهل صناعة كاستناع تلسل عند النكبين لما كان غاية البر
هو اظهار الحق كانت بادية عن المقدمات المستعملة في هي النقطة
لا غير ولما كانت غاية الجدل هي العملية على الخصم بحيث يدرك الجمهور كانت
بيادية سلمية او مشهورة في الجدل عند المسائل في المسائل التي سلمها
الجب اعترف بها واما عند الجب فالذي يتعاون في المشهور او غايتها
احراز اراهم المشهور في غير الحقيقة كقولنا انصرنا انظرنا لا ونظير ما قال
المشهور الحقيقة فيجابه وهو قولنا لا يصح العالم وان كان اخذ قال
او سطاها للبرهان القياس الجديلة هو المؤلف من الذائعا وانما
قال لك لكون الجدل صناعة معدة لمخاطبة كل انسان وفي كل مسئلة
كلية على طريق الانصاف العقل العالي وانما يحصل الى ذلك الاقتضا
المشهور والسلمة من الخصوم اذا عرفت هذا فاعلم ان المشهورات
اما ان يكون مطلقة مشهورة عند الجمهور او محدودة يكون مشهورة
عند قوم دون قوم والاولى ان يحملها الجمهور بحسب العقل العلي

وهي المعادة بالآلاء المحروقة لا يهاجروا عن ذلك بل يفتخرون به كقول الحسن
فيمرر واما ان يحدها ونفي الخلق الملكة النفسانية الحاصلة من كثرة
الافعال الصادقة عند حصول الفعل بها بسهولة كالحكم بوجوب مخالفة
الحرم فانه يقضي به الجيدة الانسانية وكما قضاء الرقة والرحمة في
تعدب الحيوان بغير حرم ولا فائدة او بقاها الجهور بحسب المعادة
لا قضاء العادة والمجاهد مع كثرة العورة وحسن سيرها او بقاها
الجهور بحيث قوة اخرى من القوى النفسانية او يكون مقولة
بحسب الاستقراء كقولنا الملك القوي ظالم لا يجلبه وبالجملة كل
ما يحكم به الجهور بسبب قوة غير يهتد العقل النظري واما النافذة
اعني المشهور المحدودة فهو التي يكون مشهورة عند قوم دون
اخرين كشيعة امتناع التسلسل عند المتكلمين والواجبة
قبولها مشهورة بحسب الاعلانية لا يتكلمون بسببها في الجدل النفي
لا لوجوب قبولها وليس كل مشهور صادق قابل للمشهور بقابل الشيع
كما ان الصادق بقابل الكاذب قد يشاهد في ما هو المشهور
وهي التسلسل من الخاطئين فالمجيب بولف فيستد من المشهور
المطلقا او المحدودة سواء كان حقا او غير حق والسائل بولفها
من المسلمين من المجيب سواء كان مشهورا او غير مشهور ولما كانت
غاية الجدل هي الانزاع او دفعه لا التيقن جاز وقوع الاصل الثلاثة
من القضايا وهي المراجعة الممكن والمنع في مصادها والواجبة

وصف الحد من القبول

الجدل

القبول

قوله

قبولها وقد يكون مشهورة وهو الاعلى كلقاضيا الاولين
التي قاسا فيها معها وقد لا يكون وهو ان ادرك الحكم الجورقانه قد لا
تصاعده شخص ظاهر عند اخر فلا يكون مشهورا لضعف الاول
يقع في مبادي الجدل من حيث انها مشهورة الامر حيث انها
واجبة القبول وكل واجبة القبول مشهورة بحسب الاعلانية
يعكس فان الاعلانية المشهورة انها لا يكون واجبة القبول ليس
كل مشهور صادق فان المشهور لا يقابل الكاذب حتى يحكم ان يكون صادقا
بل يقابل الشيع كما ان الصادق يقابل الكاذب انما يقابل الشيع
الشهور لا يكره والشيع يكرهها شافلان ويرى كالمقتلا
مشهورين بحسب الاعلانية مختلفة كالفقهاء ان الله موقر الويت
وقد يستعملوا المصلحة وقتين احدهما في ما كانت الشهرة فيه
يستدل بالاختلاف والمكانات المنسوبة الى الاخيرة والى المعوانة
هذه مما يختلف كثيرا كانت القضايا المشهورة متقابلة بحسب الآراء
المختلفة اما بين العوام كقولنا حفظ المال اثر اوفاقه فالعوام
يوجد بينهم اختلاف في ذلك وبين الفلاس والعوام مثل ان الجبل اثر
عند الفلاس من اللغة والذرة اثر عند العوام من الجبل وكقولنا
الذرة مؤثرة عند طائفة النعم وموت الشهداء اثر عند طائفة الفلاس
وقد يستعمل اليد في المتقابلات في وقتين احدهما في مبادي الجدل
مسلمات باعامة وانما خاضعة والمجيب شخص وانما يؤول في

خفا

لا
 يتبع بحسب الشهرة قياسا كان واستقراء والقياس اشد الزا
 اقرى الى العقل والاستقراء اقرب الى العقل والقياس اقرب
 اعين البرهان مادة وصورة المسلمات بقسم الى عامتها
 مطلقة يسلمها الجمهور ويحدوده تسلمها طائفة والخاصة
 يسلمها اشخاص مسلمة بحسب الجدل الاول مشهور والجميع
 في المقدمة العدل هذا بحسب المادة والمجس الصور
 فان الجدلي يستعمل بالبرهان بحسب الشهرة قياسا كان واستقراء
 المنهج والعقيدة اذا كان متجاها بحسب الشهرة كالانتاج من وجنتين
 في الشكل الثاني لكن القياس اشد الزا من الاستقراء لانه اقرب
 الى العقل والاعتقاد الى القبول والاستقراء اقرب الى العقل من
 الذي يشهد الجمهور كقوله في الجدلي ان البرهان مادة وصورة
 اما مادة فلا يستعمل بالبرهان من القضايا الواجبة بل
 ما لا يستعمل اعني الذي لا يتصوره فلان البرهان اما استقراء
 الاقضية المتبعة على الحد الاشكال والجدلي منها ومن الاستقراء
 والعقيدة الاقضية ومنفعة الزاها المبطلين والذين
 الاوضاع واقعا اهل التحصيل من العوام والمتعلمين الفاضلين
 عن درجة البرهان او الذين لم يصلوا الى موضوع بعد
 قال صاحب الخطوط ان القياس الجدلي حمل كل واحد من الناس
 على ما يليق به من الرأي عقدا مشهورا عنده وعند من يتفوق

يسمع القول منه وان كانت كثرة منفعة القياس الجدلي
 رياضية الادها ونفوقها على المنظر من حيث يمكن ان يحصل به
 قياسا كثيرة في مسئلة واحدة على سبيل التفرع والاشتمال
 فيها ويأمل احوالها بالتصريح فيلج الحق من اثباتها اذا عرفت
 هذا فنقول ان القياس الجدلي يختلف بحسب اختلاف الاشكال
 صلي ذلك كله ان الاشتمال مدعي الطبع وهو غاية احوالها
 بالمشاركة والمعاونة وحسن المشاركة غاية بالشرام امر
 احدها بحسب الاقرار به كوجود الخالق تعالى في المعاد والنبوة
 والاخر بحسب العمل كالفوائد الشرعية من العبادات المعالاة
 والذين يورد على حصول هذا الاعتقاد الجمهور بسهولة تافه
 والمقتضى لا يطالبه صاروا البرهان مني على اللورد البينة وقد لا
 يعطى هذه الفائدة لكل احد لقصور بعض العقول عن البينة
 لعدم استعدادها وتعبه على بعضها فوضع القياس الجدلي
 المبني على الامور المحدودة والمقبول عند الجمهور لذلك تنفع
 بالذات في الامور المشاركة والمعاونة ولها قال المعلم الاول ان
 من مخالفت الشهرة كانت الذابعة من عتاج الى المعاقبة كمن يجد
 وجوب عبادة الخالق ويستحق عقوبة اول الدين ومنهم من يحتاج
 الى تعريف من الجهل المحرك لا يعرف بحجارة النار وبرودة الثلج
 فنفعته الجدلي للزمام المبطلين والقلب على المحض بحسب طبعه

الجهور والافعال الاوضاع ونحوها لا يعلمون
 المبتدئين المتوسلين بمقدماتهم الحققة بمقدماتهم المشهورة في الاستدلال
 ليحصل اعتراضهم الفاسد في اعتراضهم الرئيس على حججهم استيفاء
 لعقائد الروس وافتاع المحصلين من العلوم في المسائل الكلية
 بالمشهور وتكون نفوس المتعلمين القاصرين عن درجة اليقظة
 اذا كرهوا تفليد مبادئ العلوم ولا سبيل لهم الى التحقيق والبرهان
 اما المقصود من العلم لا يتم له وصول الى موضوع البرهان عليه اذا امكن
 تحصيل ما ينبغي به القياس الجدل في علوم تركوهم لم يحصلوا على احد
 الامرين وليس موضوع نظر الجدل محدود بل قد ينظر في كل
 من النظائر والعلمية ولا يجري مجرى المنطقية مما ينبغي في غير
 لما كان الجدل مؤلفا من المقدمات المشهورة وكانت مثل
 هذه المقدمات مستعملة في كل فن كان موضوع نظر الجدل في غير تخصص
 بعلم دون اخر ولا محدود بالمبادئ قد يكون المسئلة الجدلية
 في علوم مختلفة اما خلقية كقولنا هل الله جميل ام واما طبيعية
 كقولنا هل الحرارة موجودة ام لا واما منطقية كقولنا هل العلم
 بالمتضادات واحد ام لا وايضا فيما يجري مجرى المنطقية كقولنا
 والبساطة وغيرها وبالجدل كل حكم مشهور اذا كان نافعا في غير
 والادوات التي يفيد الارشاد بها ملكة الجدل اربع
 استحضار المشهورات من كل نوع واعادها والافتداع على تفصيل

ينظر

معاني الالفاظ المشتركة والمشككة وعلى التميز بين المتشابهات
 بالفصول والخراس ليقتدر بها باراد الفرق على اجزاء الشيء
 من حكم مجرد وغيره وعلى تحصيل التشابه بين المتشابهات او مضاف
 الاجابية والسلبية ليقتدر على ادخال الشيء في حكم ثبت لغيري
 هذه الادوات اربع في الالات التي ينبغي بها مواضع
 الامتثال للجدلية ونحوها من الانقطاع والزام الخصم ما يريد الزامه
 الالات الاولى استحضار المشهورات من كل نوع وجمع المقدمات اللازمة
 عند الجهور وعند اصحاب المصناعات واستنباط ما يعتد به تفصيل
 ذائع الى ذائع ونقل الحكم من ذائع الى ذائع ونقل الحكم من ذائع الى
 شبيهه وبالجولة يستحضر اصناف المشهورات من مواد المنطقية
 والطبيعية والثقافية وغيرها وبعدها الحاجة اليها الثانية الا
 فتدار على تفصيل معاني الالفاظ المشتركة والمشككة والمتشابهة
 والمتباينة والمتشابهة حتى لا يفتقر على الدعوى المجردة بل يبين وجه
 الاشتراك والتشكيك ومما اقتدر الجاد على تفصيل الالات المشتركة
 امكنه ان يعالط ولا يغلط ويكتفي بالحجب السائل الملائمة فيما لا خلاف
 فيه كما بين المشاعين اذا وقع بينهم خلاف بسبب اللفظ فاذا بين
 المراد منه زال الخلاف ذلك مثل قول الاصوليين في الواجب المحض
 ان الجمع واجب قال بعضهم ان الواجب احلا بعينه والخلاف الشديد
 في ذلك والسببية الغلط اللفظي فان الغايلين بوجود الجمع افا

المحمدة

عشوا به ان اي واحد فعله الكلف كان ادى الى الواجب لا يجوز له
الاختلاف بل هو واجب عليه الجميع فزولج الخلاف لنا اثباتا للقدرة
على التميز من التشابه بالافصول في العراض واستنباط الامور الغير
بين الامور المتعارفة حدافان الذي يظهر بان لا يكون استنباط فصول
دبره وعادة ليقدر بذلك على اخراج الشيء من حكمه وغيره بالقر
والاستبان بالافصول ينفع بذلك في صناعة القياسات المعمول بها
غير المدعى في توقيف غير الحدود في تفصيل الاسماء المشككة الى
القدرة على تحصيل التشابه بين المتشابهات والمختلفات اما بالاصحاحية
اما اشتراك في المحول واحد كاشتراك الانسان والفرس في الحيوة
او الشيء او في نسبة مفصلة كقولنا نسبة الريان في السفينة
الى السفينة كنسبة الملكة المدينة الى المدينة او في نسبة
موصلة كقولنا نسبة البصر الى النفس كنسبة السمع الى الجواهر
باوصاف سلبية كقولنا الجوهر والكم بشاركانة ان لا يندلها
والفائدة هنا هذا الفائدة في الة الثانية وهو ادراج الشيء في حكم
نبت لغيرة بالتمثيل والجملة الفرق بين المتشابهات والتشابهين
متباينة هو ينفع بهذا الفصول هذا في الاجناس في القياسات
الشرطية المتصلة من حيث ينع بان المحكوم في شيء محكوم في شيء
وكل حكم منفرد تشعبيه احكام جزئية يصلح ان يجعل
مقدما الاولية يسمى موضوعا لما كان موضوع المنطق العلوي

وامور

الكلية
وامور الكلية فمحولاته كذلك وذلك ان ما ان يكون من احد
الحسنة او من المحدود والرسوم لان الكلية هي هذه الاخرى اما
من جهة العرض الذي يطلبه الجدول من جهة الموضوع والمحل
فهذه المحولات هي التي تختلف المتعادلات بالاثبات والابطال
ويحتاج كل منهما الى اصول يقوى بها على اثبات الابطال والاثبات
هو عرض الجدول تعرفها يكون بالاستقراء والقياس على كل واحد
من محولات المسائل التي اثباتها وابطالها وهي اصول التي تعرف
بها ان الشيء هو هو بالتخصص والتميز او بالجنس وبالمعاملة
والتي تعرف بها اي الامرين اولها اثر وسمى هذه اصول في
عبارة القدماء مراضع اي موضع بحث في نظر والموضع هو حكم
كل واحد تشعبيه احكام كثيرة كل واحد منها جزئية بالنسبة الى
وملح ان يصير مقدمة لقياس جدول باعتبار شهرته كقولنا
احد الصديق اذا كان في موضوع كان الاخر في ضده فانه حكم
بتشعبيه حكم جزئية بالنسبة اليه وان كان كليا في نفسه
قولنا ان كان وضع الاحسان في الصدقاء حسنا كان وضع الا
سارة في الاعداء حسنا الى ذلك من المواضع الالوية
وهي لا يكون مشهورا دائما بل هي الشهيرة جزئية الحكم
الكل اعني الموضع فلما يكون مشهورا ويكون جزئية مشهورة
فلا يكون مقدمة للجدول لعدم شهرته ويكون الجزئية سالفة

لان يكون مقدمات السبب ان البريات عرف عند الحسن والاسم
 الكمية العبد تعقل عند العوام لعدم التفاتهم اليها وتفتهم
 لما يكون شهرتها اقل ولان نقص العام اكثر من الخاص ولهذا كان الاطلاق
 على كذا العام اسهل من اطلاقه على اعتبارين قد يكون الجزع مشهورا
 وكلمة غير مشهورا والمقدمة التي ليس عليها والفتحة
 لما يكون ناقصا للموضع مناعة الجدل فيهم بامر من سوال وجوب
 فالمجيب انما يقسم من الذي يقع على امضى واما السائل فان قد
 هي التي يسأل عنها السائل في الصورة من منعة الاختار والصفة
 الاستحباب فيكون عدة المسائل كعدة المقدمات وبعد تسليم الجمل
 بولفها لغير نتيجة متناقضة للموضع في اعتبار مقارفة حرف الاستفهام
 لها معنى مسئلة الجدل باعتبار جعلها جزء قياس بعد تسليم الخصم
 بغير مقدمة الجدل وذلك كمن يضع ان العلم بالوحد والكثير
 واحد فتقول المسائل هل الواحد والكثير متضادان فاذا قال
 الخصم نعم قال هل العلم بالمتضاد اكثر فاذا قال نعم انتقض حكم الخصم
 بالتعاد العدم وهو لا يخفى ان كانت مساوية لموضوعاتها
 ففي حدود او خواص والخواص مفردة او مركبة ومنها الرسوم وان
 لم يكن مساوية فالواقع منها في طريقها هو اجناس وفصول
 ولا يعرف بينهما ههنا وغيره العراض لما كان موضوع الجدل مساويا
 كلياً كانت هي لا كذلك وذلك ان يكون من الاجناس واما ان

يكون

يكون من الفصول واما ان يكون من الخواص واما ان يكون من الاجناس
 وذلك لان محمولات المقدمات اما ان يكون مساوية لموضوعاتها او غير
 مساوية فان كانت مساوية فاما ان يدل على الماهية او لا والاول
 يسمى جدوا والثاني يسمى خواص والخواص اما مفردة او مؤلفة والمفردة
 خاصة المفرد والمؤلفة خاصة المؤلفات يطلق على الجميع للجمع
 الرسم لان من الخواص يحصل وان لم يكن مساوية لموضوعاتها
 فاما ان يقع في طريقها هو اعراض جارية هو لعدم الفرق بينهما في
 مناعة الجدل ولا يقع فان وقع فهو الجنس الفصل لا فرق بينهما
 في هذا الفن وان لم يقع فهو الاعراض فالمحمولات بهذا الاعتبار هي
 اربعة الحدود الخاصة والجنس والعرض وسقط اعتبار النوع لانه
 ان حمل على الشخص سقط اعتبارها فلان مباحث الجدل كانت وان
 حمل على المصنف كان بمنزلة حمل اللوازم لان النوع ليس فرع المصنف
 فالنوع اذن يقع في موضوع القضية لا في محمولها ولا بد من اثبات
 الوجود في الاعراض ومن ثبات المساواة والواقع في جوابها هو
 مع ذلك في الخواص والاجناس من القيام مقام الاسم مع جميع ذلك
 في الحدود وهذا بحسب الشهرة لما وقع من المحمولات الجدلية
 شرع في بيان شرائطها اما العرض فاثبات وجوده اليه اشاروا في
 ولا بد من اثبات الوجود في الاعراض واما الخاصة فاثبات المساواة
 مع اثبات الوجود واما الجنس فاثبات وقوعه في جوابها هو

اثبات وجوده واليهدين الامر من اشار بقوله ومن اثباته
او الوقوع في جواب ما هو مع ذلك لا يجمع اثبات الوجود الذي هو
الشرط الاول الخواص بقول المساوات الخواص معنى الوقوع
جواب ما هو وما للثبات في تمام الحد مقام الاسم في الدلالة
جميع ذلك معنى من الشرائط الثلاثة التي هي اثبات الوجود والمساواة
والوقوع في جواب ما هو وهذه الشرائط بحسب الشهرة والتحقيق
يقضي اثبات كون كل شرط يخص بعضا سلوا عن البعض الآخر
تحققه وان يكون الحد متساويا للماهية ولا يحتاج الى اثباته ولما
هنا فقد يكتفى بما عني اي شيء كان وكذلك يحتاج الى اثباته
فلا سهل اثباتا اعراضا او بالعكس التحقيق يقضي ان يكون
كل شرط يخص بعض هذه المواضع سلوا عن البعض الآخر لمحقق
مثلا العرض شرطه في حصة الشهرة اثبات وجوده للوقوع
وبحسب التحقيق يضاف اليه شرطان اخران احدهما سلب شرط الماهية
عند الثاني سلب شرط الجنس وهما عدم المساوات وعدم الوقوع
في جواب ما هو والخاصة يحتاج الى شرط اخر بحسب التحقيق وهو سلب
شرط الجنس عنها والجنس شرطه فيه سلب شرط الخاصة عنه وما للحد
بحسب الشهرة فهو المميز وطلقا سواء كان من الذاتيات والاعراض
واما بحسب التحقيق فاما يطلق على ما يساوي الماهية اعني المركب
من الذاتيات ولا يحتاج الى اثباته على ما بيناه في كتابنا لم يخلو الحد

بحق

منها

هنا حيث يجوز ان يكون من العرضا ولذلك لم يحتاج الى
العرض لان العرضا قد يحصل السلبية بتوفا للموضوع ويحتاج
الى ما يخلو الذاتيات واذا كانت شرطا لاثباته فان كانت
اسما لم يكن الا بطلان العرضا بالعكس وينبغي للحد ان يكون
مواضع معدة للذاتيات الا بطلان طلقا ومواضع بعض الجنس
والحد وطلقا مواضع الاولى والاخر وهو متعلق بالعرضا ومن
هو هو وينبغي به في الحدود ونفصل المواضع لا يبين المحضر
فلنقتصر على الاشكال يحتاج المجادل الى ان يستكثر من بضاعة العلية
والى الدرية في عادية الضاعة كما يحتاج غيره من الصانع حتى يقد
على ايراد ما يحتاج اليه كل وقت ولا يكتفي بهذا الضاعة اذ قد يحفظ
الاثبات ما لا يذكر وقت الحاجة اليه او يحتاج الى ما ليس بمحقق عنده
فيكثر الضاعة بحسب ما يريه وقت حاجته وبما تعود له الصانع
بحسب ما يريه وقت الحاجة من غير روية ولا يوقف في توقفه الروي
انقطاع عند الحاضر كما ان لو طلب من صاحب الخان الخ من
في شعر من الاشعار ومذهب من المذاهب اذا كان حافظا للاشعار
والمذاهب كان عند في كل وقت يحتاج اليه ويطلب منه اذا كانت
علوية في صناعة محكمة قد علم الايقاع في المذهب المطلق وغيره توقف
فان حفظ من غير روية وعادة توقف الروية واستحضار المذهب
خاطر ونقد بالتصور والارادة الى ما يدعى حركاته والحرارة

وعقد بالمقصود

دونها

على وفق المذهب المحفوظ وكان ذلك في زمان بطلانية الزمانين
 الانعامات فيذهب وتعارى وتها في الفسادة وكذلك المجازاة
 جيلة اذا تروى وتفكر وتذكر تستخرج ما يحتاج اليه في هذه
 جلافة المبرهن وطالب الحق لمصلحة ضرورة عاجلة له واجل اما
 يتذكر او يذكروا الشريك او الهام الرب تعالى اذ اعرف هذا
 فيبقى ان يكون للجدل مواضع معدة عنه الاثبات والابطال
 مطلقا لا يحتاج الى الاثبات والابطال في جميع المحالات مطلقا
 ويحتاج ايضا الى اعداد مواضع يحض الجدل لاجل شرائطه وموضع
 يحض الخاصة لاجل شرائطه ومواضع يحض الجدال لاجل شرائطه
 هذه المواضع مواضع اخرى يحض بالاعراض وهي مواضع اى الامرين
 اولى للموضع واتهما اثر وهذا انما يحق في الاعراض في هذه
 اكثر المطالبات مبينة على الاولى والاخر فيجوز ان يعد مواضع لها
 ويعد ايضا مواضع له وهو هو ايضا لولحى للموضع السابقة
 لان الجدال ينطبع للجدل يحتاج الى مواضع هو هو وهو يكون
 بين شيئين مشتركين بامر ومختلفين باخر كقولنا الانسان
 هو العزيز بمعنى الجوازنة والشيئان قد يكونان نوعين وقد
 يكونان شخصين على ما ياتي وقد ظهر من هذا ان اصناف المواضع
 هذه الثمانية وهي مواضع الاثبات والابطال مطلقا وموضع
 الاعراض ومواضع الاولى والاثر ومواضع الجنس ومواضع الفصل

المواضع



ومواضع الحد ومواضع الخاصة ومواضع هو هو ونفصل
 هذه المواضع وقد بدد لها الاصل بالجنومات فلتقتصر على ايراد
 الامثلة لكل واحد منها ونقول من مواضع الاثبات والابطال
 بطلانها يتعلق بجمهور الوضع وهو ان يحلل المطلوب اجزاؤه
 الى اثباتها وعوارضها ومعروضاتها ولوازمها وعللها
 وجزمياتها واجزائها كلها بحسب الشهرة ويطلب منها ما يقتضيه
 الاثبات والابطال بالقياس وبلاستغناء قد ينشأ في كتاب
 البرهان في منطق الخ والقياس والمقطع نفسه من جهة
 اعنى الموضوع والمجول يحصل الجدال اوسط في الاجابات من الامور
 الخارجية منها في السلب الخارجي عن احدتها خارجا عن الآخر
 على ما مثل في الاجابات السلب الكلي والجزئي وتخلل المظهر والجزئي
 الذي اثباتها بان بضم الى الاجزاء الذاتية والى الوجودية كالقادة
 والصورة واجزاء الاجزاء الى السلب وكذلك تخلل الموضع
 ضوع والمجول الى العوارض والمعروضات واللازم والملازمة
 على ما تقدم فان كان المجول وحده او جزءا من المجول على
 او على حدة او حصل الاجابة الكلي وان كان بين الكل والجزء او بين
 جزئين متافاذا كان بين المجول والموضوع متافاذا كما اذا اردنا
 ان نعرف هل الفاصل حدود ام لا قلنا الفاصل هو الذي يجمع
 وانفعلا على سيرة العدالة والحد هو الذي ينادى من جن

ما قبل

حال الانذار وهذا التناقض ليس على سبيل العدالة فالفاعل في حق
وهذا الاعتبار فانه في الابطال في العلوم وكذلك في الحقائق والاعراض
فان كان عوارض المحمول عارضة للموضوع كقولنا الحرس حرس والمدينة قد
يكون صوابا وقد يكون خطأ وكذلك الحرس فان كان عارضا لها فليس
للموضوع كذا فهو موضوع على وان كان أكثر فانه جليل على ان يعرض
في الاثبات ان عوارض العام لا يكون يكون عارضا الخاص ويعرض في الابطال
لان ما لا يكون عارضا للعام لا يكون عارضا الخاص وان كان عارضا للموضوع
عارضة للمحمول كقولنا ان كان علم شريف لتوجد وعلم خسيس كالمدينة
فالعلم شريف خسيس وهو موضوع على لان عارضا الخاص عارضا
العام وينتفع به في الاثبات دون الابطال وقد ينقسم الموضوع
الى مصادق وأختصاص ثم يطلب المحمول لكل واحد منها ويندرج في شرف
الاستغناء وان كان المحمول موجودا في الكافة الاكثرية بالاثبات
الكل للاستغناء وان لم يكن موجودا في الكل كانت الابطال
ومنها ان يطلب ان يقابلها او ينافيها ويطلب منها ما يلحق
جز منه دون الجزء الآخر للابطال هذا احد المواضع المتعلقة
بالاثبات والابطال وهو ان يطلب وجود مقابل المحمول بالانقضاء
او بالتناقض فان كان مقابل المحمول موجودا للموضوع لم يكن المحمول
موجودا بالانقضاء وجود المتقابلين كقولنا ان كان كل انسان
حيوان فالانسان ليس بحمار وهو يقتضي ابطال لان وجود مقابل

للمحمول

للمحمول

المحمول يطل وجود المحمول للموضوع ومنها ما يتعلق بالاثبات
للتاريخية كالشرائط المذكورة في التناقض فان اختلفا فيها فيجب
الابطال من المواضع التي يقيد الاثبات بالابطال
ما يتعلق بالمورد الخارجية عن المطر وفي شرائط التناقض الخارجية
فان اختلفا في تلك الشرائط يقتضي ابطال كما يقول المقابل
المقتضى هو التناقض فنقول هذا الحكم باطل لوجود التناقض بين
الوقوف في الخطاط دون التوقف كما يقال التذكير يعلم فنقول
ان باطل لان التذكير يحصل علم ما هو والتعلم يحصل علم مستقل
وايضا احوال المشيئة كاللذات والادوام والاكثية
والاقلية فانها يقتضي الاثبات هذا الموضوع مما يتعلق
بالاثبات وذلك لان الشيء يغاير احواله كاللذات والادوام
والاكثية والاقلية فيوجد الشيء في الموضوع بغاير لوجوده
نعم وجود الشيء اعم من وجوده على حال ولما استلزم الخاص العام
كان اثبات وجوده على الشيء يستلزم اثبات وجوده مطلقا
كقولنا ان كان حمارا اسدا سكارا من حمار كان الحمار اسدا سكارا
مطلقا وهذا يقتضي الاثبات ومنها مواضع عامة مشتركة
مثل اعلم المحرم عند الآخر بحال ضد المحرم في تلك الحال او بعينه
بضد تلك الحال والحق في الاثبات بعينه لصد المحرم بصد تلك
الحال يقال مثلا ان كان الاحث الى الاصداء خسا فالاصا الى

يقول

الاعداء حسن والاصدقاء قبح فالاحسان الى الاعداء احسن الى
 الصداقة قبح فالاحسان الى الاعداء قبح هذه المواضع الثلاثة
 تتعلق بالتقابلات وهي عامة مشتركة بين الكتابين احدهما الحكم
 بلحوق صدق الاحتمال لصدق المحرف بتلك الحال كقولنا ان كان
 الاحسان الى الصداقة حسنا فالاساءة الى الاعداء حسنة فقد حكى
 بلحوق المحسن للاساءة التي ضد الاحسان للاحقبة بالاعداء الذي هو
 ضد الصداقة وهذا الحكم هو المحسن موجودا ايضا للصداء على الاحسان
 الى الصداقة فالماض من هذا الصداقة والاعداء اقتضادان ولا
 سواء والاحسان متقابلان وكلاهما اشتركا في حكم واحد هو المحسن
 فالحال متقابلين اذا كان على حال الموضوع كان المقابل الآخر موجودا للمقابل
 ذلك الموضوع على تلك الحال عموما اذا كان الاحسان على حال المحسن للصدق
 كانت الاساءة ثابتة للاعداء على تلك الحال وثابتها ان يحكم بلحوق
 ضد الاحتمال عمن ذلك المحرف بضد تلك الحال كقولنا ان كان
 الاحسان الى الصداقة قبح فالاحسان للمعد المتقابلين كان حاصله
 للاصداء الذي هو الموضوع بحال المحسن وكان المقابل الآخر
 وهو الاساءة لعين الموضوع وهو الصداقة بضد حال المحسن وهو
 القبح فقد حكى بلحوق القبحا الذي على حال المحسن لصدق الاحتمال الذي
 هو الاساءة التي هو ضد الاحسان للاحق لتلك الموضوع بعينه
 اعني الصداقة فال موضوع ههنا واحد وهو الصداقة والحال ان

متقابلان

متقابلان بخلاف الموضوع الاول فانه ان يحكم بلحوق لاحق
 بعينه لصدق المحرف بضد تلك الحال كما يقول ان كان الاحسان
 الى الصداقة حسنا فالاحسان الى الاعداء قبح فالاحسان احدا المتقابلين
 والاساءة المتقابل الآخر والمقابل الاول حاصل للاصداء الذي هو موضوع
 مقابل للموضوع الاخر بحال هو المحسن وهو حاصل لمقابل الصداقة وهو
 الاعداء بضد تلك الحال وهو الاساءة ومثل بلحوق الصد
 مثل ما يلحوق بضد على السوية كالنقص الشهيرة بلحوق الحجة
 ومنه ما يقابل اذا كان الشيء ثابتا فساوية ثابتة اذا كان غير الاول
 ثابتا فالاول ثابت وفيه الابطال الى العكس وباضلحكم المشابهة واحد
 هذه ايضا مواضع عامة للثبات والابطال انهما موضع بلحوق الصد
 بمثل ما يلحوق بضد على السوية بعين ان غرض من الصديقين الموضوع
 على المشاورة فان كان احدهما طيبا كان الآخر كذلك كما تقول
 كان للخبير من القوة الشهيرة كان البعض كذلك ومنها موضع
 الشاورة كقولنا ان كان ما هو مساويا فيكون ثابتا فثابت
 اوله يمكن كما تقول ان كان الابصار يخرج شي عن العين فالسمع يخرج
 شيء من الاذن ومنها موضع الاثبات كقولنا ان كان القائم
 بغير ثابتا والقائم بهذا ثابتة هذه اثبات اما في الابطال ايضا
 العكس كما تقول ان كان الاول غير ثابت بغير الاول بغير ثابت
 كقولنا ان كان القائم بهذا غير ثابت القائم بغير غير ثابت

كما في غير الان الثاني الاول

موضع المثابرة وذلك ان الحكم اذا كان ثابتا بالحد البشهي
 كان ثابتا للشيء الاخر كقولنا ان كان العلم بالحق مختلفا
 فالعلم بالحق مختلفا والضابط لاقبال الموضوع
 ما يقابل محوله مثل ان يقال ان كانت الجماعة فضيلة فللمن
 زبدة ومن النظار والاستقفا ان كان الشجاع فاضلا للجماعة
 فضلة ومن النصار يقال ان كان ما يجري مجرى العدل يجري
 مجرى الجماعة فالعدل شيطنة هذه مواضع للآثار والاعمال
 ايضا منها ما يتعلق بالنضاد بان يوجد لاقبال الموضوع شيئا
 فيوجد للموضوع ضد مثل ان يقال ان كانت الجماعة فضلة
 فللمن زبدة واعلم ان المواضع المشهورة في الضداد ان يكون
 الضدان مع الضدين على اربعة اوضاع كل واحد من طريقتين
 ثم يكون اذا كان الشيء محال ما فسد الشيء مع بعضهما
 مثل ان يكون مع الضدين معادة ومع العدو شقاق
 وضد مع ضد مثل حاله كقولنا ان كانت الاشياء الى الا
 صدقاء فيصح فالاعتداء فيصح وان كانت الاساءة
 الى الاصدقاء فيصح فالاعتناء بهم حسن والشيء معضده
 بضدها فان كان كانت الاساءة الى الاصدقاء فيصح فالاعتناء
 الى الاعتناء بحيله وقد سلف كلام في ذلك ومنها مواضع الظاهر
 كقولنا ان كان ما يجري مجرى العدل لا محمود فالعدل لا محمود

منها

كقولنا

منها

ومنها مواضع الاشتقاق كقولنا ان كان الشجاع فاضلا فالشجاع
 فضلة والآخر للعكس وعوان يقال ان كانت الجماعة فضلة
 والشجاع فاضل فان الاول لا يلزم لو قيل ان كان الشجاع باهوا
 شجاع فاضلا فالجماعة فضلة ومنها مواضع التضاد فيكون
 ان كان ما يجري مجرى العدل يجري مجرى الجماعة فالعدل شيطنة
 ومن مواضع الاولى والآخر كما يقال كما هو ادم واشرفك
 انفع واكمل واقدام واعني اول الذخائر وخيار الافاضل
 وما برع فيه قوم كثير وما هو بحسب جنس وفضل وما يورث
 الى غاية اوسع وما يفيض خيرا اكثر وما يفيض خيرا بالذات
 والمظهر بنفسه والمطلوب وقت وما يصدق عنه فعل الخير
 وما يخاف على نفسه اكثر فهو اشر من غيره هذه مواضع الاولى
 والآخر واصلا فان جميع احد الشيين اللذين بينهما اشتراك
 بوجه من الوجوه على الآخر وكل ما هو ادم من غير فهو اشر وكما
 اشر فهو اشر من الخبيث النسبة للدم وان كان شريفا
 كالحكيم من الموسيقى والآنفع اشر كالحصنة فانها انفع من الخمار
 والاجل من غيره اشر وما كان من الاشياء التي هي اقدم ان كالحصنة
 فانها اشر من القوة لان الحصنة في الاخلاق الاولى والمزايا
 وهذا ايضا بعد الاعني ان كالبسار فانها اشر من الجارية والالاذ
 كادراك المفعولات فانها الذين ادراك الحسوس واستغفار

الخبيث

الاضطرار ما يفصل المشرق من اهل القطنة واهل العلم كالمعقول
 على المحسوسات وما هو تحت جبل وفصل اثر الجسم والسواد في
 تحت جنس الجوهر وهو افضل من الكيف ما يورث في غاية سرعة كالا
 سببا لنافعة في المعاش فانما اثر عند العامة من الاشياء المافعة
 في المعاد وما يفيد خيرا اكثر اثر وما يفيد خيرا بالذات اثر ما يفيد خيرا
 كالسار والمعاش والمطم بنفسه اثر من المظم لقوة كالمعاش والاشياء
 والمظم في وقت اثر من المظم في غير وقت حصوله كالمعلم في وقت الشك
 فانه اثر من في وقت الشك فيه وما يفيد عنه فعلة الخاص كالا
 العاقل من الاشياء الشجاع وما يخاف على نفسه اكثر فهو اثر وما هو من
 جنس الفضيلة افضل ما هو خارج عنك كالعادلة فانها افضل العامة
 واثر لا ينفصلها فاضل ما الذي يورث في جميع الاوقات اثر من الذي يورث في
 وقت كالمعاش والعلاج والموجود للآخر اثر من الموجود لما دثر
 وما يخص الافضل والآخر من جهة المورث كالمورث عند الله اثر من المورث
 عند الناس وما لا يشارك فيه الا الذي اثر في الذي يشارك فيه
 الاخبار اثر والذي يورث ان يفعل بالآخران اثر من الذي لا ينبغي ان
 يفعل بهم ومجموع الاثر من اثر والمستغنى عن الآخر من غير عكس اثر
 كالعادلة اذا كانت جميع الناس لم يجمع الى الشجاعة لا يستغنى عن العادلة
 فاعادلة اثر والاشياء بالاشياء من جهة ما هو اشبه وبما عاين في
 فانه اشبه بالاشياء من القريب اثر من اثر منة والاشياء بالفاضل

للجود

اثر

اثر من الشبيه بالحس من جهة ما هو اشبهها وبما عاين ما يمكن
 ان يكون الشبيه بالفاضل من جهة ما هو خسر والشبيه بالحس
 من جهة ما هو افضل فان لم يشتمل هذا لم يتم بان القريب اشبه بالاشياء
 والقريب بالاشياء والذي زاد شرا اثر والذي زاد خيرا اثر
 اثر مثل من يجد حلا لذات ليعذر كيا وافضل افضل اثر من
 افضل من افضل احسها والذات في الفضيلة الخاصة بنوعه
 اثر المستلزم وان كان لغيرها كما قلنا قبل العلم والاشياء
 والذي يفعل اكثر اثر من الذي يفعل من جهة فعله كالا
 القريبون والذي يفعل طبعه اثر من الذي يفعل لغيره فاعلا
 مؤثرا والذي يجر غير افضل اثر والذي يجر خيرا اكثر اثر
 والذي يجر خيرا اقل اثر والذي يجر خيرا اكثر اثر والذي يجر
 الشراقل اثر ومن مواضع الجسد من هو واقع في جواب
 ما هو هو يتناول المتعقات فيه متا ولا وحلا وهل اوورد
 بدله غير كفضله اوخاصة اوغير من امر اضطرار فابل
 الابعاد والمخارج والغايم بالذات بدل الجسم او كالمادة مثل
 الحديد قولنا السيف حديد كذا والفضل قولنا العشق
 افرط المحبة او النوع قولنا المرض سوء مزاج كذا او الانفعال
 قولنا الهواء حركة الريح والفعل قولنا الماء ما هو مبرد
 او غير ذلك كيفية انقسامه بالفصول لا في ام عرض

فقد قل كل الشيخ في كتاب الجدل عن ظاهره المنطقيين انه لا
 يميزون بين الجنس والفصل فان من بعضهم استعمال المراتب
 العامة كثيرا كما انه لا يراعون شرائط الجنس كما سأل ما يقتضيه
 التحقيق وهو الموجب لعدم تميزهم بين الجنس والفصل ولهذا
 يترك بعض مواضع الجنس ومواضع الفصل وبعض الخوض
 اذا عرفت هذا فقول الجنس يجب ان يقع في جواب ما هو المعنى
 ان يكون كمال الجواب عن النوع بل معنى ان يكون واقعا في طرف
 ما هو وهو لا الظاهر من الاميزون بين المقول في جواب ما هو
 الواقع في طرف ما هو من مواضع الجنس انه هل هو واقع في جواب
 ما هو ام لا وان هل يتناول المنفقا منه تناولا واحدا وذلك لان
 الجنس يجب ان يقع فيه ما يصدق عليه من الافراد فلا يخلو فيه
 بعض الموضوعات خصوصا الاشخاص فيصدق النوع على الاصل
 عليه الجنس كن جعل المعلوم جنسا للمفنون وبعض الظن ليس
 يعلم ومن مواضع الجنس انه هل ورد بدله في كفضله او خاصة
 او عرض من اعراضه فان الفصل جزء الحقيقة لا نفسه كما ورد
 قابل الابعاد الذي هو فضل الجسم بدل الجسم والخاصة حاجة
 عنسكن يورد المتحرك الذي هو خاصة الجسم بدله والعرض العام
 خارج عند ايضا فلا يورد بدله لكن يورد العام بالذات الذي
 يورد الجسم والجواهر المحركة بدل الجسم وكذا يجوز ان يورد المادة

تف

النشئ كالجدة قولنا السفح جلد بدل قولنا الصنعة ولا
 النوع بدل الجنس كقولنا العشق فراط الحب وانما هو المحبة المحركة
 ولا النوع بدل كقولنا المرسى من اج صغاري مثلا ولا الصنعة
 بدل الجنس كقولنا الهواء حركة الريح ولا الفعل كقولنا الماء مبرر
 بالطبع او غير ذلك والجلد ان بدله غير الجنس كما ذكرنا من مواضع
 هل انقسامه بالقصور في اتي وعرض في ان يجب ان ينقسم بالذات
 لا العرضا وهل النوع جنس غير ولا ترتيب تحت ولا غير في فها
 حتى يكون الجنس مختلفين فان النشئ الواحد لا يدخل في جنسين
 كقولنا العلم خبر العلم من باب الكيفية الغير من باب الحقائق وهل
 يصدق عليه جميع فصول الجنس فان لا يقال عليه بعضها ليس
 ومن عند الجنس محل عليه وهل هو على سبيل الاستعارة والنشئ كن
 يقول ان الفهم دخان انما الدخان وهل عند ليس جنس فلا يكون
 هو في جنس كالجبر والشعر هل النوع مباني لكل قسم من الجنس وهل
 يتعاكسا احداهما على الاخر كليا كما لم يوجد والواحد محل احدهما من
 والاخر كذلك وبما ندان العلم بمقتضى والتوازي من المصنوع وهو المثل
 عند التامل وهل اضافته ما جوفه احدا وهو واحد وبما ندان
 النفس جنس العلم والصفة منتهى المعنى والعلم علم بالمعلوم وهل
 تعاكسها الاضافي في جوف واحد وبما ندان العلم علم بالمعلوم والمعلوم
 معلوم بالعلم وهل ان كانت الاضافات من احد هاذات وجنسين

فصل

وان
 في الخبر مثل ان الراعي من الموهوب الموهوبه فكذلك العطية
 كان الجنس من الفوارض فكل موهوب لم ينعزل له النوع ام لا فان من قال
 ان المايخيز فقط هذا الخطا لان المايخيز في القوة الفكرية والقياسية
 الفعيلة وهل يقال الجنس على النوع على الاطلاق من جميع الوجوه لا يتحقق
 واحدة كن جعل الحمار جنسا للانسان والجنس يقال علمه بالبعث
 وكذلك ليس المحسوس جنسا لان لا يقال علمه من جهة بدنه فقط
 وهل وضع افضل الضدين في الجنس المنسوب الى جهة الذي من الموضع
 المذكور في التعليم الاول وفي الفصل هو كون له وهل هو
 مقسم لجنسين متباينين وهل الجنس مقول على الفصل والفضل
 على النوع وهل الجنس النوع في مقوله وهل احدهما مضاف الى الآخر
 غير مضاف هل يرتفع طبيعة النوع بارتفاعه وهل يحمل الفصل على
 الجنس جملا كلياً وبالعكس جملا ذائبا والنوع على الفصل بالوجهين
 من مواضع الفصل بالخصر به ومنها ما يشارك به الجنس والنوع
 ولما كان الفصل الخاص للجنس عارضا لا يجوز ان يكون نوعا للجنس
 فينظر هل الجنس جنس للفصل ام لا ومن مواضع هل هو قسم للجنس
 متباينين والا كان احدا المتباينين هو الآخر ويجوز ان يكون الفصل
 مقولا على الجنس وبالعكس وان يكون الجنس والنوع تحت مقولة
 واحدة ولا يجوز ان يكونا في مقولتين كالياس والنوع وهل احدهما
 مضاف الى الآخر غير مضاف ذلك متنع والالاختلاف في مقولتين وهل

لانه

يرتفع طبيعة النوع بارتفاعه كما ارتفاع الانا بارتفاع النسوة
 الا بارتفاع الماشي لا يجوز ان يحمل الفصل على الجنس جملا كلياً والا
 لكان مساوياً له فيكون المساوية وهو النوع مساوياً للجنس
 ولا يجوز العكس وهو حمل الجنس على الفصل لكن جملا ذائبا لا
 جملا كلياً مطلقا اما جملا ذائبا فلا والا لكان الجنس داخل في طبيعة
 الفصل ويسلسل وهو حمل النوع على الفصل بالوجهين فانه لا يجوز
 ان يحمل النوع على الفصل على انه ذائبا لان الفصل ذائبا للنوع لا
 لنوع ذائبا للفصل ولا يجوز حمل عليه جملا كلياً لان الفصل اعم من النوع
 من حيث المفهوم والخاص لا يحمل على جميع افراد العام ومن مواضع
 الخاصة هل هي مساوية او اعم والاختلاف مطلقة او بشرط وهل اورد
 غيرها بلها كما للموضوع مثلاً في حمل الانسان على الكائنا والفصل
 وهل هي حيدة اي يمتنع يمكن ان يعرف الموضوع بها وهل هي غير متباينة
 كلياً او جزئياً وهل هي مركبة ام بسيطة وتشاركها من الخواص او لا
 العامة وهي للموضوع بحيث لو لم يكن الموضوع لكانت خاصة لغيره
 كما يقال لئلا رانها الحق العاشر وفي المشهور يجب ان يكون خاصة
 الاشتداد وخاصة الضد من الخاصة هذه مواضع الخاصة
 بعضها مختص بها وبعضها مشترك بينها وبين الحد والخاصة ينبغي
 ان يكون مساوية والا لم يكن خاصة حقيقة لوجودها في غير مكان
 خاصة لا فينظر هل هي مساوية لما جعلت خاصة لها او لم وهل هي خاصة

هل هو

له مطلقا او شرط كالنجس الضحك هل ورد غير ما بد لها كما يرد
 الموضوع مثلا لكن يجعل الاشياء خاصة للكتاب الخ العكس وما يكون
 دخلا في الماهية بد لها كما الفصل كن يجعل الناطق خاصة للانسان
 وينظر هل هي خاصة بجهة اي يمينه صالحة للتعريف هذا مشترك
 بينها وبين الحد وكذلك هل هي مشتركة بين الطائر والحيوان وهو مشترك
 ايضا وهل هي بسيطة او مركبة وتركيبها هل هو من الخواص بان
 يوتي بخاصتين معا على انها خاصة ولهذا كن يقول خاصة بالانسان
 انها خاصة الاجسام والاطفاء او من الاعراض العامة كقولنا القفا
 هو الطائر المولود وهل الخاصة للموضوع بحيث لو لم يكن الموضوع
 كانت خاصة لغيره كما يقال النار اخذ لعنانه فانما لم يردت
 لصدق الخاصة على الهواء وفي المشهور يجعل ان يكون خاصا لا
 اشتمل من خاصة الاضعف خاصة الصدق الخاصة كالافضل و
 الاضرب للحد الذي يجوز ومن مواضع الخاصة ان ينظر هل احده
 من الجنس لا ومن مواضع الحد هل المقادير اليسيرة
 ام لا وهل هي مطابقة لمعانيها من غير اشتراك واشتباها او اجماع
 ام لا وهل هي افضل على الكفاية او نقصان ام لا مواضع الحد
 منها ما يتعلق بالافعال ومنها ما يتعلق بالمعنى في المواضع اللفظية
 ان ينظر هل الافعال المتعلقة بها يسيرة عند من يعرف المعنى
 والاشغال بالنظر في اللفظ من مطلوبه وان ينظر هل هي مطابقة

الجزء

لمعانيها من غير اشتراك واشتباها او اجماع ام لا وذلك لا يصح
 جعلها بالعلم وذلك ينافي التعريف ينظر هل هي زيادة ونقص
 على المظهر او نقصان كن يقول ان الطبيب هو الذي يعالج المرضى
 والمرضى فاحداث المرض زيادة لانه انما يحدث بالعرض كقولنا الا
 جسم الناقه قد نقص من الحد فلو احسب من ذلك لا يجوز
 هل فيها تكرار غير ضروري ولا نافع كما في تعريف الاضافيات
 والاعراض المضافة التكرار قد يكون بالفعل كقولنا النقطه
 شيء غير منقسم ولا جزء لها وقد يكون بالقوة كقولنا الانسان الحيوان
 جسماني ناطق وهو على تقدير من ماهو ضروري ولا نافع او في
 عمل الحاجة ومنه باليسر كذلك الثاني في كمالها ليس والاول قد
 يكون ضروريا كما في تحديد بعض المركبات من الشيء وعرضه الذي
 يقع الشيء من في حده ومن في حده عرض الذي كقولنا في
 تعريف الانسان انفسه انه انفسه في تعريفه لا يكون الا لانفسه
 في تحديده الاضافيا كقولنا الاب حيوان ذو لدن من نوعه من نطفه
 من حيث هو كذلك وقد سبق البحث فيه وقد يكون غير ضروري
 الا ان يحتاج اليه كمن سأل عن الانسان الحيوان مثلا فان المحتاج
 الى ايراد حد لها وان اشتمل على تكرار وهو فيجوز لا السؤال اذا
 عرفت هذا فالحد لا يجوز ان يقع فيه تكرار من غير جليته ولا ضرورة
 وهل تقوم مقام الاسم وهل هو ايسر من المحدود واولهم

فان المساوي والاختلاف ما يعرف تعريفه ويطاها او خفاء
لا يكون حداً يجب ان يكون الحد فاما مقام الاسم بان يفيد
فائدة ويدل على ما يدل عليه الاسم اجزاء لا يكون اثنان
من المحدود واقدم منه فان التعريف بالمساوي لا يفيد كقولنا
الاب هو الذي له ابن فان الابن مساويان في التعريف ولا
التعريف بالاختلاف كقولنا في تعريف النار انها اسطقس شبيه بالنفس
والنفس اخفى من النار ولا التعريف بما يتوقف عليه معرفة للعرف
وهو التعريف الدوري وهو قد يكون ظاهراً وهو الدوري
واحد كقولنا في تعريف الكيف انه ما يقع به المشابهة ولا
خفاً وتعريف المشابهة بانها انفاة الكيفية وقد يكون خفياً
وهو الدوري مما رتب كقولنا الاثنان زوج اول والزوج هو المقيم
بمساويين والمتساويان شيان لا يدل الحد على الاثنان والشيان
اثنان وهو مساو للحدود وهل هو تابع لشيء محمول
مثلاً في كونه مضافاً او قابلاً للاشدد والاضعف والاستحالة
وهل هذا ضد ضد الحد الحد يجب ان يكون مساوياً
للحدود لان الاخص اخفى وقد تقدم ان الاخص لا يصلح للتعريف
والايم لا دلالة له على الخارج فلا يفيد التميز الذي هو اعلى مراتب
التعريف فيجب ان ينظر هل الحد مساو للحدود ام لا وهل هو
تابع للحدود في محمله لوجوب وقوعه تحت محموله

واحدة على ما ينبغي فان كان المحدود مضافاً كان الحد كذلك وبالعكس
فلا يجوز ان يقال في حد النار انها اخفى الاجسام وكذلك ان كان
المحدود قابلاً للشدة والاضعف كان الحد كذلك وبالعكس فان
كان احدهما في الزائد والآخر في المتأخر بطل الحد وكذلك ان كان الحد
هما قابلاً للاستحالة كان الآخر كذلك وينظر هل حد الحد ضد
ضد الحد ضد الآخر ويجب ان لا يكون حد الكل نفس الاجزاء
بل حدودها وان يكون بحيث لو اسقط جزء اخل بالباقي وان
لا يجمع من اجزاء لا يجمع كما يقابل الموجود اما هو فاعلم ان ينقل
وان لا يصير البسيط نسباً للحد مركباً التركيب على اقسام
ثلاثة احدها اجتماع شيتين من غير ان يحصل تركيب العشرة
لما شق غير اجتماع الاجزاء من احدها الثاني ان يحصل للمجموع
مئة زائدة على اجتماع الاجزاء وذلك كالسبب الثاني ان يحصل
شيء مغاير للاجتماع والهيئة كالقوة الدافعة للصقارة في السكندر
الحاصل من اجتماع مفرجاته اذا عرفت هذا فقول الحد في الموضع
الاول يحصل من جميع اجزائه مكن بقول العشرة عدداً محدداً
واحد واحد الى العشرة واما في الباقيين فلا يجوز الاكتفاء
بذكر الاجزاء فان لا يجوز ان يقال ان العدالة هي الشجاعة والعفة
لان مقتضى ان يكون كل واحد منهما في العدالة وان اريد المجزئ
فربما لا يكون صحيحاً لانها لا يكون هي التركيب معتبراً فالواجب

في تحديد مثال هذه ذكر حدود اجزائها ومن مواضع التركيب
الحد الذي ينظر هل الشيء زيادة معنى التركيب على الاخر او قد اخل
تلك الزيادة لكن يقول ان السبب خشب حجر وطين فان هذه
مواد البنية البنية شيء يحدث عن هذه ومن مواضع التركيب
ان لا يكون بحيث لو اسقط احدى الباقي كقولنا الفرج عدد دور
ولو اسقط العدد بقي جزءه انه ذو وسط ويدخل في ذلك الخط
والسطح والجسم لانها كذلك وان لا يجمع من اجزاء لا يجمع كقولنا
الموجود بانها اما فاعل او منفعل ومن مواضع التركيب ان لا يفسر
البسيط بسبب الحدس كما كقولنا الخليل هو الذي يكون له تلك
الاقتسام في جميع الاشياء لان هذا حد الخطيب المعادق ومنه ان
يكون التركيب العرشي كقول الطبيب قدام وراي في العلا
وليس الطب شجاعة وانما قد يكون الطبيب شجاعا صحيح الراي
فيكون افضل ومن مواضع الجوهر هو هلها واحد فاعني
والاسم في اللغات والحد والوزن والمترقما والمعادنات
الاول هل هو متحد باحدما يتحد بالآخر وكل ما مع احدهما بالانفصال
فهو مع الاخر اهل اذا اضيف اليهما او نقص منهما شيء بعينه
صار المجموعان واحدا وينبع في كل واحد من المواضع الخاصة العامة
فهذه امثلة المواضع والعظم نفعها يسمى كتاب الجدل بكتابتها للمواضع
بشبه مواضع مواضع الجوهر هو الحد فلهذا ذكره في حقيقته

الوقوع

الحد في مواضع الجوهر هو هل المتحدان واحدا بالمعنى والاسم والحد
واللوازم والمترقما والمعادنات لم لا وذلك لان المتحدين في الحقيقة
فما ذكره الحاصل ان كل حكم يتعلق باحدما فانه يتعلق بالآخر والا
لهيكن هو هو وكذلك اذا كان احدهما متحدا مع ثالث كان الاخر متحدا
مع ذلك الثالث كقولنا الانسان هو حيوان وكذلك حيوان الجسم بالانسان
هو جسم وكل ما هو مع احدهما على سبيل الاتفاق فهو مع الآخر وهل
اذا اضيف اليهما شيء ونقص منهما شيء بعينه كان المجموعان متحدا
بعد الزيادة والنقصان واحدا ولا يعلم انه ينفع في كل موضع من
المواضع الخاصة بالمواضع العامة كقولنا في باب الجوهر ان كانت
العدالة شيئا عذفا لعدل شجاع فهذا ينفع في موضع الجوهر وهو
خاص بالمواضع المتعلقة بالاشفاقا والتعاريف العامة فهذه امثلة
اكثر المواضع وهي كثيرة النفع جدا ويحصل بسببها استدلال تام
وبهذه الادراك المشاوكات والمناقشات واشغال في البراهين كثيرة
لعظم فائدة ما يسمى كتاب الجدل بكتابتها للمواضع وان اشتمل على
اجزاء اخرى لكن سمي بالعظم اجزاء نفعها وهذا هو المسائل
بان بعد المواضع ويقدر في نفسه كيفية التوصل الى تسليم
المقدمة ما يحسب قبل السؤال ثم يصرح بالمطلب بعد ذلك وان كان
ينادي الى تسليم الامر بل يتلف فيه ولا يعلم ان تسليمه من تلقا
الاقتدار في المبادي فمن يعتاد الجاه في اخرها النج وان لا ينع

فان كان

الاستقراء الاباراد البعض وان يعلم ان المستفاد نفع من الخلف
شئ بعد ما يقابل المطلوب فيقع السمع الخلف كما يريد السائل
حسب قياسه يكون اما الاستقراء في الجملة واخفاء النتيجة وتبين
القول وتكليف الاضاح والاضاح يكون بتدليل العار والاراد
الاشبه والاحتجاج بالشواهد والاستعانة بالجليل من يكون سؤالا
علاجه عن تسلطه ويكون قادر على المسائل ثم بغير المشهور ما لا يلزم
غيره في المشهور والمجيب الجيد من لا ينكر المشهور ولا يابى لا يلزم
معاوضة السائل هو الذي يتوصل بكلامه ولا يريد من قيامه
به الى اثبات مقابل وضع صاحبه الذي يجادل حتى يرد عليه
من حيث ان المقابل لا يصدق ما عاقدت باسئلهما من سؤالا
له وقد ذكر في كتاب الجدول وصان الخصة بما تنفع بها في المناظرة
واوصى المجيب ايضا بقرائنهما وصايا مشتركة ولا كانت هذه لها
في السؤال وعليه ينبغي الجواب قدام صايا السائل على صايا المجيب
واوصى السائل ان بعد المواضع ويجزها بعد المواضع الذي
فيها الكلام من المواضع المذكورة بما سلف للابطال والاثبات
اعداد اتماما وان يرتفع المحاطة في سؤالا شريفا جديلا يندرج
فيه بالسؤال بغير امير الا لا يشتر السؤل بالموضع الذي يلزم منه
ما يلزم فتوقف عن تسليمه بل يقدمه نفسه كيفه التوصل
لا تسليم المقدمات من المجيب قبل السؤال ثم يصرح بالمطلوب بعد

والسائل

دفع

انتاج

ذلك والمقدّمات المستعجلة في الاقضية منها ما هي من قبيل
التي هي كما سلف في القيام وهي التي يلزم عنها النتيجة بالذات
ومنها ما هي خارج عن الانتاج والاول هو الامم فينبغي للسائل الجدل
ان يدخلها خارج عن الانتاج وكلامه للاستقراء والاستقراء والاستقراء
والنتيجة واخفاء النتيجة ولا يضاهي ما يندرج الضرر في
الانتاج في كل هذه المقدمات الخارجة عن الامم ليعمل بظن المجيب
للضرورة فلا يمنعها وتلطف بلسانها بان يحذر ان لا يستل
عنها سؤالا مما ينزع عليها باعيا فيها بل يستل عما هو منها
فان اذا سلم الامم سلم الاصول ويستل عن مقدمتها اخرى فيها
انتاجا ضروريا او استحجا بقياس منجز او يتسلم جريتها واعدادها
على سبيل الاستقراء وينتقل في المسئلة عنها الى ما يناسبها
الكلام من طريق الاشتقاق والتفرع الى اللوازم فان التسليم
رعا كان الزم ووجه المجيب في شئ دون شئ حتى ان الاسم
قد يكون اسهل تسليم من الحد وبالعكس ورعا كان في المناسبة
في الاشتقاق واوضح مثل ان يتسلم ان القصب شوفل في تعذبت
المقصود قد يذكر بعده ان الابن رعا الغضب ابوه وامر يشق اليه
تعذبت به وينبغي له ان يعلم انه اذا كان المجيب يلحق الانتذار
في ما أدى الخصام ويعتاد اللجاج في واخرها فيسلم المطلوب
لا يخج وان لا يمنع الاستقراء الاباراد النقيض والقياسا المتجه



احسن الجدل استعمل القياس الخلف لان النسخ اللان في الخلف
وما انكرت شاعره وادعى المدعي مكانه فلم يكف بالقياس بوضع
النسخ الخلف وما يورده السائل حقيقا به يكون اما للاستظهار
في الجته والقول مثل ان يستعمل الاستفهام في القسمة من ان يكون له
البيان بالجملة من غير تارة وانقضاء النتيجة مثل ان يبدى من المقدمات
بالبيان من الوضع حتى لا يستدل به المحجب فعمل في انتاج العلم
ويحفظها اما الاستظهار في انفسه ليعاد وانج العزير بانها
ومن هذا القبيل ان يجرد المحجب فيجعل له انه اما يستعمل النسخ في
نفع له في العلم فلا ينفق المحجب في العلم ثم في اخر الامر ينفق غيره
وقد فهم انه يتادى القياس الى منافق النتيجة اما ان يتغاي
ويجني فطشة اولا انه لم يوافق المحجب على المسئلة وقد ورد السائل
حسوكلامه ما يطلب نفع القول وتكليف الايضاح والايضاح
قد يكون بتبديل العبارة بان تبدل الاسماء الخفية بالمواضحة والتمش
بالاشهر وتفصيل الكلام المشترك وقد يكون بايراد الامثلة او
الاحتجاج بالشواهد والاستدلالات وينبغي له ان لا يترك المقدمات
في الخاطبة بالقياس من تباينها في الوجود للمحجب فيبقيها الى النتيجة
فمنع من تسليم الفرض بل لا بد ان ينافى النتيجة من حيث لا يشعر
ويكون كلامه كالمستقيم كانه يلوح منه الميل الى موافقة المحجب في
نفسه وان يظهر انما زاد الاشفاق على العلبة حتى يعلم ان اليد المحجب

غير

ويأتي بالمقدمة في كثير من الاوقاف على سبيل التل والخبر ويبلغ في قوله ظهور
ذلك وشهرته وجرى العادة به ليوقف المحجب عن حجب ولا يقدم على
رده وان جلت الكلام بالانفرد مقصوده فان الكذب الاخطا يكتسب
بالامتناع في عزمه اخفى كذب المحض واما ان كان الاستدلال في غير
اخفى كذبه وبالمقصود اذا كان الاستدلال بحقا مشهورا وينبغي له ان يترك
السؤال عن الاشياء التي هي هذه الاحتجاج فان المحجب ينادي اول
امر في التسليم ثم يخرج قيسا به ويسأل في اخر الامر حضور ما اذا
توهم ان السؤال غير باور على بطلان وضع حتى يحصل الملكة
بهذا الاعتقاد لكثرة سؤال السائل عما لا يدخل بالذات في الانتاج
ومن المحجب من يحمل العجب على ان يعتمد على قوة نفسه فيسلك اول
الامر ولا يوقف حتى اذا كان الوضع بطرعا الى العناد والمجادلة
فينبغي في مجادله ما يراه ان يعتمد على الاسماء الخفية والقول وحشو
الكلام بالاجدوع لا يشك على المحجب عرض السائل وعمل ويشرح
فيسلم ما سئل عنه ليقتضي المجادلة واذا بلغ السائل الى النتيجة
ان يعبر عنها على سبيل الانتاج والرزوم ويتشدد في التجرى عن
ايرادها على سبيل السؤال لانه يدل على قصور مقدماته عن ابطال
الموضع واذا جحد المحجب مرجع الكلام جديلا والسائل الجحد
من يكون سؤالا عما لا يخص عن تسلكه بان يكون مشهورا عند الكل
ويكون قادر على البين لو امكن ما يطلب تسلكه اقتدارا بما يلزم

بقر المشهور ما يخرج عن الزام المشهور والجبل الجديد لا
 ينكر المشهور ولا يثبت الزام واصل الجبل الذي يحفظ
 مشهورا ان لا يتبع من تسليم المشهور والمحافظة غير تدفع
 ويفتقد له بان يستفرض الا لفظا اليه والمصطلحات الغريبة
 ومما نعت اما بحسب القول وهو ان يمنع مقدما السائل ويجوز
 بما يسلمه قيود لا يتوجه الزام معها واما بحسب القابل وهو قوله
 بافعال خارجة عن الصانع وذلك فيجوز على الفجر لما فرغ
 من وصايا السائل شرع في وصايا الجبل فاعلم ان الكلام المحال
 على سبيل التعلم او على سبيل الجدال وعلى سبيل الاتيان او على سبيل
 المغالبة والمناصرة ويختلف المذاهب في ذلك بحسب اختلاف المقاصد
 فان العلم يدرى ما ذا يقول وما ذا يقول والمنطق فلا يدرى السائل
 يدرى ما يريد يسأله والجبل فلا يدرى والحديث المرافع هو الذي
 يفصل بالوصايا هنا اذا عرفت هذا فهو الجبل لا يجوز ان
 يكون وصفه الذي يجب عليه حفظ مشهورا شاعرا ولا ذلك
 ولا هذا فان كان مشهورا اشنع عن تسليم الشعار ان يفيض
 شنع وهو نتيجة السائل لا يتجه المشهور فان اغلبه هو ان
 كل شئ يتجه ما يشبهه في وقت فالمشهور من المشهور والشنع
 من الشنع وينبغي له ان يسلم المشهور وما هو اقل شناعة من نتيجة
 ان كان وضع مشهورا على الاطلاق وان كان عند بعض المشهور

عندنا

عند ذلك البعض ان كانت شناعا وهو الذي يحفظ وصاعدا
 مشهورا بل شناعا فيبقى له ان لا يسلم المشهور او يقتدر بان
 يقول مثلا اني لم اسلم لك بعد ان الجبل والشنع بالانكشاف
 سلم ان العلم والجبل يتقابلان او يقتدر بل منع عن المشهور
 بالاستفسار عن الفاظ مهمة او مشتركة او مصطلحات
 وان كان وضع لا شناعة فيه ولا شهرة فليس المشهور
 والشنع ولا يسلم بالاليسر شنع ولا مشهور لما يثبت ان لا
 غلب استنتاج كل شئ مما يشبهه في وقت والمساق بينهما
 وبين ابصار بالاراء مشهور فيه بعيد لا يسعها تناقروا
 واحدة ومما نعت اما بحسب القول وهو ان يمنع مقدما
 السائل ولا ينادر الى تسليم ما يراى منه وان يجهل تسليم مقتد
 مقبله بقبول لا يتوجه معها الزام واما بحسب القابل وهو
 نشره بافعال خارجة عن الصانع كالاستمراء به والجبل
 له بالشنع والسفد وغير ذلك فيجوز على الفجر ومن تعالى
 الجدال فيبقى ان يثبت ايراد العكس والرد لكل قاصر في
 ايراد مقتدا كثيرة الاثبات لكل مطلوب من مواضع مختلفة وكذلك
 لا يباله وان يكون اخذ من كل صانع جادل بها بطرق صالحا وعلم
 ان نعيم الاحكام للسائل وتحققها للجبل النفع في اقامة الجبل
 لسائل الخص والمقاومة والمناقضة والمعارضة بالجبل فيبقى

ان لا يتكفل السائل بدم كل وضع ولا الجيب حفظه بل السائل
 الشيع والمجيب حفظ المشهور منه وما يشترطه من السائل
 والمجيب فان من تعاطى من جهة الجدل ينبغي ان يميز اذا اراد ان
 والجدل لسؤال والمجيب ان يعود عكس القياس فانه يقيد القيد
 على التوسع في الاقوال بحيث يجعل من قياس واحد رتبة معينة
 بحسب تقابل المتناقض والتضاد ويقيد قوله على نقض القياس
 من نفس القياس اذا كان نقض الشيء مشهورا وكذلك ينبغي ان يميز في قياس
 الدور لهذه الفاتحة ايضا وان يتمكن من ايراد مقدمات كثيرة لاثبات
 كل مطلوب من مواضع مختلفة وكذلك لا بد ان يأخذ من كل
 صناعة مما دل بطرف صالح فيقدمه على الاثر ثم ونقطة النوع
 وحفظه واعلم ان نعيم الاحكام للسائل نفع من خصصها وخصمها
 المجيب نفع من نعيمها فافانته المحجة بالقياس المسائل في الا
 غلبة اما المقابضة والمنافضة والمعارضة فانها اخصر
 من السائل وقد يستعمل المحجة اذا عجز عن تغيير الوضع بالحفظ
 في اخذ الحاجة لدم القياس والمجيب بجلان الكثير والجدل
 حيث ينتقل فيهما من المقدما لكثرة الى المحجة الواحدة والمقابلة
 والنقص بجلان الواحد كثيرا ولا يتكفل السائل بدم كل وضع
 بل ما كان منها شاعرا لا يحفظ المجيب كل وضع بل ما كان مشهورا
 سديدا او نافعا في العلوم والبراهين ويجوز ان لا يجادل من كان

مجابا لدمه ويتعسر في تسليم المشهور لئلا يفسد طبعه
 فان الطبع يفعل بعض ما ينعى بعض ولهذا فالمراسل المنطقية
 في الجدال كالفنون البرهانية ينفذ ويصرف ويهدى بفضل فان نقض
 له الجواب مع اشالهم من نقض البراهين والعلانية او الوقف
 في تسليم المشهور لا دعاء القوة والعظمة وجانب في محادثة
 طريق الاقباد وجرى على قاعدتهم واستعمل معهم ما يستعملونه
 وبما لهم لكل ما يورد الى غلبتهم ولا عيب عليهم في مخالطة الظاهر
 فحزم عند القطن لموضع المغالطة فحزمون عن قاعدتهم
 سلا فقد نقل عن براسو ما حسن انه كان يريد ان يظن المغالطة
 ويتوكل ان يفر سقراط فسطع عن مرقبة فلم يزل ينادي ويخرج
 الى العدى ويحلف عن الطبع الواجب في الجدال فيظهر المغالطة
 وافهار سقراط فغالطة سقراط باشر ان الاسم فاحملوا
 الفصل السابع في المغالطة كل قياس ينتج ما يتصور
 فهو يتكسب محجة فان كان حقا او مشهورا كان برهانيا او جدليا
 والافعال التي شبه البرهان او شاعني شبه الجدال الذي
 وضع كتاب علم المنطق ذكر فيه القياس البرهانية والمحدود
 الحقيقية وذكر فيها القياس الجدلية واتبعها بالقياس
 المغالطة وسماها بلفظ سوفسطائية يتكسب المغالطتين وقال
 ان هذا صناعة يهرج في الحكمة ويشهرها ويراهن بعض دعاها

حكم محقق واعلم ان سكت عبارة عن قياس ينتج نتيجة نافية
يقال كلفد بالجملة اذا غلبت لا يخلو ذلك القياس اما ان يكون
حقا او شهورا اولا يكون ولعل انهما بل يتحقق فيه المشابهة
اما الحق والمشهورة فان كان القياس حقا فهو البرهان وان كان
شهورا فهو الجدال ان كان مشابها للبرهان فالحق وان كان
مشابها للجدال فشايعي المشاعين يقال ان اراء الجدلي كما يقال
المغالط اراء الحكم ولا بد بينهما من ترويج نقيضه مشابها
في مادة او صورة والاتي في الطق نفسه مغالطة لغيره ولولا
القصور وهو عدم التمييز ما هو هو بين ما هو غير لما لم يلفظ
مشابهة في صناعة كاذبة ينفع بالعرض فان صاحبها لا يلفظ ويقتل
على ان يغالط المغالط وقد يستعمل اصحانا او مناداة ان حين
المتفق اعني المشابهة والمغالطة انما يستعملان باليسر
ولا مشهور فلا بد من مشابهاة لاحدهما والا لم يكن مسلما
فلا يتم مطلوبهما من القياس والمشاكلة اما ان يقع في مادة
القياس بان يستعمل القضايا الباطلة المشابهة للحق اما بغير
لفظ او معنى او في صورته والمشاكلة اما الفظية او معنوية
على ما يأتي تفصيل ذلك والاتي بهذا القياس في الطق نفسه
ان لم يعلم بلفظه ومغالط لغيره ان علم به واستعمل للفظ
غيره ولولا تصور الادق في عدم التمييز بين الشيء وشبهه لما غت

قال

هذه الصناعة في صناعة كاذبة نافية بالعرض لا بالذات لان
لا يلفظ لمعرفته بموضع الغلط ولا بغالطه غير ويكون قادر على
ان يغالط اذا كان القير مغالطا وقد يستعمل المغالطة اما ان يخطئ
او عند افواه المشبهين لفظا او معنى ومن المشبهات معنى الوهم
وهي ما يحكم به بدعيته الوهم في المعقولات لغيره حكمها
في المحسوسات كالحكم بان كل امر هو موجود فله وضع والوهم
قد يساعد عند العقل في قول لا يتحقق توافقها وبغالطة في النتيجة
في كاذبة شبه الاوليات اما احكام الوهم فيما يحسن فيصحيته
بشبهة العقل بذلك لما بين ان المغالط يستعمل القضايا
الكاذبة المشبهة للحق المشهورة بظهور مواد هذه الصناعة
المشبهة بالاوليات والمشبوهة بالافعال ومعنى من المشبهات
معنى الوهم وهي القضايا التي يحكم بها بدعيته الوهم في المعقولات
المرتبة حكمها في المحسوسات كالحكم بان كل موجود فله وضع وحكم
الوهم في المعقولات كاذب لعدم ادراكها ولهذا يساعد الوهم
العقل في قول مقدمتنا نتخذ لنواقض القضايا الوهمية واذا
تعدينا بها الى النتيجة وقف الوهم ونكس حكم العقل في اذن
كاذبة شبه الاوليات وانما يكون احكام الوهم صحيحة اذا كانت
في المحسوسات بشبهة العقل كما حكم بان هذين الجسمين
في مكان واحد وقت واحد والعقل يساعد في ذلك الحكم بان

قال

المسمى مطلقا لا يوجدان في مكان واحد وفي وقت واحد
 وهذه الصلغة اجزاء صناعتية وخارجية والاولا يتعلق
 بتركيبها اما استبا القلطة مطلقا فاما لفظية وهي سنة اشتراك
 لفظ المفرد بحسب هيئة في نفسه كاختلاف التصاريح ومن
 خارج كاختلاف الاعراب في الانحاء والمارات والمركب وهو
 الاشتراك بحسب التركيب كما يقال كلما بصورة العاقل فهو
 كما بصورة اذ لفظ هو بعد ونازة الى المعقول ونازة الى العاقل
 واشتراك القسم وهو ان يصدق القول مفرد فيتوهم بلفظ
 ويكذب كما يقال زيد ساعد جرد فظن جرد في الشعر واشتراك
 التاليف هو العكس كما يقال الخمسة زوج وفرد فظن انه زوج
 فرد صناعة المفاصلة لها اجزاء صناعتية واشياء خارجة
 بحمل الخصم ويرد على قوله والاستهزاء به وقطع كلامه على اياته
 والاول يتعلق بالنسبة الى المفاصلة وهو الذي يقع القلطة
 في القياس المقام اشياء هي وهو على تعيين اما ان يقع القلطة
 في اللفظ وفي المعنى واستبا اللفظية سنة لان القلطة اما ان
 يكون اشتراك في جوهر اللفظ المفرد او في هيئة في نفسها او في
 اللاحقة به من خارج او في التركيب بحمل العينين وفي وجود
 التركيب وعدمه فظن التركيب غير مركب وغير المركب مركبا وهذه
 السنة ثلثة انواع منها يتعلق باللفظ المفرد وثلثة راجعة

كلام

الى التركيب مثال الاول ما يحصل من الخلط في قولنا كل واحد من العنق
 فالكل كذلك لانه فرق بين الكل وكل واحد ولفظ كل مشترك بينهما
 وهذا المشترك عام من المعنى المفهوم منه لانه يطلق على المشتركين
 الاخر وهو الواقع على عكس معاني ليس بعضها اولى من بعض به
 كالعين وعلى المشاهدة وهو الواقع على عكس مشاهدة الصور
 تختلفها في الحقيقة كالاشكال المصور والجوان لا يشابهها في الصور
 وعلى المعقول وهو الواقع على عكس قبل على بعضها قبل بعض ثم نقل
 الى المتأخر ويزن الاول كاصولة وعلى المتشاعر وهو الذي يؤخذ
 للشيء من غير كما يقال كيدا لسماء وكيدا لجوان وعلى المجاز وهو الذي
 يقال على شيء ويفصل به غيره كقوله تعالى واسئل القرية والمراد به
 اهلها مثال الثاني وهو ان يكون الاشتراك بحسب هيئة اللفظية
 مفاصلة باختلاف شكل اللفظ وهو ان يكون اللفظ مختلفا باختلاف
 التصاريح كاختلاف افعال الفعل والمفعول بحسب التفرقة لا بحسب
 اللفظ مثال الثالث وهو ان يكون بحسب الهيئة من خارج وفيه
 باختلاف الاعراب في الانحاء بان يحمل المرفوع منصوبا وبالعكس لفظا
 وكتابة مثال الرابع وهو ان يكون القلطة بحسب التركيب سنة وهو
 ان لا يكون المفرد مشتركاً وبينه اشتراك التركيب باعتبار التركيب
 كما يقول كلما بصورة الكبر فهو كما بصورة القلطة فهو بحمل جزمها
 نازة الى العاقل ونازة الى المعقول فحصل الاشتراك باعتبار هذين

الاخلاقيين قال الخامس ان يكون محسوسا بوجوه ووجودات باليد
 مغالطة بائنه ان القضية وذلك بان يكون الكلام صادقا اذا اخذ
 مفرقا وادراكا كذا كان زيد شاعرا وكان شاعرا وهو جيد الكاتب
 ردى الشعر فيقول زيد شاعر جيد فان حمل كل واحد من الشاعر
 والجيد بانفراد عليه صادق وحملهما معا سكين كاذب مثال
 السادس فهو عدم التاليف يسمى مغالطة بائنه ان التاليف هو
 انما يكون اذا كان الكلام صادقا اذراكا كذا اذا افضل كما يقول
 الخمسة زوج وفرد فان حملتها معا على الموضوع صادق لتزكية
 وحمل الزوج عليه كالوحد في السببية اشياء دلالة الراو فان يدلل على
 جميع افراد وتديدل على جميع افراد الصفا واما معنوية
 وهي سبعة لانها يقع اما في اجزاء القضايا بان يرخذ بدلها هو جزء
 ما يشبه من التوازن والموازاة كما اننا نأخذ ابيض كشيء
 ان كل كاتب يكون كذلك فالحذ الابيض بدل الكاتب يسمى اخذها بالجزء
 مكان ما بالذات وان يوضع مع الجزء ما ليس منه او يحل ما هو منه
 مثل القيود والشروط مثلا لكن باخذ غير الموجود شيئا غير موجود
 مطلقا ويسمى سوء اعتبار الحول او في البها كن رأى الخراج ما تقابل
 ان كل اجزاء هو الجزء وهو تمام العكس الاطلا المعنوية
 لا يمكن ان يقع المحدود التي هي المفردات بل انما يقع في التاليف
 التاليف يكون اما في القضايا انفسها او بين القضايا والذات بين

القضايا

القضايا اما قياسية وغير قياسية المطر رحمة الله بلاء الاول السات
 لان الواجب يحصل القضايا على ما ينبغي الا اذا عرفت هذا تفرد
 القاطع المتعلق بالقضايا انفسها يقع على ثلثة اقسام الاول
 يسمى اخذها بالجزء مكانا ما بالذات وهو ان يحدد الجزء من
 القضية ويدكر يد له عارضة او معرضة او لازمة او مطلقة
 كما بعرض لذات واحدة معرضة كثرية يحل عليها فظن حمل بعضها
 على بعض كليا كن رأى انسانا عر في البياض والكتابة فظن
 ان كل ابيض كاتبة فخذ الابيض بدل الذات الثاني سوء اعتبار
 الحد وهو ان يوضع الجزء ما ليس منه او يحد عنه ما هو منه
 كالقيود والشروط مثلا كن باخذ الجوهر غير موجود عرضا غير موجود
 مطلقا فقد سقط عن الجزء قيد له منية وكذلك اذا قلنا كل
 متصور ثابت في الخارج فانه يصدق لو سقط في الخارج فاعتبار
 اخذ مع الحول كذب الثالث باجم العكس وهو ان يكون للحد
 في نفس التاليف بين جزئي القضية كاني خرجا لكن حكم بان كل اجزاء
 ما بع جزلان كل خراج ما بع وكذا من كان كل ابيض فاعبار
 صدق كل فاعبار هذه الاستا الثلثة هي المغالطات الواضحة
 في القضايا انفسها لا يمكن الزيادة عليها واما في القضايا
 اما التاليف اما في نفس القضايا القياسية اما صورة بان يكون
 على هيئة غير متجانسة او مادة بان يكون غير فاعين الاتحاج باغفال

الشرائط بحيث لو صار كل واحد منهما كذا با او صاد بحيث يصدق
 غير قياس وهو سوء التركيب ان كان منه باعتبار النتيجة ان يكون
 غير شتم على انتاج ما هو المطلوب فهو وضع ما ليس به نتيجة او ان
 لا يصدق على غير ما وضع فيه وهو المصادرة على المطلوب وما لا يفاضر
 قياس كما يقال في هذه المسئلة كانه يسمى جميع المسائل في مسئلة واحدة
 ومن تضعف القياس واجزائه فوجدتها على يتيقن مادة وصورة
 ولفظا ومعنى مركبة ومفردة امن من الغلط **هذا هو**
 الثاني من الغلط المعنوية وهو ان الغلط واقع في التاليف
 بين القضايا واختصاصا ربعا لان الغلط اما ان يقع في التاليف
 القياسي او في غير ذلك الثاني يسمى جميع المسائل في مسئلة واحدة
 واما ان يقع لا اعتبار النتيجة او يقع باعتبارها والاول اما ان
 يقع في صورة القياس ان يكون على هيئة غير نتيجة كقولنا
 الانساجوان واحد حيوان فاما ان يقع في مادة ان يكون حرفا
 عن الانساج لفعال شرط من الشرائط بحيث لو ذكر في الشرط
 يخرج من الصورة القياسية ولو اهل كذبت المقدمة كقولنا
 كل انسان طلق من حيث هو طلق ولا شيء من الناطق من حيث
 هو طلق فحيوان فانا اذا ثبت في الحقيقة في المقدمة كذبت
 الصغرى وان حذف منها كذبت الكبرى فان اثبت الكبرى
 وحذف عن الصغرى خلت الصورة ويسمى هذا الغلط

هو الذي

سوء التركيب سوء التاليف الثاني وهو الذي يقع الغلط فيه
 باعتبار النتيجة فلا يخلو اما ان يكون السبب هو ان المقدمات
 لم يلزم منها قول غيرهما او لزم ولكن اللازم ليس هو المطلوب
 الاول هو المصادرة على المطلوب الاول المستقيم والمصادرة على
 يقضي المطلوب الثالث في الثاني هو وضع ما ليس به نتيجة
 لان وضع القياس الذي لا يفيج المطلوب لا نتاج وجد ما ليس به
 المطلوب كان علمه فان القياس على النتيجة شالما استدلال
 بعض القضايا على ان الغلط ليس بضابته لو كان كذلك و
 غير ذلك الوضع على قطرة الاصغر لزم الحلا وهو صحيح فالحال انما لم
 يلزم من كونه يقضيا الا غير بل ومن حركه على قطر محض ومن الغلط
 الذي يقع في التاليف القضايا بالتاليف غير قياس في جميع المسائل
 في مسئلة واحدة كقولنا الانسان واحد كاتب كل كاتب حيوان
 يفيج الانسان واحد حيوان وهو كاذب لان الصغرى شملت على
 عقولها بحدس سلب السلب لا يدخل في الانساج فاذا حذف
 في النتيجة صدقت لا يخل اشمال الصغرى على قضيتها يسمى جميع
 المسائل في مسئلة واحدة فذلك خلاصة ما ذكره ارسطاطاليس
 في هذا الكتاب ومن تضعف القياس اجزائه فوجدتها على يتيقن
 مادة وصورة لفظا ومعنى باعتباري الافراد والتركيب يقع الغلط
 البشء واما الخارجيا فاقضي المغالطة بالعرض كالتمنع

على الخطاب كلامه الى الكذب بزيادة اوناويل او ابراد ما يحتمل ان
 من خلاف العبارة او المبالغة في المعنى دقيقا والسفاهة
 ينعقد من الفهم كالمخاطب بالمشو والخذلان والتكرار
 خارجة عن القياس يقع بسببها الغلط للمجادل بالعرض وذلك
 بالتشع على الخطاب عند المخاطبين ونسبة الى البلاوة وسوق
 كلامه الى الكذب بزيادة او نقصا اوناويل او غير في الجواب
 لان خلاف العبارة او بياح في دقة المعنى وبلاوة الخطاب ويقابل
 بالشم والسفاهة او غيبه من الفهم بان يحشو الكلام بالمخاطب والمطالبة
 والتكرار بحيث لا يثبت الخطاب بعد ذلك لموضع النفع والمطالبة
 الفصل الثاني في الخطابة الخطابة صناعة علمية يمكن بها
 اقتناع الجمهور بما يراد ان يصدقوا به بل قد لا يمكن عقاب
 المتعلق صناعة المبالغة بصناعة الخطابة لانها بعد انما عاين
 بقا يمكن معه التيقن ولا يقوم بنوعها مقامها في ذلك لقصور
 العامة عن ادراكها لكسب الناظر فيها البرها والمجدل في فسقها عن
 درجة هذا الاعتبار ولما كانت المبالغة كاذبة لم يكن مقبولة هنا
 ايضا فسقطت وهي المفيد للاقتناع في الامور الجزئية اما هو في
 الصناعة وكانت الحاجة ما سدا اليها لاشراك اشخاص النوع في
 الحاجة الى التشارك المحتاج الى المحاورة والمعاملة والعدل لا يتنا
 الاشخاص الجزئية الغير المحصورة لعدم اشائها الى موضع قوانين

كلمة

كلية كالشع ومقائدها مختلف عقول الخاص والعام مستفادة
 من العقل العلوي وتغير تلك العقول فلا يمكن القياس البرهاني
 والمجدل لقصور العامة عن ادراكها مدقت الضرورة الى وضع
 هذه الصناعة المتكفلة بذلك اذا مررت هذا فنقول الخطابة صناعة
 علمية يمكن بها اقتناع الجمهور بما يراد ان يصدقوا به بقدر الامكان
 والافتناع هو التصديق لمعاليها بالاشتماع لاعتقاد انه يمكن ان يكون له
 عناد وخلاف لان النفس يصير بما سمع من هذا الفن اقل الى
 التصديق من عناده وخلافه وذلك هو الفن الغالب الهاد
 وفيه الاقتناع انما من غير ما كان الجدل في الالتزام النفع ايضا
 الى الاعتقاد الخطا الى اسرع من غير كما ان الجدل نفع في الالتزام من غير
 والخطابة ستانفع في الامور المدنية اكثر من صنعتها الجدل والبرهان
 فانها سوترغ النفوس لاثرا يفعل ويفعل بحسب وان لم يواثقا
 على الصلح والمشيور في الكلام وايضا فان تاثير الخطابة عام
 تاثيرا لبرها والمجدل خاص فقد يشغل ويثاثر بالخطابة ويفعل
 بحسبها من لا يدركنا الكلام البرهاني ولا الجدل لهذا ما ترغ النفوس
 العامة اسديتولها وانهم لمقتضاد في كل فن ولهذا لم يترك كل
 فيل وعلى كل مذهب قوم يجذبون القلوب الى ذلك المذهب
 بالمعاني الاقنعية والافاظ والمبالغة الخطابية وان لم يكن فيهم
 من اشتغل بكيفية ذلك وعلى ان وعلى اي وجه هو كما كان

بمرصون ويهاد لون ولا يكلمون على البرها والجلد لا يلبغا
 وكذلك في الشعر كان يقول من لا يعرف اللون العروضي معرفة
 عليه بل ذوقه فطرية ولا مأثورة المنطق الذي هو التسمية
 والقبيل الذي لا يشعل بعد بتصديق يقيني ولا طعن في
 اقله وينفع به في غير المصلحة الجزئية المدينة والبر
 الكلمة كالعقائد الالهية والقوانين العلمية
 فالحطبة اذن يستعابها تارة في الدعوة الى عقائد الالهية
 وتارة في الدعوة الى العقائد الطبيعية وتارة الى عقائد
 الحلقية وتارة في تمكين الانفعالات النفسانية مثل الاستغناء
 والاسمالة والارضاء والاعتصام والتسليم والتخبر وتارة في
 التماسك الواقعي في الحوادث الجزئية التي من شأن الانسان
 ان يتولى فعلها وموضوعاتها غير محدودة كما في الجدول
 فقد ينظر في الالهيات والطبيعات والحلفيات والسياسيات
 لما قصرت فقام العامة عن التفرع بين الموضوعات وكان مطلوب
 الخطاب اكثر على ما هو قناع العامة وجمهور الناس لم يحضر
 موضوعاتها في حدود الانواع بالمعارضة الخطابية في الالهيات
 والطبيعات والسياسيات فافزع كان الخطيب ناظر الى الجمع اما في
 الالهيات فكان النظر صفاته تعالى واما في الطبيعات فكان النظر في
 الانوار العلوية واما في الحلفيات والسياسيات فظاهر

ويشمل على عهود واعوان فالعمود قول يقيد اقناعا والاعوان
 اقوال وافعال خارجة عن جيب وهو ما نضركه كشهادة واما جلة
 بعد المسح لان يدعي ويبي استدلالا والاعداد المبحسب المقابل
 لفصائله وشماله المفتحة لقبول قوله واما بحسب القول كقدرات
 في الصوت والكلام بوردى ليه واما بحسب المسح وهو حدث
 انفعال فيه كالرق في الاستعطاف في المساواة في الاعزاء او ايجام
 خلق الشيعة او السخاوة بدمج او غيره الخطابة تشمل على عهود
 واعوان فالعمود هو المحنة الانشائية وهو قول يفتح المطوليات
 بحسب الاقناع ويسمي عهود الان اعتماد عليه والاعوان اقوال وافعال
 كالسكاطة من جهة الانشائية ويعين عليها واما بحسب المبدأ
 وجلة كشهادة والصكوت والسموات واما بصناعة وجلة بعد
 المسح استدلالا والاعداد اما ان يحصل بحسب المقابل كفضائله
 وشماله وبمقتضى خصه فانما اذا اشتبه بالصلة والقوة
 على الاقناع او سائر المقائل واشتهر خصه باضدادها وذلك
 في تصديق قوله واما بحسب القول كقدرات في الصوت والكلام
 بان بوردى في عبارة والطبيصوت وبحيث يوردى تلك القدرات
 الى الاقناع واما بحسب المسح وهو حدث انفعال فيه كالرق
 في الاستعطاف وضدها اعني المساواة في هذه الذي هو المشر
 او ايجام خلق الشيعة او السخاوة بدمج او غيره فتوهم بان شجاع

اوسى بان يعلج او يذم او بالظن او التره والمستهق
 مخاطبة حاكم ونظاره والصدقة المستحقة اما ضاعفة بفت
 بحج مقفنة او غير ضاعفة بفت نسبة مكتوبة كوجوب الصلوة
 او غير مكتوبة كوجوب الانصاف في ما يخالف الجواز النكاح على
 الصالحه واخذ الدين من العاقلة فان المكتوبة لقتضها دون
 غير المكتوبة او بشهادة او بعد او بين او بتعديله وما جرى
 مجرى ذلك مدار الخطاب على تلك الاشياء القول والمقول
 له والقائل والسامعون وتلك على وجه هو مرفى وحكم ونظام
 وما غير مرفى وجميع التصديقات المستحقة التي يطلب التفت
 بفت بحج مقفنة او غير ضاعفة بفت نسبة اما مكتوبة كوجوب
 الصلوة اى القوا وحيا الشارع او نسبة غير مكتوبة كوجوب
 الانصاف الاحسان او بسمي الشارع الغير المكتوبة وكثيرا ما
 يتفقان وقد يختلفان لحرمان النكاح على المرأة العالقة فانه
 حسن في الشرايع المكتوبة وغير حسن في الشرايع الغير المكتوبة
 وكذا اخذ الدين من العاقلة حسن في الشرايع المكتوبة وغير
 حسن في الشرايع الغير المكتوبة وبفت بشهادة من قائل النفا
 او بعدا وبين من قلنى وحدها ندوسهقة وصحته بكم
 او منكم بحسب بفتض الفول او بتعديله وما جرى مجرى
 ذلك ومبادئ الحج الخطابية اصناف ثلث اولها الشهرة

الخطبة

النظام التي تجرى فادى الى معارضة كقولنا القائل امر
 وان كان ظاهرا وبما خالف الحقيقة فاما بفتضى الانصاف
 الظالم وان كان لخاصة الحقيقة بحسب النظام فمهم او خص
 وينفع به في مخاطبتهم وثانيها المقولات من يوثق بصحة
 كنى او امام او فطن صاد حكيم او شاعر في انما المقولات
 كما يقال يزد منكم مع الاعداء الجاراهم منهم وراى يكون
 مقابل منظرنا باعيا راجح كما يقال لك بعدنى في ائمة
 قال صاحب هذا الفن ان جميع انحاء الامور المقتضى
 يعلم ان يشعل في الخطاب اذ الغرض منها ليس تحقيق الاشياء
 بل الاقناع بما يوصل اليه كيف كان اذا عرفت هذا فمبادئ الخطاب
 اصناف ثلثة اولها المشهور في الظاهر وهي المحمودة في يادى
 الرى معافضة وقدم مع التفتن بها والفكر فيها كقول
 القائل يضرنا ان ظالما او ظلوما فانه محمودة في يادى الرى مقبولة
 اول ودودة وهي ممنوعة عند النطق والتفكر فان الظالم
 لا يضر وان كان احا وهذا الصنف من ما المشهور وقد يقال
 المشهور الحقيقي وقد يقال له وكل مشهور حقيقى محمودة بحسب
 الظاهر فمهم كقول الفقهاء الاجماع ومنها الماحدة شخص واحدا
 كان محمودة عنده خاصة وينفع به في مخاطبتهم الثاني من مبادئ
 المقولات من يعلم صدق ويوثق به كنى او امام او يطمع

ذلك

حكيم أو شاعر ثالث من المبادئ لم يشرنا كما يقال في هذا الحكم
مع الأخذ بحسن الفرجاء وقد يكون مقابله مظهرنا باعتبارها
يقال ذلك بعينه في نفي التهمة عند أدول كان منها لا يخفى كالمادة
والطائفة ما نطق مستحيا في مقتضى حسب المواد والمواد
معا وبسببها القياس في التمثيل فيها ويستحيا نثنا ويسمى القياس
ضمير الجدق كبره أو تفكر الاشتغال على وسط منتبها في الفكر
يسمى التمثيل اعتبارا أو المصطلح منه يسمى برهاننا لما كان
الخطابة الأمور المحروقة لا ينفذ الاتهام كذلك صورها ينبغي أن
يكون مفيدة للاقتناع وذلك بان يظن بها الإنتاج وإن لم يكن
متيقن في مقتضى حسب المواد والمصورة معا وبسببها القياس و
التمثيل وبسببها القياس والتمثيل في القياس المستعمل فيها من كثر الأوقات
مختلفة كبره أو الصغرى ويسمى ضميرها تقدمها في المقام
لأن كبرها وظهورها معاندها لا يمكن استعمال الضمير في الخطابة
كما يفرض فلان يطوف الليل في منتهى منتهى التلخيص فقد
القيح هذا كبره القياس وهي كل من يطوف بالليل في منتهى منتهى
التلخيص وقد ذكر كبره في جوامعها مملدة ويكون كأنها لا يصحح بها
ويسمى الضمير تفكير إذا اشتمل على وسط منتبها في الفكر ويسمى
التمثيل افتقارا والمنهج منه يسمى برهاننا ولما كان العرض في الخطابة
الاتهام حصل مقتضاه بقياس الضمير ويكون في القياسات

اول المنهج

الاستنباط

الاستنباط بطريق المستنباه والمقارنات التمثيل يكون إذا اشتركت
في معنى عام وأما التشابه في النسبة وكلاهما قد يكون بحسب الطبع
الواقع وقد يكون بحسب رأي تظفر ويلوح سدا في أول النظر
فما وجد عند التعقب بها كانا بحسب اشتراك الاسم إلا أنهما نطق
بحسب طوعه لرأي غير متعصب الضمير هنا كالبقياس في الجدول
والتمثيل الاستنباط في هذا التمثيل هو الذي يوجد منه
القياسات الفقهية في زمانها هذا ومن أصحاب الخطابة يطرح
التمثيل ويريد ويقتصر على الضمير خاصة والقياس الطبعي
فلا يكون منتجا في الحقيقة كوجوبه في الشكل الثاني ويسمى
والتمثيل قد يكون خالعا عن الجامع وقد يقع الاستنباط فيها أيضا
وتقع مجزئات كثيرة والتوجه فيها كالتلف المفيدة التي من
شأنها أن يصير جزء تثبت في موضوع وينبغي أن لا يكون دقيقا
علما ولا واضحا عن ذكره في لما يشاء أن يجوز أن يستعمل
في الخطابة ما يلج بحسب الظن وإن كان معبرا بحسب الحقيقة
الاستنباط الموجهين في الشكل الثاني كما يقال فلان أصغر
فهو رجل وقد حذف فيه الكبرى الموجبة وهي كل رجل أصغر إذا
أفاد الظن بالاتهام ويسمى واسم وهي جميع الراسم الذي هو
الاسم أي لا أن لا يخبر سم في الذم حكما والتمثيل قد يكون خالفا
عن الجامع إذا أفاد الاتهام بالمطم وقد يقع الاستنباط في الخطابة



كقولنا الفلانة فغيره الامار يكون فلان وفلان كذلك ويصح
 بذلك جزئيات كثيرة وان عرّف عدم استيفائها لان الطرف واقع
 بالحق الاقل بالاكبر الغلبة التوجيه في الخطابة كالمكلف في الدعاء
 والمقدمة التي يستعمل في هذا القياس فهي موضوع وينبغي
 ان لا يكون دقيقا لاستيفاء العوام منه ولا واحدا بلنا يستغنى
 عن ذكره لعدم الفائدة فيه والقوانين التي يستعملها
 المواضع سمي انواعا وقلنا يبحث في الخطابة عن الضرر بالبحث
 في الاكثر من الاكثريات والدليل ضمير على هيئة التشكيل لا
 خبرين مثلهما فلان فلان لا يقول فلان اصغر فهو رجل
 فلان شجاع وظالم فالشجاعة طلبة القضاء الكلية التي يشعب
 منها مقدمات الخطابة هي القوانين التي يتوصل بها الى مقدمات الضمير
 الذي يقاس في الخطابة على المطالب المقصود وهي اما ان يكون
 بما ينبغي ان يكون فانفسها اجزاء القياس وعادتهم ان يسموها
 في هذا الفن باسم المواضع وهي غير المواضع التي قلت في الجدول
 واما ان يكون مما ينبغي ان يكون فانفسها اجزاء القياس تسمى
 في هذا الموضوع انواعا وقلنا يبحث في الخطابة عن الضرر بالخطابة
 والاحتمال والبحث عنها انما يكون اذا كان للعوام مدخل فيها
 وبالجملة طلب اليقين بما يفيد الاتقان متعذر بل انما يبحث
 في الخطابة على الاكثريات والدليل ضمير على هيئة الشكل

الاول

الاول كما يقول فلان بطوف ليل لا يقول لص وتقدر به فلان بطو
 ليلاد وكل من بطوف ليل لا يقول لص والعلاضير على هيئة التشكيل
 الاخرين كقولنا فلان اصغر وكقولنا فلان شجاع وظالم
 فالشجاعة طلبة وتقدر به فلان شجاع فلان ظالم والراي
 قضية كلية ينفع بها في العملي واستعمل بها كقولنا الامثلة
 ناصحون ورمكان شجعان ويكتب جفارتهم كجافا لا يكون
 فاضلا ليل لا يجدوا الامثلة فانفع جدا وهي اما شواهد مشهورة
 حكايات وابعاضا او محترقا غير ممكنة كما يوضع على السنة
 الجمع من الحيوان او ممكنة تخبر بها الخطابة اثبات
 الراي قضية كلية نافعة في العملي كقولنا الامثلة فاعلم
 ويستعمل عملا الامام الكلية والنفاء الكتاب ذو علم لم يفرغ
 بل وجود الخلف ورمكان شجعان اذا انفردوا اذا فربان يفر
 صار محمدا كقولنا لا يمكن فاضلا ليل لا يجدوا شواهد مشهورة
 كان فاعلم عن الفعل شيئا لكن لما عطل المحمد وصا وصفا
 والامثلة فانفع جدا في بقاء الطول انما في الخطابة بحري مجري
 والشهادة والاشد اما شواهد مشهورة كالحكايات عن العرب
 او الفرس وابعاضا كالحكايات كاشال ومحترقا اما مشقة
 كما يوضع على السنة العملاوات من الحكايات العربية او ممكنة
 تخبر بها الخطابة وايات متفرقة عن العرب والخطابة

اما شارة يفيد اذنا او متعا واما شارة يفت مدحا او فعا
 ساجرة يقضي نكرا او شكايلا واعتذارا وهذا ان خصا متان
 الفرض من الخطا بتجيب الاغلب هو اثبات التفضيل و
 النفع واثبات الزيادة والضرر بالجلد عنده امور يقع في شارة
 النفع او ضرر على وجه من الوجوه ثم ان ذلك الشيء اما هو حاصل في الحال
 او هو حاصل فيه والاول اما ان يكون قد حصل في الماضي او يحصل
 في المستقبل فياتي الاول وهو الذي يحصل في المستقبل من هذه البلاد
 هو شارة وغايتها اذن وموافقة او مع فائده في نافع او فاعله
 وانما كان زمانا مستقبلا لانها انما ينبغي ان يفعل اذا كان
 كذلك ففرض الخطا ان يعين الطرف الانفع من طرف الفعل
 والترك وذلك لما ان يفيد اذنا او متعا والثالث من التثنية
 وهو الذي يكون الشيء حاصله الحال اما ان يفرض اثبات فاعله
 ونفعه او يفرض اثبات ضررها وبسبب الاول مدحا والثاني ضارا
 وبسبب هذا القسم شارات والاول يسمى القسم الثاني وهو الذي
 يكون قد حصل في الماضي لا محال اما ان يكون نافعا او ضارا فاما كان
 نافعا وكان نفعه وصول النفع لا يكون للخطا فيه نزاع وبسبب هذا
 شكرا وان كان ضارا يكون للخطا فيه نزاع ويكون مقربا
 الضرر شكرا او ثانيا لم يسمى نفعه شكرا والآخر يدعى
 اذنا اعتذرا وضابطة وبسبب نفعه اعتذرا وهذا القسم

يسمى من شارات وخصا فظهر ان غاية المشهور في اذن او متعا
 المساجرة بناتها شكرا واعتذرا عن ظلم او بعد من الاشياء الماضية
 والخصا ميسر فاتها مدح او ذم ويكون لفعل او نفع بخلاف
 عليها الفتحا في خلافة وهذه التثنية هو الاصح الجزئية في
 الخطاية والمشورة بعظام كما يشمل عليها الشرايع والسنن
 والسياسة وكل ما يتعلق بحفظ المدن وامور الحرب والصلح في
 المواد واتفاقها من القوانين وهي اما كليات بشرعها الشارع بها
 الاصول ومنها من يجهل من المجتهدين في فرع الفرع او في
 بشرع ما سنها الرافقون عليها وفي العمل بها في الاشغال الكلام
 وغيرهم من المتسولين وغير عظام تسريها الخطا في كل
 المشورة بات العظام هي لقوانين الكلية التي يحتاج اليها كل
 وهي اربعة الاول ما يتعلق بامور الشريعة والسنن والسياسة
 الثاني ما يتعلق بحفاظة المدن وينبغي في هذا اثبات ان يكون
 واقعا على حال البلاد السهلية والجبلية البرية والبحرية
 وجد الحفظ لها ولذا خاضر ما ضرورية وغير ضرورية وعلى كيفية
 استغنائه عن كل صنف من الناس اليه اشار بقوله وكما
 يتعلق بحفظ المدن الثالث ما يتعلق بالحرب والصلح يجب
 ان يكون فيه واقعا على سبيل علة على الحرب على تركه وعلى
 مجود العواقب ذمها واليه اشار بقوله وامور الحرب

الرابع ما يتعلق بالمال والعدة والدخل والمخرج ويجب ان يكون
واقفا على الكمية في الدخل والمخرج وكيفية ما اليه اشار بقوله
وجميع المواد وانفاقها ويستند لكثير من القوانين عليها
كقيد شرعها الشارع باعطاء الاصول وبنسبها التابعون له
المجتهدون في استنباط الاحكام بتفريع الفرع كانت هذه
كقيد لا غير لان الشارع لا يمكنه بيان الجزئيات الغير المتناهية
لضيق الوقت وعدم الضطلاع على كل فروع جزئيات المرادفون
عليها في اخذها وفي العمل بها في الاشخاص كالقنوي وهو بيان
حكم كل ضرورة جزئية على وجه كل يتعلق زمان وشخص معين
وهؤلاء الواقفون على هذه القوانين اما الحكماء وغيرهم من ^{المؤلفين}
كالولاء واما المشهورين غير العظام فانهم غير معدة ولا منضبطة
لكن ينترك في طلب صلاح الحال وهو استخراج الفضائل القضا
والختمانية واقتناء الكلمات والاخلاق الحسنة وصدد ^{الافعال}
بجسمها وكيفية اشارة الخطيب لفظا بمواضع المقابل
وعلى اعداد انواع لما ينسب للخير والشر اما الخيرية كالفقه
والصحة والجمال والنسب الشريفة والفضاحة والهيبة
الحسن والنجاة ونسب كالعلم والذكاء والزهو والجرود والجملة
والعفة وحسن السيرة والانتلاق المرصنة وحصول الثواب
والصناعة والشر ما يقابلها ولما ينسب الى النافع وهو كل ما يوصل

الشر

الى شئ من الجزئيات كالجود والطلب بحصل الاستا واشهاد العشرة
وموافاة البحث والى الضار وهو كل ما يبعث عنه او يوصل
الى المسرور كإثارة اللذة والكسل والهوو والبطالة ونحوها
الاسباب ضاع العرض وسوء التفريق ولما يتعلق بالشد
والاضعف كالحكم بان افضل الجزئيات اعمالها وادومها واعظمها
واعزها وانفعها واشهرها وما ينسب لاجزئيات كثيرة ما يكون
الاضحاج اليه اكثر وما يرغب عنه الاكابر والجمهور اكثر وما
يقابل ذلك ينسب للخطيب ان يعدل انواعا كان على
المجدلان بعد مواضع فان كان من المشورة بافغابة الخطيب
فيما ان يبعث الناس فيها على اقتناء الفضائل او يبرهمهم
عن الزدائل والكلام الكلي في ذلك هو تعظيم الخير والشر
والعدل والجور والحسن والقبح او يضر ذلك ببيان
يكون للخطيب مقدما لما ينسب الى الخير والشر اعني صلاح
الحال وفسادها اما الخيرية بدخول منة نفساني والبدن
كالقوة والصحة والجمال والنسب الثرية والفضاحة
والصيت الحسن والنجاة الى غير ذلك من الفضائل البدنية
والنفساني كالعلم والذكاء والزهو والجرود والجملة
والعفة وحسن السيرة والاخلاق المرصنة وحصول الثواب
والصناعة وغيرها من الكمال المنفسانية ويقابلها الشر

مقدما لما ينسب الى النافع وهو ما يوصل الى الخير كالحمد والطلب
 وحصل الاستبصار وانتهاج الغرض وموافاة المحتاج وما ينسب الى
 الضار وهو كل ما يعوق عن الخير ويوصل الى شر كإثارة اللذات
 والكسل والتهور البطالة وفوات الاستبصار وصناع العرض
 وسوء التوفيق وعليه اعداد مقدما لما ينسب الى الشدة
 والاضعف كالحكم بان افضل الخيرات انما هي اذ هي واعظها
 قدرا واعظها وانفعها واشهرها وما يتبعه مخبرات اكثر مما يكون
 الحاجة اليها اكثر وما يرغبه فيه الاكابر والمجهور اكثر واعداد
 مقدما لما يقال في ذلك وعلى النسخ المتفاوتة اعدادا
 لاصيات الفضائل والزمثال مثلا العدل من كون الغنى والعلم
 والخس من الله تعالى وطلب النساء فيما يوجب العدل في اللذة
 من كون الاحتياج والوقوف بان لا يطالب بعدم المبالاة بالعواقب
 وضعف الجور وعليه واثبات ذلك مما يقتضي الجور وكذلك في سائر
 وهما المدح والذم هما في المدح بالزهد والتمسك بالعدل في الفضل
 المناسبة له مثالا للفرقة من الكتاب في الراي وفي العوض والنف
 المعاشرة في البلاهة من قلة المبالاة بما لا يعني في التهورين
 الاقدام والخطا والتدبر من التدبر والبذل وكذلك في عكس
 ذلك قد بينا ان المتفاوتات هي التي تليق بملها او ذمها وهو
 الذي يكون الشيء حاصل منه في الحال ويغيره فيقبله ونفعه

او تفرق

او تفرق مندها وهو المتفاوتات التي يتفاوت الناس فيها ويختلفون
 ويروم بعضهم قهر بعض بقوله وقياسه وهي نسبة العدل
 الى ان الفرق بينهما ان الخطيب يوجب السامعين على الافعال
 بحسب العقائد وينفرد في بيانها والعدل يصيب خصمته
 ليشبث العقيدة واطهار الفصل في كلامه سواء عمل به او لم يعمل
 والخطيب يمدح بحسب النسبة الى الجليل والجميل هو الذي يختار
 النفس ويكون محمودا وخيرا ولذا ينسب الى الجليل والجميل
 ما يمدح له واحل والفضيلة نوع مرجية للخبرات الحقيقية
 باعثة على فعل العظام في كل وجه مثل البر والشجاعة والعفة
 التي تجل على النفس على الحال الحسن والخلق الاجل والاجمال
 الزدائل اعدادا كما لا له والجور والجبن والخور وعلى ذلك
 تخضع الناس ويتفاوتون ويتفاضلون على الاجل والافضل
 يتباعدون عن الاحسن والاذل فيجب على الخطيب في المناسبات
 اعداد انواع الاستبصار الفضائل والزرائل اما في العدل فنقل
 كون الحق والعلم والخس من الله نعم وطلب الشاء مما
 يوجب العدل واما في الجور فنقل كون الاحتياج والوقوف بان
 لا يطالب بعدم المبالاة بالعواقب وضعف الجور وعليه واثبات
 ذلك مما يقتضي الجور وكذلك في سائر ما كذلك يثبت
 الفضائل والزرائل مما يتعلق بالقرى لعقلية والعقوبة

والشهور بعد ما يها في المذبح والدم بهما في الفضائل والشرائع
 أي كما يعللها سببا في كل فضيلة وفي ذمته فكذا يعللها سببا في أنواع
 في المذبح والدم بهما مثلا في الجوارح مثلا وفي الأفعال وبما يتجلى في
 على المال ويحذف ذلك وكان في ضده باسنادها ويعد أيضا في المذبح والشرائع
 انطباع الفضيلة المناسبة له مثلية المذبح من الكتاب في طلب
 ما يشاء في الفضيلة المناسبة له مثلية المذبح من الكتاب في طلب
 وفي العشق من لطف المعاشرة والمعالجة ويعد صاحب الجلالة
 لعله المبدأ لا يعني ويعد صاحب الشهادة والأقدام في الأخطاء
 ويعد صاحب التبتير والبذل وكذلك في عكس ذلك
 وفي المساجرات أعداد أنواع الاستبالات المضارة من الجهل
 والبطالة والسرارة واستبالات التفرقة الأسوأ والأمر من
 والدماء والاستهزاء بالخلق وغير المضارة مما يغار ذلك ولا
 حوال الجور في وقوعه ولا وقوعه مما يقتضي ذلك مطلقا
 قد بينا ان المساجرات هي التي ثبتت شكر أو شكاية واعتذارا
 وبالجملة في فنون الشكايات والاعتذارات من المودات والوقوع
 والقواطع والشواغل ومنها قصور النفس والبدن والمال
 النفس والعقل وضعف القوة والمرض والفقر والعاقبة
 جهل يضل في فنون الشكايات والاعتذارات وفي ذلك بعض الكلام
 في الوعد والوعيد والترغيب والترهيب حسن المجاز بالثواب والمعاد

الغاية

بالعقار أو إيراد ما يصلح ان يقال من ذلك على منبغي ان يقال في الأوقات
 والأحوال والأشخاص الذين يرغب فيهم ويجذبهم من الذين يرون
 ويجذبون يستغنون على الفعل ويعجبون ويشوقون إلى الأمر
 يحرفون فكلما كان من ذلك النوع نقدر به بالزيادة والنقصان
 وكيفية في منه بالحال والوقت الأشخاص في التعظيم والتعظيم
 والنوسطة كان أخرى وأولى وانفع وأجدي فيجب على الطبيب
 في المساجرات أعداد أنواع الاستبالات المضارة من الجهل
 والبطالة والسرارة واستبالات التفرقة الأسوأ والأمر من
 والدماء والاستهزاء بالخلق وغير ذلك من سبب الأمور المضارة
 ويعد أنواع الاستبالات الغير المضارة مما يغار ذلك والأحوال
 الجور في وقوعه ولا وقوعه مما يقتضي ذلك مطلقا أي
 يقتضي الموقوع واللاوقوع وأيضا على الخطيب مطلقا
 أعداد أنواع مشتركة منها ما بعد للاستدراج من مبادئ
 الأنفعالات والأخلاق مثلا للفتنة بآثارها والاستهزاء
 والكفران والوقاحة والصورة من باب الاعتراف بالذنب
 والاعتذار والتبذل والتلفي بالحشاشنة أو بالحق من الغايب
 والذين مما يوجب قصور وقوت المردود فيها وحصول المحذور
 عنه وعدم الانتفاع بالحلية والتدبير في ذلك والسلبية
 مما يتعلق يكون ذلك مما يمكن ان يدفع أو يبرح المتلافي والتدارك

او باعتبار حال الغير او بالارشاد الى الجمل والمجمل مما يتعلق
الفضيلة وتصور الزناء واستشعار الثمالة من الاعداء ولا
ستظهر من غيرهم ولا كساب لصداقة من جهة الاشارة على النفس
والاحسان من غيرهم وسر العيوب والنقوة الغيبة والاف
ولا بطلانها بما تزداد ذلك والمحسن من جهة مشاهدته خير يري
الحاسد نفسه او يداوئ له او له ولا يحبه ولا يفر من جهة تحيل الشارة
من لآخر لى الحقوق من غير ادخال صاحبها ابدا فيها ولا دواى
الشكر من جهة الانعام بلامن في وقت الحاجة او مثلها ورفع الا
الخطا غير توقع والنصر من غير توقع بذل الدواى الشفقة من
جهة وجود العناية الصادقة وتصور الضعف المخرج من
الشر من يفتنى به وقصور الحقوق من غير الاستحقاق ولا دواى
الشجاعة من جهة تحيل وقود القوة وكثرة الناصر والنفية بالغة
المرضية او تكبر النفس ولا خذادها مما يتعلق باخذاد ذلك
لما ذكر المراضع التي ينبغي للخطيب ان يهدى الى اسماها
الثلاثة اعني المشاورات والمناذرات والمساخرات عتبه
بذكر انواع ينبغي للخطيب ان يهدى لها مطلقا مشتركة بين الانواع
الثلاثة منها ما بعد للاستدلال كما من يداى الانفعالات
والاخلاق اما للفتنة تقوية مما يتعلق بالاضرار والاستهانة
والكفران والوقاحة وتصور الغضب مما يتعلق بالاعتراف

بالزينة

بالفتنة الاعتذار والتدليل التلوي بالهشاشة والبشر
وطلاوة الوجه او بالخوف من العاصية فان هذا بعد تصور الغضب
وتعليق راما الخزن فان يهدى مواضع مما يوجب تصور قوت الغضب
فيه او حصول الخدوع عنه ووقوعه وعدم الاستعانة بالجليد والتد
في الدواى التسليية فان يهدى مواضع يتعلق بكون ذلك مما يمكن
ان يدفع او ينجي الفتلى والتدارك فيه او باعتبار حال الغير واليقا
عليه المشاركة فيه او بالارشاد الى الجمل ولما للجد فان ما يتعلق
بغربة النفس وتصور الذم او الفصور واستشعار الثمالة
من الاعداء والاستظهار من غير الاعداء واما الاكساب الصادقة فان
بعد ما يتعلق بجهة الاشارة على النفس والاحسان التي من جهة صدقها
من غير منه وسر عيوبه ونقصه في الغيبة والوفاء له واما الاظهار
الصادقة فان بعد ما تزداد ذلك واما الخد في جهة مشاهدته خير
يرى الحاسد نفسه الى به من المحسود او من لا يجنبها بالغير فوجه
تحيل المشاركة من لآخر لى الحقوق من غير ادخال صاحبها فيها ولما
الدواى الشكر من جهة الانعام بلامن في وقت الحاجة اليه ودفع الاذى
غير توقع له والنصر من توقع بذل الدواى الشفقة من جهة
وجود العناية الصادقة او تصور الضعف المخرج من الشر من
يقضى به او قصور من لآخر غير المستحق واما الدواى الشجاعة فوجه
تحيل وقود القوة وكثرة الناصر والتوفيق بالعافية المحمودة المرضية

او تكبر النفس واما الاستدلال هذه الامور ما يتعلق باصلها
 المذكور وكذلك ما يقتضي كل خلق يخص بصفة ما يختلف
 بحسب الانسان كطلب اللذة في الشان وطلب النفع في الشئ
 او بحسب البلدان كالفصاحة في لغة العرب وحسن
 التدبير وسرعة الملازمة في الفرس والذكاء والجليلة في الهند
 او بحسب الهمة كالتكبر وعدم الالتفات الى الغير في الملوك والارادة
 في السوفيين والغرور في اصحاب البحث قوله وكذلك ما
 يقتضي كل خلق يعطوف على ما يذوقه لا نفع الاى وكذلك من يبادى
 الانفعالات ما يقتضي كل خلق بصفة من امثاله لا يخفى انما
 الاستدلال كطلب اللذة في الشان فانما يخص به وطلب النفع في الشئ
 فانهم يطلبون او بحسب البلدان كاختصاص العرب بالفصاحة وطلب
 الطبع واختصاص الفرس بحسن التدبير وسرعة الملازمة واختصاص
 الهند بالذكاء والجليلة او بحسب الهمة كالتكبر وعدم الالتفات الى الغير
 وترك الملازمة الملوك والارادة في الازدال والغرور في اصحاب
 البحث وهذه انواع ما خوة بحسب الانفعالات ومنها ما يتعلق
 بامكان الامور كما يقال كل ما استطاع او يجتهد فيه فهو ممكن وكما
 هو لشخص ممكن وكما لا يفكر في ممكن واذا كان الاستدلال
 سهلا يمكن او يتوقع وجودها كما يقال ما حدث لشخص فهو متوقع
 وما يقع في وقت وقوعه في مثل ذلك الوقت متوقع او كونه كما

يقال المتصور كان فالان كان والاند كان فالأكثر كان وكل ما
 قادر عليه مجرد فهو ممكن او اعظمها لغربا ونفاستها وعظم
 فائدها او ما يقابل ذلك وقصر على ذلك والعرض من هذه
 الامثلة الهداية الى كل اسلوب في طلب التفاصيل في الكتب
 الكثرة من الانواع الخشنة التي ينبغي للخطيب ان يعدها
 ما يتعلق بامكان الامور كما يقال كل ما استطاع او يفكر عليه
 او يجتهد فيه فهو ممكن او يقال كل ما يكون ممكنا الشخص
 فليقدر ذلك الشخص يكون ممكنا او يقال اذا كان الاستدلال
 فالا سهل يمكن ومنها ما يتعلق بتوقع وجودها كما يقال ما حدث
 لشخص فهو متوقع لمثل ذلك الشخص ما يقع في وقت وقوعه
 في مثل ذلك الوقت متوقع ومنها ما يتعلق بوجودها
 وحدوثها كما يقال المتصور كان فالان كان او يقال الاند كان
 فالأكثر لوجودها يقال كل ما يفكر عليه بالامكان قادر
 فهو ممكن ومنها ما يتعلق بعظم الامور بعزمها ونفاستها
 وعظم فائدها او ما يقابل هذه الانواع وقصر على ذلك والعرض
 من هذه الامثلة التمهيد والهداية الى كل اسلوب في استنباط
 انواع اخرى تتعلق بذلك الاسلوب فلا قصر المطر رحبا لله
 على اصول هذه الانواع واحال التفاصيل على الكتب المطولة
 ويقع في الخطابة القضايا المتقابلة لا اختلاف الاستدلال

مثلا يقال فلان كاذب لان صدقت احبك الله وان كذبت احببت
الناس واسكت لانك ان صدقت افضل الناس وان كذبت افضل
اسمائي والحق يثبت ان صدقت ان صدقت فهو صدق وان
كذبت فالكاذب صدق قد بينا ان العرض من الخطابة اما
هو الاتهام في كل فن والاتهام فصدق بالشئ مع اعتقاد انه يمكن
ان يكون له عناد بخلاف ان النفس يصير عاصيا بعد من هذا الفن
اسهل الى التصديق من عناده وخلافه وذلك هو الظن الغالب
اذا ثبت هذا فقدمنا ايضا من جهة الحكايات المتقدمة قد يتخلل
باعتبار ويكون كل واحد من المتقابلين مقنعا عند قوم باعتبار
مقابل اعتبار المقابل الاخر مع استعمال المقدمة المتعاطلة في الخطابة
كما يقول الخطيب فلانك ان صدقت احبك الله وان كذبت احببت
الناس فما يفعل من الجحيم وهذا قول يقع برغب مع السامع
الى القول ونقول اسكت لانك ان قلت وصدقت افضل الناس
وان كذبت افضل الله فان فعلك من المفضل وهذا قول
موقع برغبة السامع الى السكوت فقد وقعت المقدمة من
المتقابلين في الخطابة وكذلك يقال للمقر بدينه انه من كاذب
ان صدقت فهو صدق ان كذبت فكلد للكان الكاذب يطلب
والمتعاطلة ههنا ان وقعت اتعاطا في من الصناعة ويسمى بالصغار
الحرف من باب الاشتراك كقول الكاتب ان كل اسماء اصواتها كقولها

فبخر

ومن باب تركيب المفصل فلان بحسب الكتاب لا بعد حروف
التشديد من باب وضع ما ليس مثله بعلته فلان ببارك الله
لان مع تدويره بسبب الامر التفاضل من باب المصادرة على المطر
اذا قيل لم يزل فلان اذنب فيقال لانه اذنب كذلك في سائر
وان لم يوقع اتعاطا لكونها غير معقولة فهو خارج عن الصناعة
كما لو قيل فلان القائل غير مجرم لانه قتل في حال السكر غير
منه القياس المعامل في دفع في الخطابة ويكون فيها
منها ان افاد اتعاطا للسامع لان الخطابة في قول يصدق
اتعاطا سواء كان حقا او باطلا في المتعاطلة ان افادة الاتعاط
فهي منه ويسمى الصغار الحرف كما يقول الخطيب بسبب اشتراك
اللفظ الكلي مطلق لان كل اسماء اصواتها كقول الكاتب
تركيب المفصل فلان بحسب الكتاب لا بعد حروف التشديد
اللفظ ههنا من تركيب المفصل اعني تركيب حروف التشديد
وضع ما ليس بعلته كما يقول فلان ببارك الله المقدم بحسب
الصورة لا ينع تدويره يحصل الحرف وحصول الحرف ليس من
تدويره وبسبب المصادرة على المطر كما يقول لم يزل فلان
فلان اذنب فيقول لانه اذنب كذلك في قسم المتعاطلة
واما ان لم يوقع اتعاطا لان السامع من لم يقلوا فافهم
عن الصناعة كما لو قيل فلان القائل غير مجرم لانه قتل في حال السكر

بغير اختيار منه وكلما كانت الأنواع أقرب إلى الجزئيات أقرب كان الخطأ
 منها أسهل وأبسط كما كانت المقدمات بالجزئيات أضيق كان أفق مثلاً
 إذا قلنا يدعاه لاجل الفضل التي صدرت عن في المقام الفلاني
 كان نفع مما لو يقال لا يستجوع للقضا جميعاً كلما كانت الأنواع
 إلى الجزئيات أقرب كان أحد المواضع الخطابة منها أسهل كما يقول
 محبة القول الأول يقتضي شفقتك عليهما أقرب إلى الجزئيات من قولنا
 المحبة يقتضي الشفقة بطله أو أيضاً فالمقدمة كلها كانت أضيق
 بالجزئيات كانت أفق عند الجمهور كونهما أقرب إلى الأخرى وإدراك
 العوام للمحسوسات أقرب من المعرفات ومثلاً ما ذكره وهو ظاهر
 وأما أنواع الخطابة ويسمى بربطاً فلسفياً أشياء وأطواراً
 بالالفاظ وهو أن يكون عليه غير كنهية فليست ولا تستدفع عن
 أن يصح لها طلبة الجمهور فإن الطابع العامة قد يستخرج عن
 العتبات وأن يكون جيلة المروابط والأنفعالات قد تبرز للفظيات
 لاستعارة والتشبيه وما جرى مجرىهما والاستكثار فيه فيجوز أن
 يكون ذات دوقها والذوق ههنا غير الحقيقي بل إن يشبه كماله في
 قوله تعالى إن البرار لنفيعهم وإن الفجار لنفيعهم والتقسيمات
 والنسب جملتها وأراد القرآن أيضاً يقتضي هذا الوزن ولكل
 من المفرد والكتوب سلوك خاص وكذلك أيضاً فها وبها
 الترتيب كالمصنوع بما يلوح بالمفصود والانتصاف بالمفصود

والميثاق ما يقع والمحافظة وهو الختم بالذكور وما يخص بعض
 الأصناف لا لبعضها كما أن التقدير في الشكايه فيه وثالثها ألا
 بالوجود والثبات وهو من الجمل وقد يتعلق بالقول مثل رفع
 الصوت في موضع يليق به أو خفضه فانه يفيد بلا ما يحال القول
 واستدراجاً في الخطابة قد يتعلق بالقائل لندكته نفسه أو كونه
 في زرع وهيئة بلنجان به ولا يمكن استعمال أكثر هذا في المكتوب
 وضعفاء العقول للاستدراج الطوع وكذلك يعظمون المشك
 وإن كان مستدعياً الموقع للاقتناع قد يكون نفس القول
 كما مضى وقد يكون أمراً خارجياً عن الصانع فان الخطبة قد يكون
 خطيباً العتدود مستطرد وحسن صورته وهيئة في كلامه مستو
 ونشوته وشوقه وسامته وإشارته وكراهيته التي يظهر من
 كلامه على هيئة وهو العدة في القول كد من خطيب على التام
 بهيئة قبل كلامه وهذه الأشياء هي أنواع الخطابة ويسمى بربطاً
 وهي على ثلاثة أقسام أولها ما يتعلق باللفظ بأن يكون عذياً
 غير مركب كالحجج العامة ولا يبينها لغير العامة من فهمه في رفع
 عن مخاطبة الجمهور فلا يحصل الفرض من الخطابة وهو أيضاً
 المطلوب فإن الطابع العامة قد يستخرج عن الأمور
 العلمية ويكون جيداً لربط والأنفصال بأن يربط كلاماً إلى
 كلام آخر مناسباً أو يفصل كلاماً عن كلام لا يناسبه وهو عبارة

عن فصل الخطاب قد بينا اللفظ بالاستعارة والتشبيه وما
 يخرج من المحاورات المستحسنة والأكبر من ذلك قبح خروج
 اللفظ كونه عن رادة الحقيقة فيحصل الاشتباه والالتباس
 وإن يكون ذا وزن ما لا يعنى بالوزن هنا الوزن الحقيقي بل
 يشابهه لقوله تعالى إن الأبرار لفي نعيم وإن الفجار لفي جحيم
 وإيراد التقييد في اللفظ كقوله تعالى ما أليتم فلا تقر وما
 السائل فلا تهز وإيراد التخييل كقوله لك العالم ثم عظمته
 والمكبر ثم جسيمته وإيراد التباين بضمير هذا الوزن ولكل واحد
 من المقصود والمكتوبين أسلوب خاص لأن الفكر يختلف في المكتوب وفيما
 تصرف بخلاف المصنفه السريعة انما هي من الخواطر وكذا لكل من
 اصناف المصنفين والمكتوبين أسلوب خاص كالفرق بين الكتاب في العلم
 والمجادلات وبين القول في مجلس الخاص ومجلس العام وثانيها الترتيب
 كالتمهيد بما يوضح المقصد والمتابعة بذكر المقصود مما بعده كمن
 يريد التفسير بالظفر فيقول الحمد لله معرا وليا له وقاهر املاء
 والختم بالتذكير وربما يحسن بعض الاصناف باليعض كالانضمام
 بالشك كانه قبح وان كان حسنا في غيره وثالثها الاستدراك بوجه
 والمبرأ وهو من الخيل وقد يعلق القول كرفع الصورة في موضع
 يلزمها وحفصة فانه يفيد انما هو اللفظ واستلزامها للخطاب
 وقد يعلق بالانفال الترتيب نفسه او كونه في زعمه حيث يحصل بالاول

فقدوة

قبول قوله ولا يمكن استعمال هذه الاشياء في الكتاب كتعلقها
 بالشخص المحسوس وضعفاء القول كالنساء والصبغات
 والبله للاستدراجات الموع وبقترون من المقصودات على الخاتبة
 ويجهون المقصودات المناسبة مثل كثيرين العوام في اكثر عقايدهم التي
 ما حدها من واضعها الذين استعملوا فيها مقصودات خارجة عن
 نفس الادب التي تروى الاقناع وبها مثل الشك والتعطف فان
 العوام يجعلون الشك دليلا على صدق القائل في مقابله والاكثر
 من الاول كانا على ضد هذه السمة وصاحب المنطق يرى ونعم
 ما يرى ان جميع اغناء الادب والمقصد يصلح ان يستعمل في الخطاب
 انه الغرض منها ليس تحقيق النسيان بل الاقناع بما يوصل اليه به
 كمن كان وقد فكر للمصنف في قوانين الخطاب ومقد ما فيها وما
 وقد خطب قوم ولم يقولوا على هذا الكلام الكلي فاحسوا ووقف
 قوم عليه ولاموا ان يحطوا بذلك ففسروا فان القائلين
 الكليين في القرائح المطبوعة المرتاضة يخرجون الفتن التي في الكلام
 والكلام غير الجزئي والعلم غير العلم لانه العلم وان كان كليا فعلم العلم

كل الحيل في الفصل التاسع في الشعر صناعة الشعر اما بقوله
معها على ايقاع عملك نفي باري انفعالات نفسانية مطلوبة
اقول وضع صاحب المخطوط القياسات الشعرية على من ذهب
بجانب مذهب الشعر الاكث فان الشعر في هذا تاهو شعر من جهة
صوت عرضية في اللفظ والمعنى وهو العود والقوافي لا يقال
لما ليس له الوزن المحدد في كتاب العروض في زماننا مع القافية
اللازمة شعر الابنوع من المجاز كالشعر المبتدع بقوله الاميني
للشائبة في الصورة وهذا ينطبق عليه في لغة العرب والفرس
واساقى الامم القديمة من اليونانية والعبرانية والسريانية
فلم ينقلوا من قديمهم شعرا موزنا بهذه الالوان العرفية
بل باوتوا في الشعر الشبه وقوافيها غير متفقة اذا عرفت
هذا فالشعر ليس صناعة لصناعتي الجليل والمخطابة لانها
يعنيان الانما هما الاقناع والشعر ليس بصناعة بل الصنعة
هي التي يصدر عنها الشعر والشعر عبارة عن سلكه بقصد مع
حصولها على ايقاع تخيلات يكون سببا في انفعالات مخصوصة

نفسانية

نفسانية مطلوبة والمراد من التخيل هو تأثير الكلام في النفس ببط
او بفض او غيره فالحمد مصدر الفصل هنا بقوله صناعة الشعر انما يقال
كلنا في الجليل والمخطابة انها صناعة علمية ^{العلم} وينفعها العلم
في الامور المدنية الجزئية المذكورة وربما يكون انفع من المخطابة
لان النفوس للتخيل اطوع منها للاقناع والخاصة بها الاتناذ
بها والتعجب والسبب في كونها للتخيل بحكاية ما فان الحكاية
لذنية كالتصوير مثلا وان كان شيء قبيح فبها طبعية قولية
او فعلية كما يصدر من النفاق والفرد ومنها صناعية وهي اما
مطابقة ساذجة او مع تحجب او مع تضييع اقول الشعر ينفع
هي في الامور المدنية الجزئية المذكورة وقد يكون الشعر ^{انفع} ينفعها
من المخطابة لان النفوس العامة للتخيل اطوع منها للاقناع
وينفعها الخاصة الاتناذ بها والتعجب والاتناذ هو ادراك
النفس ما يلازمها من حيث هو لا ثم والسبب في ان النفوس
العامة اطوع منها للتخيل للاقناع ان تعجب النفس من الحكاية
اكثر من تعجبها من الاقناع لان الحكاية لذنية لانها عبارة عن ^{صوت}

شيء ليس اياه عن شيء غير متوقع صدده عند فساد النفس باذرها
 وتجب كون شعرا بحول السبب والمحاكاة منها طبيعية اما قولية
 او عقلية كما يفند عن الشعرا في محاكاة القول وعن القدي في محاكاة
 العقل ومنها صناعية وهي المطابقة ساذجة اي يحاكي على ما هو عليه
 كصوير الفرس مطابقا او مع غش من المكي كصوير اللانكة والاشياء
 او مع تقييد كصورة الشياطين **قال** والشعر من الصناعات
 وهو عند القدماء كلام فحول وعند المحدثين كلام موزون بمتساويات
 الارقان مقفى ولا يعتبر من التخييل في كلامه واعتبار الجميع اجود
 والوزن يعرف في الموسيقى ما هيته وفي العروض استعمالا والقافية
 يعرف في علمها **قال** الشعر صناعات من الصناعات وهو عند
 القدماء كلام فحول يقتضي للنفس بسطا او قسطا وهو الشعر
 الذي يتكلم فيه صاحب المطلق ولم يعتبر الوزن ولا القافية ولا
 الصدق ولا الكذب بل هو المحاكاة المقيمة للتخييل والما المحدثون
 قالوا شعرا منهم كلام موزون متساوي الارقان متعاقبا يوقع
 التخييل لا يكون شعرا اذا خلا من الوزن والقافية وما يجصلان

فيه يكون شعرا وان خلا من اعادة التخييل واسطوطا ليس مكس
 الحال في ذلك والوزن يعرف في الموسيقى ما هيته واعتبار المتساويات
 بين الارقاعات ويستعمل في العروض والقافية يعرف في علم القافية
قال ورواد الشعر من القضايا ما هي الخبالات وهي ما يفرق في النفس
 فيسطها او يقبضها ويقيد ما يستعمل اياها وهو انه ان تعظمه
 او تحصره كما يقال للشروب المرانة خمر لذيذ فيسهرل التخييل شربه
 على من اعتياد الخمر والعسل اثمرة مضبوطة فينف الطبعه وربما
 يكون اولى او شربوه باعتمادا **قال** الشعر الذي يكلم فيه
 المعلم الاول هو الكلام القياسي المؤلف من المقدمات المتخللة
 وهي التي يؤثر اثرها في القدم النفس بواد يحجم على الفعل والترك كما
 يقال للشروب المرانة خمر لذيذ فيسهرل التخييل شربه على المعتاد
 الخمر فيقول للعسل اثمرة مضبوطة فيحدث للنفس المنقوصة
 وقد يستعمل في القياس الشعري المقدمات الاولى والثانية والثالثة
 لان حيثما كان ذلك بل باعتبار اخر وهو ما يحصل من الحسن التماثل
 المذكور فيطل قول من قال ان مقدمات القياس الشعري ليست

الآالكواذب أو فيها الخيلات لا غير ما بعد الشعر في زماننا هذا
 فكل الالفاظ طلقا كيف كانت من غير اشتراط ناس الشعر منها **قال**
 والشعر التام يحاكى بالكلام الخيل وبالوزن وبالغنة المناسبة
 فانتهى الكلام يحاكى اما بالالفاظ او بالمعاني او بهما وكل واحد
 منهما ما يجب جوهر او يجب خيل فالالفاظ يحاكى بجوهرها
 اما اذا كانت ضمنية حركه والمعاني يحاكى اذا كانت غريبة لطيفة
 وهما معا اذا كانت الصادرة لمنعة ادت حق المعنى اللطيف من
 خبر زيادة او نقصان ولما الحكاية بحسب الخيل فهي تسمى البدع
 والضيعة فيها ما يختص بالشعر ومنها ما يختص بالكلام المنثور
 ومنها ما يشاء وكان فيه وقد يكون مشتاكلات ومختلفات تامة
 او ناقصة في الالفاظ او في اجزائها او في المعاني او فيهما ولهذا
 علم خاص يتكفل ببيانها والاستعانة والتشبيح من الحكاية الشعرية
 يكون والمحال منها يسمى حرافة ودجا يكون الخ والمحاكاة الشعرية
 يكون اما بالاستدلال واما بالاشغال والاول ان يدل ما هو
 نسبه ان يتولى الشيء ويولد شيء اخر والاستدلال اما بالحكاية

المطابقة

المطابقة الممكنة او بالمحاكاة واما بالتذكير كالدج المجيب واما
 بالتشبيه كالشرب الماء وهو حكاية الشاعر كلفظ القابس وهو
 بنقبيس او بتجريف او كذب ممكن او محال ولا يمكن اعداد المعاني
 والافعال الخيلات كما بعد الشعر وولات لانها حكايات اغرب
 فهي الذ واجب **اقول** الشعر التام يحاكى بثلاثة اشياء الاولى
 لتخص الكلام المتعمل فيه بخيلا والثاني بالوزن اي تناسب نظام
 الابعاد الموسيقية لانه قد يكون وزن يقتضي طيشا ووزن يقتضي
 وقارا والثالث بالغنة المناسبة نظام ايقاعات الشعرات
 فان كل غنة يحاكى حالها لغنة الحرة يحاكى حركتها الغنة الغائضة
 يحاكى غلبتها واعلم ان المحاكيات الشعرية قد يكون بديا كقولنا
 فلان تروي كبسات كقولنا في اللال ومع الزهرة انه تروس من
 ذهب يرى سدقة من فضته والمحاكيات قد يكون بذوات
 وقد يكون بافعال ذوات ويكون ظاهرة وخفية والمحاكيات
 التي يسمى من باب الدمايع في حكاية التشبيه نعمان يقع يحاكى
 بشئ لشيء ويدل على المحاكات حرف من حروف التشبيه كقولنا

وما هو الا كذا ونوع لا يدل على المحاكاة بل يضع محال الشيء مكانه و
 الاستعارة قريبة من التشبيه والفرق بينهما ان الاستعارة لا يكون
 الا في حال ادوات مضافه فلا يكون فيها دلالة على المحاكاة بحرف
 المحاكاة كما يقول عيسى بن ابي علي طاب الله الليل والمحاكيات التي تسمى
 من باب الذوايع فهي التي يقوم لكثرة الاستعمال مقام ذوات المحاكاة
 ويكاد لا يوافق في ادب باب الصناعة على انه محاكاة كقولهم المنيب
 غزال وللهمج بحر وللعدي عصير وما اشبهه فالوا والفول
 الشعري ما تالف من مفردات تخيلة ويكون تلك المقدمات
 موجبة تارة تخيلة من الخيال والصناعة نحو الخيال وتارة لفظية
 بغير حيلة فيكون اما في لفظها فتكون باللفظ البليغ المصيح
 في اللغة او يكون في معناها فكذلك معنى بديع في نفسه مثال الاول
 قول القائل وما درفت عينا الا نصرت به هيبك في اقتاد
 قلت مقتل وفي المعنى كقولهم كان قلوب الطير وطبا وياربا
 لدى وكرها العناب والحشف البالي ومن هذا الباب
 جوفه العباءة غير المعنى وتضمن من معاني كثيرة في بيت واحد

من بين

من غير تقصير في العبارة والتي يكون تخيلة فان اجزاها من بعضها
 الى بعض والتناسب قد يكون مشاكلة وقد يكون مخالفة والمشاكلة
 تامة وناقصة وكذا المخالفة والجميع اما بحسب اللفظ والمعنى
 واللفظ بحسب اللفظ فلما في الالفاظ الناقصة الدلالة واللفظ غير
 الدلالة كالادوات والظروف التي هي مقاطع العلم واما في الالفاظ
 الواردة والمفردة والمركبة وكذا التي في المعاني تكون اما بحسب المعاني
 البسيطة والمركبة واعلم ان الالفاظ قد يحاكي بحروفها اذا كانت
 فصحة خلة ينفع النفس لها والمعاني يحاكي اذا كانت غريبة
 لطيفة بنفع النفس عنها وهما معا اذا اجتمعت غنى اللفظ
 اللفظ وبلاغة المعنى ولقطة من غير زيادة ولا نقصان
 واما المحاكاة بحسب الخيال وهي التي تسمى البديع وهي قد يكون
 في الشعر الموزون ويختص به وقد ينشأ كان فيها وقد يكون
 بمشاكلات ومخالفات تامة او ناقصة في الالفاظ او في اجزائها
 او في المعاني او فيهما معا ولهذا علم خاص يتكفل بها والاستعارة
 والتشبيه من المحاكاة والمحال منها يسمى جرافات وربما يكون

وقد يكون
 في الكلام التشويق

احسن من الفصيح والمجمنه واعلم ان المحاكاة الشعرية يكون
 اما بالاستدلال او بالاشتمال والاول ان يدل بالبيته على
 المسببة والثاني ان يترأى لشيء ويلدغ فيه والاستدلال اما
 بالمحاكاة المطابقة او بغير المطابقة الممكنة او المحالة او بالتذكير
 او بالمشابهة واما قصر الشاعر في محاكاة كان كالقايير الفاظ
 في قياسه وهو بتقصير او تخريف او كذب ممكن او محال
 ولا يمكن اعداؤه للمواضع وانواع المحيالات في القياسات الشعرية
 كما اعدا الجدل الشعرية والخطابي والادوية المحرقة لان
 المحيالات كلها كانت اعرب كانت الذواجب فلا يمكن ضبطها
 كما يمكن ضبط المواضع في الصنائع الا اوليتين ولكن هذا اخر
 ما نوذره في شرح هذا

الكتاب

تمت

٢٢





